

امكنو

الاسرة ومشاكلها الاجتماعية

تجليد

صالح الدقر
بيروت - المزرعة

JAFET LIB



306.85
I81FA

الأسيرة ومشاكلها

الاجتماعية

لويس سكندر

درجة B.Sc. في العلوم الاقتصادية
من جامعة لندن
وليسانس في التربية والآداب



مقدمة المؤلف

« الأسره ومشاكلها الاجتماعية » بحث قصير يتناول أولا تحليل مركز الأسره في المجتمع ويعرض للتغيرات التي طرأت على وظيفة الأسره وبنائها في العصور الحديثه مع الإشارة الموجزه إلى الأسره المصريه والمقارنة بين أسرات الريف وأسرات المدن من حيث تأثير كل بالمدينه الغريبيه . هذا ما يشمله الباب الاول من الكتاب .

أما الباب الثاني فقد عالجته فيه بعض المشكلات الاجتماعيه التي تقوم في حياة الأسره . أولها مشكله سعادة الأسره والعوامل التي تؤدي إليها . وثانيها مشكله تحديد النسل من الجهات المختلفه ، وقد تعمدت في بحث هذه المسأله أن أبين آراء المحبذين والمعارضين لها مع تفنيد حجج كل فريق . أما المشكله الثالثه فهي تقلقل مركز الأسره الحديثه والبواعث التي أدت إليه في أوروبا والولايات المتحده ومصر ، وقد كان الأخيره نصيب أوفر من البحث لاني كمصري يهمني قبل كل شيء أن يكون مجتمعنا سليما وطيد الأركان . أما المشكله الأخيره فهي مركز المرأة الاجتماعى والاقتصادى في الأسره والاتجاهات التي يسير فيها في هذا العصر وما ينظر له في المستقبل .

ويجب على أن أعترف أن هذا البحث لم يكن شاملا وعذرى في ذلك أن حيز الكتاب أضيق من أن يتسع للأسهاب والشرح المطول ولكننى قانع بأن المسائل الحيويه التي عرضت لها سوف تشير في

القارىء الرغبة فى التوسع فى الموضوع وسوف تحفزه على تطبيق ما قرأ على حالته الخاصة ، لان كلا منا عضو فى أسرة ويستطيع أن يتبين بسهولة وجوه الكمال والنقص فيها ، وفى مقدوره أن يرى إذا كان الكاتب قد أصاب أو أخطأ فيما عرض من آراء .

وإني لا أقدم بالشكر العظيم إلى المربي الجليل والكاتب الكبير الأستاذ محمد فريد أبو حديد لفضله بتقديم الكتاب الى جمهور القراء بذلك الاسلوب الرائع الذى اشتهر به فى محيط الأدب العربى . وكذلك أعترف بالفضل لصديقى الأستاذ محمد على أبو دره لتكرمه بمراجعة الاصول بما عرف عنه من الدقة .

وإني لأرجو أن يملأ هذا الكتاب الصغير الحجم فراغا كبيرا فى حياتنا الاجتماعية . ويلقى ضوءا كافيا على بعض مسائلنا الخاصة والعامة التى تشغل بال الكثيرين منا رجالا ونساء متزوجين وغير متزوجين .

لويس اسكندر

أغسطس سنة ١٩٤٤

للمؤلف

الانسان والبيئة :

بحث اجتماعى جغرافى يعرض لحياة الإنسان فى بيئات الصيد والرعى والزراعة والصناعة مبينا أثر البيئة فى الإنسان وأثر الإنسان فى البيئة .

تقدمة

يمتاز المجتمع الحى المتطلع إلى الأمام بأنه محس بنفسه دائماً النظر في الحقائق التى تكمن في ثنايا نظمته وتوجه جهوده . ويكاد هذا الاحساس بالنفس يكون المميز الأول العام بين المجتمعات البشرية سواء في العصور القديمة أو في العصر الحاضر . فالمجتمع الذى لا ينظر في الحقائق التى توجهه وتحكم مصائره إما أن يكون مجتمعا ابتدائيا لم تنهيا له بعد من الروابط ما يجعله متماسكا شاعرا بوجوده أو مجتمعا فانيا قد تحللت روابطه وأصبح جمهورا من أفراد متفرقين قد حطمت الحوادث نظمهم وفككت الأسباب التى تمسك قوامهم . وهذه المجتمعات الكاذبة الفانية لا تبقى إلا ما أمكن التويه لها فإذا زال مظهرها الخادع عند أول صدمة انهارت وفنيت ورسبت إلى القاع في الوجود الإنسانى وبقيت هناك أفرادا مفككة في الكتلة التى تبقى في الحياة مكتفية بأن تلمس القوى كما تلمسه الحيوانات المستأنسة الضعيفة .

ولذلك كان على كل مجتمع يطمح إلى الحياة القوية أن يعمل بكل ما استطاع على إنشاء الروابط بين أفرادهِ وتقويتها وعلى خلق الأسباب التى تمسك بينهم من كل السبل الممكنة .

ولكن الروابط الاجتماعية التى تجرى في تكوين المجتمع الصالح أدق وألطف من أن تدبر وتخلق بمجرد الرغبة في تديرها وخلقها .

لأنها لا تنهيا من الخارج فلا يمكن لفرد ولا لهيئة من الناس أن يوفروها إذا شاءوا إيجادها لأنها ليست شيئا ماديا مما ييسر للانسان أن يحتال في الحصول عليه . فليست ثروة الأمة وحدها كافية لخلق المجتمع الصالح فيها وليست الجيوش الجرارة التي تستطيع أمة أن تحشدتها كفيلا وحدها بأن تمسكها وتضم كتلتها وليست وحدة المصلحة نفسها جديرة بأن تخلق مجتمعا حيا إذا لم تهبه الطبيعة تلك الروابط الدقيقة اللطيفة التي تنمو من داخل الناس وتكون هي وحدها العامل الأكبر في تكوين الوحدة الاجتماعية .

إن من أطف الأسرار الإنسانية التي كان لها أعظم الأثر في توجيه مصير البشر منذ بدء الخليقة سر بديهي بسيط لا يكاد أحد من الناس يحمله وهو أن الناس لا يتحركون إلا بدوافع تنبعث من نفوسهم . هذا هو السر البسيط اللطيف الذي ينطوى تحت كل حركات البشر العظيمة فهو يكمن تحت حركة بنى إسرائيل إذ خرجوا من مصر وهو يكمن تحت حركة المصريين الذين خرجوا مع الملك العظيم أحسن ليكونوا دولتهم العظمى وهو الذي كان يسرى في ثنايا السيول البشرية التي سارت وراء جنكيز خان وتيمور لثك وهو السر الفاعل في حركة العرب الإنسانية وفي الثورة الفرنسية وفي حركة التحرير في أمريكا . ولو شئنا أن نعدد الحركات الإنسانية التي كان ذلك السر اللطيف هو الدافع لها لأتينا على كل حوادث التاريخ الكبرى من تكوين الدول

وسقوطها ومن نمو المبادئ الجديدة وزوال المبادئ القديمة .
فأول خطوة في سبيل كل حركة إنسانية هي تلك الحركة الخفية التي
تنبعث في نفس الافراد .

فإذا شئنا أن نقدم على إصلاح بغير أن نبدأ أولاً بتحريك النفوس
البشرية كان كل ما نبذله جهداً ضائعاً مهما بذلنا في سبيل إصلاحنا من
قوة ومهما دعمنا تلك القوة بالوسائل المادية الجبارة .

ومن ثم كان دعاة الإصلاح الموفقون يبدأون دائماً بإذاعة ثقافتهم
الجديدة يلقون بها النور الى القلوب ليضيئها وينفثون فيها الروح
لتحركها . فإذا ماتم لهم ذلك لم تكن الحركة المرجوة سوى نتيجة طبيعية
سهلة تشبه انحدار الماء من قمة الجبل إلى مستقرها في السهل .

وإنه لما يبشر بأعظم الخير المجتمع المصري أن المطابع في هذه
الايام تبعث الى الناس موجة إثر موجة من ثقافة اجتماعية صالحة فان
هذا ينم عن حركة مباركة في المجتمع المصري الذي يحس بنفسه ويريد
أن يعرف الحقائق التي تقرر مصيره ويلتمس في شيء من الخير
أن يجد المواضع الحيوية التي يستطيع إذا بعث إليها الدم الجديد أن
يظفر بالحياة القوية التي يفشدها .

وقد كان كتاب « الأسرة ومشاكلها الاجتماعية » الذي ألفه الأستاذ
النابه لويس اسكندر واحداً من تلك الصيحات الجديدة المخلصة التي
تبينت فيها هزة صادقة في محاولة الكشف عن سر خطير من الأسرار

الاجتماعية التي تعمل على تماسك المجتمع وتقوية كسلته . لاشك في أن المجتمعات الممدنة جميعها قائمة على نظام الأسرة . وقد حاولت بعض التجارب الثورية الحديثة في فورة ثورتها أن تقلل من شأن الأسرة وأقامت نظامها الاجتماعي على أساس اقتصادي لا يجعل للأسرة خطرهما الأول ولكن تلك المحاولة الثورية لم تلبث أن عادت إلى الاعتراف بالأسرة وأنها وحده المجتمع وأنها الخلية البسيطة التي تتكون منها الأمة ، إذ قد ظهر لها أخيرا أن الدافع على وجود الأسرة ليس العامل الاقتصادي وحده بل أنها نظام طبيعي الإنسان لا يستطيع الاستغناء عنه نفسيا إذا استطاع أن يستغنى عنه اقتصاديا .

فعناية الأستاذ مؤلف هذا الكتاب بالأسرة وموضعها من المجتمع لفئة نرى أنها لازمة لنا في هذا العصر المقلقل الغنى نحيما فيه . وهو في مؤلفه هذا يلقي النور على طائفة من المسائل التي يحس بها الناس غامضة وهم يدركون خطورتها بالفطرة وقد استطاع أن يحلها في سهولة رائعة لا يكاد القارى يتبين معها ما في نظراته من تعمق تحليل .

ودرس نظام الأسرة وما يتعلق بها من مسائل إن كان ضروريا في كل أمة لأنه أساس مجتمعا فهو أشد ضرورة لنا في هذه الفترة من حياتنا القومية . فنحن نحيما اليوم في عصر قد ألقى فيه كل مخلفات الماضي في البوتقة لتصهر مرة أخرى وتشكل شكلا جديدا يلائم ظروفنا المتغيرة . ولقد طرأ على الأسرة المصرية تغير عظيم منذ ربع

قرن وما زال إلى اليوم متجها في وجهته يعرج أحيانا إلى اليمين وأحيانا إلى اليسار ولكنه سائر قدما إلى مداه . ولقد صرح كثير من دعاة الإصلاح ينبهون إلى ذلك التغير ويشفقون منه ويحذرون المجتمع من عواقبه . ولكن شيئا واحدا يجب أن نتبينه - يجب أن نتبينه ونؤكد منه ونظمئن إليه . وذلك أن الماضي لا يعود مهما بذلنا جهدنا في إعادته . لقد وجد الماضي لأن الظروف أوجدته ولذلك كان نتيجة طبيعية محتومة في وقته ثم طرأ التغير فيجب علينا أن نسلم بأنه كذلك تغير طبيعي لأن الظروف قد حتمته وجرتة علينا فالرجوع إلى الماضي يستلزم عودة ظروف الماضي جميعها وهذا ضد طبيعة الأشياء ومن العبث أن نطلبه ونطمع في النجاح في إرجاع عقرب الساعة إليه . إن العالم يسير دائما نحو المستقبل وهو دائم الحركة لا يعرف الوقوف . فإذا نحن سلطنا بهذه الحقيقة كان واجبا علينا أن نقنع بالنظر في أحوالنا الحاضرة وفي آمالنا المستقبلية ونعمل على مناقشة نظمنا والعمل على الاتجاه بها مع ظروف الحاضر نحو تحقيق غاياتنا . ولنضرب لذلك مثلا . كانت المرأة في الماضي كما يقولون كمية مهملة في توجيه أمور المجتمع وكانت القواعد والعرف والرأى العام جميعا متفقة مع الثقافة القائمة على تنحية المرأة عن أمور الحياة العملية . ولكن المرأة المصرية اليوم تضرب بسهمها في الحياة الاجتماعية بغير شك . ويمكن أن نقول على وجه البتة إن الرأى العام والعرف الذى يسير المرأة المصرية

اليوم يكاد يكون نسويا صرفا . بل لقد صار رأى المرأة الاجتماعى فى أحوال الأسرة على ما يبدو أقوى وأبلغ نفوذا من رأى الرجل . فإذا كانت هذه حقيقة كما يبدو لنا كان من العبث أن ننادى بارجاع المرأة إلى الأوضاع التى تعودها المجتمع المصرى عندما كانت هى منحاة عن تسير شئونها . فإذا كان فى اتجاه المرأة اليوم ما يؤدى بالمجتمع إلى ضرر كان الواجب أن تشترك المرأة فى الإصلاح وأن يكون لها القسط الاوفى من النظر فى المسائل الخاصة بها . لأنها مثل الرجل مسئولة عن قسطها فى هذا المجتمع ولا مناص من أن تكون شريكة للرجل فى حركة الإصلاح لتبين وجهة نظرها وتعاون بما يمكنها أن تقدمه من آرائها وجهودها .

وإذا كان الرجل فيما مضى هو سيد الأسرة فى كل الأمور ويتصرف فى أمور الحياة كلها تصرفا مستقلا وينظر إلى المرأة كأنها متاع يحتفظ به إذا شاء ويسقطه إذا بدا له ذلك فإنه اليوم مطالب بأن يغير وجهة نظره إذا أراد أن تقوم العلاقات فى الأسرة على أساس واضح صريح . فإن إصراره على وجهة النظر القديمة لا تؤدى إلى غير انشقاق الرجل عن المرأة وقيام هوة عميقة بينهما يسترها النفاق والكذب وتنمو تحت ذلك النفاق كل شرور التحلل والفساد وإذا كانت المرأة فى العصر الحاضر قد قطعت مرحلة كبرى فى سبيل إثبات وجودها الاجتماعى فانها بذلك تأخذ على نفسها عبئا من المسئولية

الاجتماعية كانت من قبل خفيفة منه .

فقد كانت من قبل تسير تبعاً للرجل لا رأى لها ولا وجود وليس من المعقول أن تطالب في مثل تلك الحالة بمجهود إيجابى فى الحياة وأما اليوم فإن تحررها يجعلها ملزمة بأن تشارك فى رسم الخطط وفى وضع الحدود وفى التزامها . هذا مايجب أن تسعى إليه وأن توجه النظر له وأن تذيب من الدعايات الثقافية ما يودى الى تحقيقه .

ولقد كان الأستاذ مؤلف هذا الكتاب صريحاً وموفقاً فى معالجة مسائل الأسرة وهو يتجه بآرائه إلى الرجل وإلى المرأة على السواء . وهو فى دعايته الاجتماعية يسلم بالظروف المتغيرة ويعتد بها وينظر إلى المستقبل وحده مع إدراكه لكل أصول ذلك المستقبل بما هو مائل حولنا فى وقتنا الحاضر وما مضى علينا فى العصور السالفة وقد عالج المسائل التى جعلها موضوع هذا الكتاب بصراحة ولم يتقيد فى بحثه بفكرة سابقة إلا اذا اطمأن الى أنها فكرة سليمة تصلح لحياة اليوم . ولست أزعم أننى أوافق فى كل ما ذهب إليه فى وسائل الإصلاح أو فى كفة التعليل . فإنه من الطبيعى أن أوافق فى أمور كما أخالفه فى أمور أخرى ، ولست أزعم أنه على الحق كله فيما وافقته عليه أو أنه أخطأ حيث لم أوافق ، ولكنى فى كل الأحوال رأيت فى كتابه محركاً قوياً لاثارة رأى سواء فى حالة الموافقة أو المخالفة وحسب المؤلف أنه يستطيع أن يثير فى قرائه حركة الفكر ويكل الأمر بعد ذلك إليهم ليكون

كل منهم له رأيا . فليست الدعاية الثقافية بالامر يلقى لكي يتلقاه
القراء بالتسليم في كل الاحوال بل أن أعظمها أثرا هو الذي يستطيع
أن يثير من وجوه الخلاف بقدر ما يثير من وجوه الموافقة .
فلأدع للقارئ المجال ليناقش المؤلف الفاضل وحسي أن أقول
انه سيجد في قراءة مؤلفه ميدانا فسيحا للتفكير العميق .

محمد فريد أبو حميد

٢

الباب الأول

الأسرة والمجتمع

مركز الأسرة في المجتمع

الأسرة هي جماعة من الناس ترتكز حياتهم منذ البدء على أساس جنسى له من القوة والدوام ما يضمن للنسل وجوده وتنشئته ، بحيث يصبح الجميع وحدة اجتماعية قائمة بنفسها ، تتميز في كل الجماعات الإنسانية مهما تباينت صفاتها بالخصائص الآتية : —

أولاً — أن محورها العلاقة الجنسية .

ثانياً — أنها نظام اجتماعي يوطد هذه العلاقة الجنسية ويحددها .

ثالثاً — أنها نظام ينطوى على انتساب جماعة من الناس إلى أصل معين .

رابعاً — إنها علاقة اقتصادية بين أفراد يعيشون إلى حد كبير في صعيد واحد ويعتمد الصغار منهم على كبارهم حتى يصبح في مقدورهم تحصيل الرزق والاستقلال في المعيشة .

ورغم أن هذه الصفات هي الأسس التي يقوم عليها بنيان الأسرة في كل المجتمعات الإنسانية ، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مجتمع وآخر في نوع هذه الأسس ومدى قوتها أو ضعفها .

فالعلاقة الجنسية قد تكون دائمة ما دامت حياة الشريكين ، وقد تكون قصيرة الأجل . وقد يكون للرجل زوجة واحدة أو عدة زوجات وخيلات . كما أن المرأة قد تقتصر على زوج واحد وقد يتعدد أزواجها . وفي بعض البيئات تحدد الطبقة التي يمكن للفرد أن يختار زوجة منها بينما يكون الاختيار في بيئات أخرى طليقا . وهناك جماعات ينتسب فيها الأبناء إلى أسرة الأب وجماعات أخرى ينتسبون فيها إلى أسرة الأم . كذلك هناك فروق كثيرة في نظام التوريث فهناك بلاد تقضى تقاليدها أن يرث الابن الأكبر كل ثروة والديه وفي بلاد أخرى يوزع الميراث بالتساوى بين الأبناء أو يأخذ الذكر ضعف نصيب الأنثى وهكذا . غير أن هذه الفروق ، وإن تعددت واختلفت ، لا تغير من طبيعة الأسس التي يشيد عليها صرح الأسرة ويتوقف عليها كيانها .

وليس بين الجماعات والهيئات التي تظهر في المجتمع الانساني ما يفوق الأسرة في قوة أثرها الاجتماعي ، فهما اختلف مجتمع عن آخر فالأسرة هي محوره ، ومهما حدث من انقلاب في الأوضاع الاجتماعية والأنظمة السياسية فالأسرة باقية خالدة ما دام المجتمع . ولم يحدث في تاريخ البشرية أن وجد مجتمع دون أن تكون الأسرة هي لحمته وسداه ، كما لا يمكن أن تقوم في المجتمع هيئة تربط أفرادها

وشائج أقوى من تلك التي تشد أفراد الأسرة بعضهم إلى بعض . فهذه من نسيج الطبيعة الانسانية وأداتها الميل الجنسي وحب النسل وحذب الأمومة والعطف الأبوي ، وحب المحافظة على الجنس والفخر بالعصية ، والرغبة في الحياة المنزلية الآمنة ، وغريزة الملكية ، إلى غير ذلك من شتى المشاعر التي تتغلغل في صميم الحياة وتشمل شتى نواحيها .

الاجتماعية والأسرة هي أول بيئة اجتماعية ينشأ فيها الفرد ويرث عنها الكثير من مميزاته الاجتماعية والعقلية وعاداته وخلقه . ولذا يرجع إليها السبب في تلك الفروق التي تظهر بين الأفراد ، وهي التي تسم أبناء الأمة الواحدة بطابع يميزهم إلى حد كبير عن أبناء الأمم الأخرى . ورغم أن الأسرة هي أصغر الهيئات الاجتماعية وأبسطها إلا أنها نواة لكل ما عداها من جماعات قائمة داخل نطاق المجتمع . وهي بالغة الأثر بين القبائل المتأخرة ، حيث يعيش الفرد وفقا لتقاليد أسرته لا يستطيع عنها حيادا — كما يظهر ذلك الأثر واضحا جليا في الريف حيث تسيطر أنظمة الأسرة على حياة الفرد سيطرة عظيمة .

❧ والأسرة تحتم على أفرادها واجبات يلتزمون بها حيال بعضهم بعضا بصورة لا توجد في أية هيئة أخرى ، وهم يؤدونها راغبين أو كارهين . فقد يعمل الفرد لوطنه أشق الأعمال في أزمة من الأزمات ، غير أنه يسعى لخدمة أسرته ما بقي فيه نفس يتردد ، ويتحمل في سبيل سعادتها

أجسم المسؤولية ، ويضحي لرفاهيتها بأنفس ما يملك . ولعظم أهمية الأسرة تشملها الدولة برعايتها ويحوطها العرف والشرائع بأمن السياج . فعقد الزواج يربط الشريكين أحكم الرباط ، تحميه القوانين الوضعية والسموية ولا يستطيع أحد المتعاقدين تبديل بنوده وشروطه . وهو التعاقد الوحيد الذي يرتبط به الفرد غير مرغى ، ولكنه لا يملك التحرر منه إلا فى أقصى الظروف وأشدّها .

وكلمة « الأسرة » تطلق عادة على شيئين مختلفين ، فهى إما يقصد بها الأسرة الفردية التى تتكون من زوجين وأبناهما وهذا هو المعنى الضيق . وإما يقصد بها الأفراد الذين ينتسبون جميعا إلى أصل واحد . وفى هذه الحالة يكون المعنى أكثر اتساعا ويدل على عدة أسر فردية متعاقبة لا أسرة واحدة .

والأسرة الفردية تمر فى أربع مراحل : الأولى هى فترة الخطبة أو التمهيد للزواج ، وفيها يرسم الرجل والمرأة صورة عامة لحياة الأسرة المستقبلية تجرى عليها ريشتهما بشتى الألوان والخطوط . والمرحلة الثانية هى التى تلى الزواج وتسبق مجيء الذرية وفيها يتم بناء العش ويتقرب الزوجان نوعا جديدا من الحياة . ثم تجمى المرحلة الثالثة وهى وجود الذرية ، تلك الفترة التى تنفتح فيها العيون إلى حقائق العالم ومادياته بعد أن يهبط الزوجان إلى عالم الواقع ، فتتحقق بعض الأحلام وتنهار الأخرى ، وينشغل الوالد والام فى تربية الأبناء ملاقين فى

سبيل ذلك شتى المصاعب والآلام الحلوة . ثم تأتى بعد ذلك المرحلة الرابعة والأخيرة وهى المرحلة التى ينضج فيها الأبناء ويستقلون عن آباءهم مكونين بذلك أسراً فردية أخرى . وبذلك تنتقل شعلة الحياة من يد إلى أخرى لتظل مضيئة من جيل إلى جيل وإن احترقت الأيدي التى تقبض على هذه الشعلة يدا بعد يد .

وليس معنى هذا أن كل أسرة تمر بهذه المراحل الأربعة بل قد تقتصر على واحدة أو اثنتين منها ، فيخبو ذلك الضوء وتنطفئ الشعلة قبل الأوان وتحدث المأساة التى تغير مجرى حياة الأسرة وتثير شتى المشاكل الاجتماعية .

* * *

الأسرة قديماً

يعتقد بعض العلماء المشتغلين بتتبع تاريخ الإنسان أنه وجد عصر لم تكن فيه أسرة بالمعنى الذى نفهمه ، بل كانت هناك إباحية جنسية . ويدللون على هذا رأى بما يشاهد الآن فى بعض القبائل المتأخرة من شيوع عادات إباحة الاختلاط الجنىسى فى المواسم والأعياد ، وإعارة الزوجة للضيف وتبادل الزوجات وغيرها من العادات التى تبدو كأنها مخلفات لعصر كانت الإباحية فيه مطلقة . غير أن هذه النظرية لا نصيب لها من الصحة لأن البحث الاجتماعى أثبت أن الأسرة كانت ولا تزال

قائمة بين أكثر القبائل والجماعات انحطاطا ، وأنها محوطة بالكثير من التقاليد التي تحفظ كيائها وتعزز مركزها . أما مظاهر الإباحية التي تبدو بين بعض القبائل المتأخرة في بعض الظروف فما هي إلا عادات وتقاليد اجتماعية لاتنافي وجود الأسرة كوحدة للمجتمع ، لأن وجهة نظر الفرد نحو العفة تختلف باختلاف المجتمع . فساكن القرية يعتبرون تبرج النساء مثلا كبيرة من الكبائر بينما ساكن المدن ينظرون إلى المرأة التي لا تزين كأنها متأخرة - والشرقيون بوجه عام ينظرون إلى اختلاط الجنسيتين في أوروبا نظرة لاتخلو من السخط والاحتقار ، غير أن هذا الاختلاط لا يتبعه في تلك البلاد عدم وجود الأسرة .

وعلى هذا ففي مقدورنا أن نقرر أن الأسرة هي نظام راسخ يوجد في كل المجتمعات متأخرة كانت أو متقدمة ، وأنها مهما رجعنا القهقري إلى عصور التاريخ المسطور أو غير المسطور وجدنا أن الأسرة هي الحجر الأساس للمجتمع ، بل قل إنها المجتمع الأول .

ولقد حاول بعض علماء الاجتماع أن يرجعوا قيام الأسرة في المجتمع إلى أصول وأسباب ، فقال دارون إن نشأة الأسرة ترجع إلى غريزة السيطرة في الرجل الأول وغيرته على ما يمتلك ، مما دفعه إلى المحافظة بالقوة على المرأة التي اغتصبها ، وبتدريج الزمن أصبحت الأسرة نظاما ثابتا يتمتع فيه الرجل بالمركز الأول ويرى العالم وستر مارك نفس الرأي . ويذهب العالمان إلى أن الزواج الأول اقتصر على امرأة واحدة

للرجل ، وأن المحافظة على الزوجة هو مظهر من مظاهر غريزة الملكية .
ولكننا نرى أن هذه الغريزة رغم مالها من عظيم الاثر في حفظ كيان
الأسرة ، إلا أنها لا تكفى وحدها لتفسير وجود نظام اجتماعي
مركب كهذا .

ويرى العالم بريفو Briffault أن النظرية السابقة لا تركز على
أساس من الصحة بدليل وجود كثير من الأسر بين القبائل المتأخرة
فيها تتمتع الزوجة بنفوذ يفوق نفوذ الرجل ، وبدليل انعدام الغيرة
الزوجية وعدم تقدير العفة في كثير من الجماعات الهمجية . وهو يقرر
أن قيام الأسرة يرجع إلى رغبة المرأة في الاعتماد على الرجل من
الوجهة الاقتصادية ونجاحها في استغلال الميل الجنسي عنده لاجتذابه
نحوها وإفناقه عليها وعلى ذريته منها . وهو لذلك يعتقد أن النوع الأول
من الأسرة هو ذلك الذي تكون المرأة فيه أكثر نفوذا من الرجل
وبخاصة أن الرجل في الجماعات التي كانت تشتغل بالصيد ، وهو مهنة
الانسان الأول ، كان كثير التغيب عن مسكنه سعياً وراء الرزق ،
وهذا أفسح المجال لظهور نفوذ المرأة في الأسرة .

ولكن بعد أن اشتغل الانسان بالزراعة وأصبح أكثر استقراراً
وأقل ابتعاداً عن المنزل . بدأ يتغلب على المرأة ويكتسب لنفسه
مركزاً ممتازاً . وهذا المذهب على وجاهته لا يكفى لتفسير قيام الأسرة
ويدحضه أن نفوذ الأب في كثير من الجماعات المتأخرة من سكان

استراليا الاصيلين يفوق نفوذ الامم . بينما نجد بين هنود أمريكا الحمر وهم أكثر من سكان استراليا الوطنيين تقدما جماعات من تقاليدها أن تكون الامم هي صاحبة السلطة وأن الأبناء ينتسبون إلى أسرتهالإلى أسرة أبيهم .

وفي الواقع إنه من الخطأ أن نحاول تحديد بدء معين الأسرة أو إيجاد أى تعليل واحد لقيامها فإنه لم يوجد عصر من العصور لم يكن نظام الأسرة فيه معروفا في صورة من الصور . كما أنه من الخطأ أن نظن أن قيام الأسرة هو استجابة لنداء غريزة واحدة من الغرائز الإنسانية . كذلك لا يصح أن نعتقد أن الأسرة ظهرت في شكل معين واحد تدرج إلى أشكال أخرى . بل الأصح أن نقرر أن الأسرة هي نظام اجتماعي معاصر للإنسانية بدأ منذ اللحظة الأولى وينتهي بانتهائها ، وأنها من ناحية أخرى وليدة غرائز كثيرة وحاجات ملحة كمينه في النفوس البشرية تتأصل جذورها في صميم حياة الإنسان .

فهناك في المحل الأول تلك الغريزة الجنسية التي تدفع الإنسان إلى محاولة إشباعها على أساس متين في حرز من الأهواء والمنافسة الجنسية الطليقة ، تلك الغريزة التي ينشأ عنها شتى العواطف والمشاعر التي تربط الرجل والمرأة وتدفعهما إلى الحياة المشتركة . وهناك الرغبة في النسل وغريزة الأمومة التي تتجلى في المرأه بأوضح صورته ، وتتجذد عند الرجل مظاهر شتى أهمها الفخر بالعصبية وحب المحافظة على

الجنس والرغبة في وجود خلف يرث الاسم والمتاع ، ويعاونه في عمله ويشد أزره عندما ينحدر إلى الشيخوخة . وهناك إلى جانب ذلك العامل الاقتصادي الذي يدفع الرجل إلى محاولة العثور على المرأة التي تقوم بنصيبها في اقتصاديات الأسرة وتشرف على شئون المنزل . ولا يقل عن هذا كله في الأهمية أن الاختلاط الجنسي بين الرجل والمرأة ينجب أطفالا يثير وجودهم مشاكل لا سبيل لحلها إلا بقيام الأسرة .

كل هذه المشاعر والغرائز هي التي دفعت الإنسان منذ أقدم العصور ، ولاتزال تدفعه ، إلى تكوين الأسرة والمحافظة عليها .

أنواع الأسرة

يدل البحث الاجتماعي بين الجماعات المتأخرة المعاصرة ، والتي تمثل إلى حد كبير حالة الإنسان في العصور القديمة ، على أن هناك نوعين من الأسرة : الأول هو الأسرة التي تخضع لنفوذ الام ، والثاني هو التي تخضع فيه لنفوذ الاب . وليس معنى ذلك أن هذا النوع أو ذاك هو الذي ظهر أولا ثم تلاه ظهور الآخر ، بل الذي نقصده أن الجماعات القديمة كانت تتبع أحد هذين النوعين أو نوعا آخر يجمع بين صفات الاثنين .

ويتميز النوع الاول بالخصائص الآتية :

أولا — أن الابناء ينتسبون إلى الام لا إلى الاب

ثانيا — أن الاب لا يكون صاحب الامر في الاسرة بل تتركز السلطة في أحد أقارب الام كأخيها ، كما هي الحال بين قبائل الهنود الحمر في مقاطعة أوماها ، أو أبيها كما يوجد بين بعض القبائل التي تسكن هضبة لبرادور .

ثالثا — أن القبيلة التي تتبع هذا النظام تنقسم عادة إلى عشيرتين يجب على الفرد المنتمى إلى واحدة منها أن يتزوج من فتاة من العشيرة الأخرى ويحرم عليه الزواج من فتيات عشيرته .

أما النوع الثاني من الاسر فهو الذي تكون فيه الاسرة خاضعة لنفوذ الاب وهو النوع الذي كان سائداً في دول العصور القديمة والوسطى التي كانت تتمتع بقسط وافر من المدنية القائمة على الزراعة والملكية . وهذا النظام الاجتماعي يجعل من الاسرة وحدة اجتماعية متماسكة يتجمع فيها النفوذ في يد الاب . والمجتمع الذي يتبع هذا النظام يكون مكوناً من عدة أسر فردية ينتسبون جميعاً إلى جد واحد يتمتع بالسلطة والسلطان ، فهو الذي يرأس الحفلات الدينية ويحرس آلهة الاسرة .

وقد جاء في كتاب القوانين الصينية القديمة المسمى « لي كي » (LiKi) أن المرأة كانت تخضع لثلاثة سلطات متتالية الاولى سلطة

الوالدين والثانية سلطة الزوج والثالثة سلطة الابن إذا مات الزوج ، وهذا يظهر لنا نفوذ الرجل في مثل هذه المجتمعات . وشيخ القبيلة أو الجد الأكبر للأسرة هو الذى يشرع القوانين ويقضى فى الخصومات وينفذ الاحكام ؛ أو بعبارة أخرى هو السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية ؛ يعاونه مجلس مكون من أرباب الاسر الفردية .

ولرب الاسرة فى مجتمع كهذا سلطة مطلقة على أبنائه حتى إذا جاوزوا سن الرشد ، ففي فلسطين القديمة كان من حق الوالد أن يبيع ابنته . وفى روما القديمة كانت المرأة فى حالة خضوع تام للرجل ، فلم يكن من حقها أن تمتلك شيئاً أو تقاضى زوجها . وكان اليهود القدماء يخولون الرجل فقط حق طلاق امرأته دون أن يكون للمرأة مثل هذا الحق .

والحق أنه فى كل المجتمعات الممدن التى أخذت بهذا النظام لم يكن للمرأة نصيب فى الحياة العامة ولم تنل أى قسط من التعليم سوى ما كان خاصاً بإدارة المنزل . ففي أثينا القديمة كان على الزوجة وبناتها أن يعتزلن فى مقصوراتهن ولا يغادرن المنزل إلا بإذن من الاب . ولسنا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن نظام الاسرة فى مصر وبخاصة فى القرى تظهر فيه جلياً سلطة رب الاسرة على هذا النحو .

وفى تاريخ قدماء المصريين ما يدلنا على انحطاط مركز المرأة عن الرجل وسيطرته عليها ؛ إذ جاء فى نصائح الحكيم «بتاح حتب» حوالى

سنة ٣٣٥٠ ق . م هذا القول موجه للرجل .

« إذا كنت عاقلا فاعتن بمنزلك ووفر لزوجك الطعام ، وألبسها أحسن الثياب وقدم لها وسائل التزين فإنها متاع جدير بالافتناء ، ومن هذه النصيحة نستنتج أن المرأة كانت تعتبر متاعا للرجل وأنها كانت خاضعة لسلطانه . ويحدثنا التاريخ أيضا أن أغنياء المصريين القدماء كانوا يقتنون الخليلات إلى جانب الزوجة ويسكنوهن جناحا خاصا من المنزل . وقد وجدت العبارة الآتية مسطورة على إحدى أوراق البردى على لسان زوجة تشير إلى إحدى الخليلات : —

« لقد أصبحت تضع أطفالها على الوسائد الفخمة . تلك التي دخلت الدار دون معطف يسترها فأصبحت سيدته . تلك التي كانت تنظر وجهها في البرك فأصبحت لها امرأة معدنية . »

وهذا الاكثار من النساء يرينا أن الرجل كان يعتبر المرأة وسيلة للبتة الشخصية أكثر منها شريكة للحياة .

ويروى ديودور الصقلي أن الزانية عند قدماء المصريين كانت تقطع أنفها أما الزاني فكانوا يكتبون بضربه ، وهذا يدل أيضا على عدم مساواة المرأة للرجل في الحقوق .

الأسرة في طريقها الى العصر الحديث

لقد بادرت أوروبا إلى الاخذ بأسباب المدنية الحديثة قبل الشرق وفي مقدورنا أن نقرر أن إنجلترا كانت أسبق دول أوروبا إلى النهوض، ومع ذلك كان مركز المرأة في الأسرة الانجليزية في القرن الثامن عشر مما لا تحسد عليه . فلم يكن لها نصيب في الوظائف العامة إلا إذا كانت صاحبة التاج ، ولم يلدن من حقها أن تمتلك إلا القليل فيما عدا ذلك النصيب من أملاك الزوج الذي يقتل إليها بعد وفاته . وكان القانون يعتبرها قاصرا . وعلى هذا كانت الأسرة في ذلك العهد وحدة اقتصادية اجتماعية يشرف عليها الزوج .

ولم يكن شأن الأسرة في أمريكا في ذلك العصر يختلف عن النحو السابق ، فقد كان القانون ينص على أن واجب المرأة هو خدمة زوجها وطاعته . وكان لرجال الدين سيطرة عظيمة على حياة الأسرة ، بحيث إذا تحققوا من ارتكاب الزوجة لجريمة الزنا كان لهم أن يحكموا بقتلها . وفي الاستطاعة أن تؤكد أن الشريعة الموسوية وما انطوت عليه من خفض لمركز المرأة كانت تطبق في أمريكا وإنجلترا حتى نهاية القرن الثامن عشر .

وفي سنة ١٧٩١ نشرت سيدة تدعى ماري ولستونكرافت كتابا

عنوانه « الدفاع عن حقوق المرأة » ، طالبت فيه بوجوب منح المرأة قسما وافرا من التعليم حتى تستطيع أن تساهم في النشاط العام . وقد هاجمت في هذا الكتاب آراء روسو الواردة في رسالته (إميل) عن تعليم المرأة ، حيث يقول إن المرأة وقد خلقت لتكون وسيلة لمتعة الرجل يجب أن يوجه تعليمها إلى هذه الغاية .

تلك هي وجهة نظر المجتمع نحو المرأة في القرن الثامن عشر وهي لا تختلف في قليل أو كثير من وجهة النظر المصرية القديمة بمثلة في نصائح الحكيم « بتاح حتب » ، كما قدمنا .

غير أن الاحداث السياسية الاقتصادية الهامة التي صحبت القرن التاسع عشر كان لها بالغ الاثر في الحياة الاجتماعية عامة وفي مركز المرأة والاسرة بوجه خاص . فن الوجهة الاولى ضعف نفوذ الكنيسة وما كانت تحتمه من وجوب خضوع المرأة للرجل وضرورة اعتزالها الحياة العامة . ومن الناحية الثانية انتهى نظام الاقطاع الذي يقسم المهن الشريفة إلى ثلاثة أنواع فقط هي أصحاب الارض ورجال الدين والمحاربون ، وبذلك توضع المرأة وما تقدم به من أعمال داخل نطاق الاسرة في مركز لا قيمة له من الوجهة الاجتماعية .

وقد كان لهذه التغيرات الديفية والسياسية أثر فعال في تبدل مركز الاسرة الاجتماعى . فلم يعد لعميد الاسرة ذلك النفوذ السابق على أبنائه وزوجه . وبخاصة بعد أن أصبحت قوانين الدولة وشرائعها تحدد العلاقة

بين الرجل وأبنائه . وبعد أن أخذت المحاكم على عاتقها النظر في الخصومات والقضايا التي كان من حق عميد الاسرة أو شيخ القبيلة وحده أن يقضى فيها في العصر السابق كما وضعنا قبل الآن . وبهذا تضاءلت الفكرة التي كانت سائدة إلى ذلك العهد وهي أن الاسرة نظام سماوى وأن قوانينها تشريع إلهى .

وقد سحب هذا التغير في نفوذ الاسرة مظهر آخر من مظاهر التحرر من سلطة الاسرة . ألا هو حرية اختيار الابن لزوجته . فقد كان الأب قبل ذلك يلتقى لابنائه وزوجاتهم رائده في ذلك الصلف والرغبة الشخصية . أو تحقيق غنم مادی أو الخروج من مأذق مالى إلى غير ذلك من شتى الاعتبارات التي تمس شخص الاب دون الابناء .

أما وقد بدأت مظاهر الحرية في القرن التاسع عشر تبدد غيوم الظلم والاستبداد فقد بدأ الابناء يؤسسون زواجهم على العاطفة بغض النظر عن رأى الاسرة - وفي هذا تقديس للعلاقة بين الرجل والمرأة وابعادها عن أهواء الاسرة وميولها واعتداد بالشخصية . ولا ريب أن أسرة فردية ترتكز على هذه الاسس يجب أن يختلف وضعها الاجتماعى عن أسرة لا يتحرك أفرادها إلا بأذن الاب ووفقا لمشيئته . ففي الحالة الاولى يكون الاستقلال الفردى وقوة الشخصية ، وفي الحالة الثانية يكون الخنوع والتواكل وضعف الشخصية . تلك الصفات التي لا يمكن أن تنشأ جيلا فتيا ناهضا أيا .

ولقد شهد القرن التاسع عشر انقلابا اقتصاديا ليس له نظير فيما سبق من تصور — ذلك هو الانقلاب الصناعى الذى حول دول أوروبا الواحدة بعد الاخرى من حالة الزراعة إلى حالة الصناعة . ولقد استلزم هذا التحول فى المهنة الرئيسية ، وما يتبعه من تغير فى أساليب الإنتاج ، انتقال الفلاحين من القرى . حيث كانوا يعيشون على زراعة الارض تربطهم إلى بعضهم أقوى روابط الاسرة ، إلى المدن الصناعية حيث سكنوا إلى جوار المناجم والمصانع . ولم يكن من الطبيعى أن ينتقل كل أفراد الاسرة من القرية إلى المدينة حيث يتابعون حياة اللفة والاتصال بل تفرق الشمل واشتغل فرد هنا وآخر هناك وبذا تفككت عرى الاسرة وضعف نفوذها على أعضائها .

ولم يكن هذا كل ما حدث فى نظام الاسرة وبنائها من تغير ، بل الاكثر من ذلك أن الصناعة احتضنت بين ذراعيها النساء والاطفال فخرجت المرأة رويدا إلى ميدان الحياة تعمل وترزق، وبذلك تحررت من سطوة الاب والزوج وأصبح لها كيان اجتماعى مستقل وانهارت الاسطورة القديمة القائلة بأن الرجل قد خلق للعمل خارج الدار كما خلقت المرأة للمنزل . ولقد نجم عن ذلك أن اختلفت وجهة النظر نحو الفضائل القديمة وأصبحت المرأة أقل تقديرا للعرف والتقاليد التى كانت سائدة من قديم . وفى نفس الوقت بدأت المرأة تتلبس طريقها نحو الحرية الفردية وتطالب بنصيبتها من التعليم والحياة العامة

وجاهدت في سبيل نيل حقوقها المضمومة حتى ظفرت بجملها إن لم يكن كلها — وبالمثل خرج الأبناء بعيدا عن نطاق الأسرة فضعفت الرقابة عليهم ونمت فيهم روح الاستقلال والاعتماد على النفس — وعلى هذا يمكن القول إن هذه التغيرات الاقتصادية الهائلة رغم قضائها على وحدة الأسرة القديمة وتماسكها ، فإنها قد أيقظت في الناس روحا كانت خامدة ، وهي روح الاستقلال والاعتماد بالنفس . وبعد أن كان الباعث على الفضيلة الخوف من سلطة الأب أو عميد الأسرة أصبح الباعث هو الاقتناع الشخصي بأن الاستقامة خير من الاعوجاج

التغيرات الحديثة في وظيفة الأسرة وبنائها

من أهم الوظائف التي تقوم بها الأسرة العمل على بقاء الجنس البشرى . فالزواج قد قصد به قبل كل شيء إيجاد الذرية ، والأسرة هي ذلك النظام الذي يرمى إلى العناية بهذه الذرية وتهيتها للعالم بحيث تكون صالحة هي الأخرى للقيام بنفس الدور . وهكذا تسير قافلة الإنسانية من عهد إلى عهد ومن جيل إلى آخر ، وما الناس في هذه القافلة إلا حملة لمشاعل الحياة . ولقد طرأ على هذه الوظيفة الاجتماعية للأسرة تبدل حديث نجمله فيما يلي : —

أولا : قامت في العصر الحديث هيئات اجتماعية منظمة تساعد الأسرة على القيام بوظيفتها الأساسية ، ألا وهي المحافظة على الجنس

كدور الأمومة ومراكز رعاية الطفل ورياض الأطفال . مثل هذه الهيئات تخدم غرضين في وقت واحد : الأول مساعدة الأم التي تعمل خارج الدار لكسب عيشها على تربية الأطفال ، إذ أن مثل هذه الأم لا تستطيع أن تصحب أطفالها معها إلى مكان العمل ، وليس في مقدورها أن تتركهم في المنزل دون رعاية . أما الثاني فهو تزويد الأمهات بالنصائح والإرشادات الصحية وإمدادهن بالأدوية الواقية من شتى أمراض الطفولة التي تفتك بالأطفال فتكا ذريعا ، فيموتون أو تصيبهم العلل التي تعرقل نموهم الطبيعي وتعجزهم عن الانتاج في المستقبل .

ثانيا : اتجهت أفكار الحكومات والهيئات التعاونية والنقائية إلى مساعدة الأسرة من الوجهة المادية ، إذ لم تعد الأسرة تلك الوحدة الاقتصادية المستقلة التي يلتزم أفرادها بمساعدة بعضهم بعضا كما كانت الحال من قبل . وقد اتخذت هذه المساعدات المادية أشكالا مختلفة ، ففي نيوزيلاند والدانيمرك وكندا يعطى الأمهات معاشا . وفي إنجلترا وألمانيا والنمسا وكثير من دول أوروبا نظام للتأمين الاجتماعي تشترك فيه الدولة ، ينطوى على تأمين الأسرة ضد المرض والعجز والبطالة وكبر السن . وفي فرنسا يعطى العمال أصحاب الأولاد أجورا تتناسب مع عدد أطفالهم . وسنتناول هذا الموضوع في شيء من الاسهاب فيما بعد . ويجدر أن نشير هنا إلى أن هذه الانظمة لم يقصد بها أن تحمل الدولة عن الأسرة وظيفتها الاجتماعية الرئيسية بل تساعد على تأدية

هذه الوظيفة على الوجه الاكمل .

ثالثا : نقصت نسبة المواليد عن ذى قبل . وهذا الاتجاه الحديث هو أعظم التغيرات أثرا في مستقبل الأسرة . فقد لوحظ منذ منتصف القرن التاسع عشر نقص ملموس في نسبة المواليد يختلف في دولة عن أخرى . وفي كل دولة على حدة شوهده أن الطبقات الغنية تأثرت به أكثر من الفقيرة والمتعلمة أكثر من الجاهلة ، كما أنه انتشر بين الأسر التي يعمل نساؤها بعد الزواج لكسب العيش . ورغم هذا التفاوت بين الطبقات كان هذا الاتجاه عاما يسير مع تقدم المدنية جنبا إلى جنب حتى كأنه مظهر من مظاهرها المتعددة . وقد صاحب هذا النقص في المواليد نقص مقابل في نسبة الوفيات وبخاصة بين الأطفال نظرا إلى تقدم أساليب العلاج وطرق مكافحة الأمراض . فإذا سار هذا النقص في النسبتين في توافق وانسجام فانه ينتج اقتصادا هاما في الحياة الانسانية والصحة والجهد . ويزيد في مقدرة الأسرة على تربية جيل جديد . إذ من العبث أن تنجب الأسرة أطفالا عديدين يموت أكثرهم في مرحلة الطفولة بعد أن يتكبد الوالدان شتى المصاعب في تربيتهم - وسوف نبسط القول في هذا الموضوع عند الكلام على مشاكل الأسرة الحديثة .

ولم يقف البناء القديم للأسرة جامدا في وجه التغيرات الحديثة التي أصابت وظيفة الأسرة على النحو الذي قدمنا بل اتباه من التبدل

قدر كبير . ففي المقام الأول أصبح عقد الزواج اختياريا لا يفرض على الزوج أو الزوجة فرضا كما كان الحال فيما مضى من الزمان . وإذا كان في هذا تحرير للرجل في اختيار زوجته فهو يعتبر حدثا عظيما في تاريخ تحرير المرأة التي لم يكن لرأيها في الزواج من قبل أى وزن ، بل كان ينظر إليها كسلعة يبيعها الأب ويشتريها الزوج - وما المهر الذي يدفعه الزوج الآن في بلادنا إلا ثمن تلك السلعة ، ومظهر من مظاهر عصر هضمت فيه حقوق المرأة وسلبت حريتها .

وقد قدمنا أن المرأة قد استردت خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين في كثير من دول العالم أغلب حقوقها المهضومة وأصبح لها كيان اجتماعي وسياسي لا يكاد يختلف عن كيان الرجل ، وذلك بفضل خروجها إلى ميدان العمل ووصولها إلى مراكز اقتصادية هام أيقظ فيها روح الشعور بأهميتها في المجتمع - ولذا أصبحت الفتاة الآن تقرر بنفسها نوع الحياة التي تحب أن تحياها كما أصبح لها الرأي الأول في اختيار شريك حياتها .

ومن آثار التغير في بناء الأسرة ، إلى جانب هذه الحرية في اختيار الشريك ، تساؤل أهمية المظهر الديني لعقد الزواج . فقد كانت الشعائر الدينية قبلا هي أهم ما يصبغ به التعاقد ، وكانت الكنيسة في أوروبا هي التي تقرر شرعية الزواج أو عدم شرعيته ، كما كانت هي المرجع الأخير في التصريح بالطلاق أو رفضه ؛ أما الآن فقد أصبح التعاقد

مدنيا قبل كل شيء وإن أحيط بهالة من الشعائر الدينية ، كما أصبح تقرير الطلاق ما يتبعه من نتائج من الأمور التي تقرر أمام القضاء . وما ذلك إلا لأن الدولة أصبحت تنظر إلى شئون الأسرة نظرة الوصى الحارس ، وترى من حقها أن تشرف الاشراف كله على ملك النواة التي يفسح حولها نسيج المجتمع .

ويمكننا القول الآن إن المدنية الحديثة سائرة بالأسرة في طريق التخصص . ذلك المظهر الذي يتميز به عصرنا هذا . ففي الأزمنة القديمة كانت الأسرة وحدة اقتصادية شبه مستقلة تفتح لنفسها جل ما تحتاج اليه ، وتشرف على شئون أعضائها من الوجهة الدينية والاجتماعية ، أما الآن فقد أصبحت المصانع تمد الفرد بكل ما يحتاج اليه من مواد الملبس والمأكل والسكن ، وبذلك كادت تتلاشى أهمية الأسرة من الناحية الاقتصادية . كما أصبحت المدارس تقوم بتعليم الأبناء على أكمل وجه ، والمستشفيات والمصحات والملاجئ . ترعى المرضى وكبار السن وأصحاب العاهات بطريقة لم يكن في مقدور الأسرة قديما أن تدانها وبالمثل أصبحت الحياة في المدينة توفر على أفراد الأسرة مجهودات كانت تبذل في الكثير من الأمور . فالمنازل مزودة بالمياه والنور ، والخبز يصل إلى المستهلكين دون عناء ، والملابس تنظف في أماكن خاصة جهزت لهذا الغرض ، والمطاعم تقدم للفرد كل ما يطلب من طعام . وبعبارة أخرى أعفيت الأسرة من أكثر الوظائف والأعمال

التي كانت تؤديها فيما مضى من الزمان والتي كان في تأديتها إهمال لتلك الواجبات الرئيسية التي خلقت الأسرة من أجلها . تلك الواجبات التي يعتبر أى تقصير في أدائها هدمًا للبناء الاجتماعي .

الوظائف الرئيسية للأسرة الحديثة

أهم ما تقوم به الأسرة الحديثة من واجبات هي :

أولاً : العمل على بقاء الجنس البشرى . وهذا من وجهة نظر المجتمع أهم الوظائف ، غير أنه من وجهة نظر الوالدين يشجع فيهما غريزة حب الذل وعاطفة الأبوة والأمومة .

ثانياً — إشباع الغريزة الجنسية إشباعاً منتظماً مقدساً .

ثالثاً — إيجاد ذلك المسكن الذي تأوى إليه أفراد الأسرة ويشعرون في داخله بالراحة والاطمئنان من الوجهتين المادية والمعنوية .

وليس المقصود من هذا أن الأسرة هي الوسيلة الوحيدة لبلوغ أى غرض واحد من هذه الأغراض ، بل الذى نقصده أن الأسرة هي النظام الوحيد الذى يحقق هذه الأغراض الثلاثة معا على الوجه الاكمل ويجعل بينها توافقاً وانسجاماً .

فإشباع الغريزة الجنسية لا يصبح فى الأسرة هدفاً منفصلاً عن باقى

الاهداف بل تقترن به عاطفة الإخاء والمودة والصداقة بين الشريكين وعلى هذا النحو ينسجم الغرض الاول والثانى . وتربية الأبناء ترتبط بحب المنزل والعمل على جعله ملجأ آمناً يشعر فيه المرء بالاستقرار والهدوء ، وبهذا يرتبط الغرض الاول والثالث . ولاشك أن نجاح الأسرة يتوقف على قدرتها على خلق الاتساق بين هذه الوظائف الثلاث ، كما أن المجتمع الناهض هو الذى يسعى إلى تمكين الأسرة من تأدية كل واجب من هذه الواجبات على حدة ، وتأديتها جميعاً كوحدة مرتبطة الاجزاء .

أما العمل على بقاء الجنس البشرى وهو الوظيفة الاولى فلا تختلف فيها الأسرة الحديثة عن الأسرة القديمة . غير أن تقدم المدنية قد ساعد الأسرة على تحقيق هذا الغرض الآن أكثر من أى زمن مضى وذلك لتحسن وسائل الصحة وطرق مكافحة أمراض الطفولة ، وقيام شتى الهيئات الاجتماعية التى ترشد الأسرة إلى أحدث أساليب التربية الصحيحة . والدليل الملموس على هذا هو نقص نسبة الوفيات كما قدمنا . ومن البديهي أن انتشار التعليم جعل الآباء والامهات يشعرون بمسئوليتهم العظمى نحو أبنائهم ، ويقدرّون كل التقدير أن العناية بالاطفال هى خدمة للمجتمع بالغة الاهمية ، وأن التقصير فى هذا الواجب هو جريمة فى حق أوطانهم لا يمكن أن تغتفر .

أما إشباع الغريزة الجنسية فهو وظيفة تؤديها الأسرة الحديثة بصورة أكثر نبلا من قبل ، وذلك لأن اختيار الزوج لزوجته أصبح الآن في أكثر الأحوال مبنيا على حب متبادل بين الرجل والمرأة ، وعلى صفات وفضائل في كل من الشريكين تروق في عين الآخر، وبذلك تسمو الغريزة الجنسية وترتكز على أسس روحانية تجعلها أكثر ثباتا وأعظم أثرا .

أما الأسرة القديمة التي لم يكن للاختيار الشخصي نصيب يذكر فيها فقد كانت العلاقة الجنسية فيها مشوهة مزعزعة ، ولذا كان الزوج الذي قبل الزواج مكرها يسعى إلى إشباع غريزته خارج نطاق الأسرة فيتخذ لنفسه الخليلات ، أو يذهب إلى أماكن الخلاعة والفجور مما نشأ عنه كثرة الأطفال غير الشرعيين .

وما يساعد على توطيد العلاقة الجنسية في الأسرة الحديثة ذبوع وسائل ضبط النفس ، فيستطيع الزوجان أن يتحكما في عدد أطفالهما بحيث لا تصبح هموم الأسرة وتربية الأطفال عبئا ثقل كاهلها ويحمل حياتهما آلية خلوا من المتعة ، ويسير بهما حثيثا نحو الشيخوخة بعد أن تفقد المرأة جمالها ويفقد الرجل نشاطه وحيويته .

والوظيفة الثالثة للأسرة وهي العمل على جمع شمل أفرادها في مسكن واحد يشعر فيه الزوج بعطف زوجته وعنايتها ويشعر فيه الابن برعاية الوالدين ، فهي في نفس الوقت من أهم البواعث على

تكوين الأسرة في كل العصور . فالملاحظ أن الشاب إذا ما بلغ طور الرجولة وأصبح في مقدوره أن يكسب رزقه بنفسه يتوق إلى أن يكون له منزل خاص تتوفر فيه عناصر الحرية الشخصية والاستقلال ، كما أن الفتاة قبل زواجها تحلم بتلك المملكة الصغيرة التي سوف تتوج عليها وتتصرف في شئونها بملء إرادتها .

والأسرة القديمة لم يكن يتوفر فيها هذا الشعور بالحرية . فمن الناحية الأولى كان الرجل وزوجته وأولاده وزوجاتهم يعيشون جميعا في صعيد واحد يسيطر على أموره الأب فقط وتلاشى فيه حرية الابناء وزوجاتهم . ومن ناحية ثانية كانت المرأة في نطاق هذا المنزل مكلفة بأداء كثير من الاعمال المرهقة التي تسلبها راحة الفراغ ، وتشعرها بأنها آله صماء ليس لها أن تتمتع بلذائذ الحياة .

وعلى هذا لم يكن أفراد الأسرة ينظرون إلى المنزل مثل نظرتهم الحالية . أما الآن فقد جرت العادة على أن الابن إذا تزوج فأنما ينفصل عن أسرة أبيه ويكون له أسرة فردية مستقلة ، وبذا ينال قسطه من الحرية في ظل حب وإخلاص زوجته التي تشعر بدورها أنها سيدة الدار لا خادمة لغيرها . فتتفرغ بكليتها لأداء واجباتها وإسعاد زوجها وأبنائها .

ومن الناحية الثانية امتدت يد المدنية الحديثة إلى داخل المنزل فحملت عن الزوجة شتى الأعباء المرهقة التي كانت تنوء تحتها ، وأصبح

في مقدور أعضاء الأسرة أن يتمتعوا بوقت الفراغ ، ولا شك أن كلا منا يشعر بأثر المخترعات الحديثة في تخفيف وطأة تلك الأعمال الثقيلة المملة ، التي كان أداؤها فيما مضى مضيعة للوقت والجهد . وبتخلص الأسرة على هذا النحو من مختلف المنغصات القديمة ضاقت دائرة اختصاصها وتركزت في أداء الواجبات التي تتلاءم وطبيعتها وتفسج مع أغراضها السامية .

الأسرة المصرية

إننا إذ نتكلم عن الأسرة المصرية إنما ترتسم في مخيلتنا صورتان مختلفتان ، الأولى للأسرة المصرية الريفية والأخرى للأسرة العصرية التي تقطن المدن .

الأسرة الريفية

أما سكان الريف وهم الأكثرية العظمى من المصريين فإنما يعيشون الآن كما كانوا يعيشون في العصور القديمة والمتوسطة ، لم يلبسوا رداء المدنية الغربية بعد ولم يصيبوا شيئا من حسناتها أو سيئاتها . ويشغلون بالزراعة ، مستعملين في مهنتهم تلك الأساليب العتيقة التي كان يستعملها آباؤهم من قبل . وقد ارتبطوا بالأرض يأكلون من خيرها ويرثها الابن عن الأب ، فينقرض جيل من الناس بعد الآخر والأرض

باقية تحمل الاحياء وتطوى في بطنها حطام الموتى . وعلى هذا النحو أصبح الفلاح والارض جزئين يكمل أحدهما الآخر .

والاسرات الزيفية تحمل طابع القدم في تسكينها ومظهرها وماتوديه من وظائف . فهناك المنزل القديم يعيش فيه الاب والام وأبنائه وزوجاتهم ، يستوى في ذلك الغنى والفقير . والاسرة في مجموعها وحدة اقتصادية شبه مستقلة يتولى شئونها الاب وله فيها الكلمة النافذة . والمرأة فيها تكلف بشتى الاعمال المنزلية المرهقة ، إلى جانب مساعدتها زوجها في الحقل وليس لها مثل مكانة الرجل ، فهى لم تتحرر بعد من قيود القرون الوسطى — تزوج متى يريد الاب ولمن يريد — وهى بعد هذا الزواج تتحمل عنت الزوج وتعرض لاهوائه المتضاربة . فقد يطلقها إذا رأى ذلك فى صالحه وقد يتزوج ثانية وثالثة دون كبير مبالاة بالنتائج .

والابناء يقضون حياتهم فى كنف الاسرة يعتدون بها ويفخرون بانتمائهم إليها ويعملون على ثرائها . معلوماتهم تجارب الماضى وأفق تفكيرهم لا يتعدى دائرة القرية . فيها يولدون وفى ثراها يدفنون .

مثل هذه الاسرة يؤدى فيها الافراد كل الوظائف فهم يزرعون الارض وينتجون المنزل ويغزلون صوف الغنم ووبر الماعز ليتخذوا منها مادة ملبسهم فى بعض الاوقات . أو بعبارة أخرى يعيشون جميعا داخل نطاق الاسرة فى شبه عزلة عن العالم الخارجى ، وهم فى هذا

الوضع محافظون على القديم يكرهون التغيير ويعيشون في الماضي .
والزواج في نظر الرجل منهم واجب عليه أن يؤديه في سن مبكرة
سواء كانت الظروف الاقتصادية موالية أو غير موالية ، وعليه أن
ينجب من الابناء أكبر عدد ممكن ، دون نظر إلى ما قد يصيب الام
من ضرر من جراء ذلك .

فلا عجب والحالة هذه إذا رأينا نسبة وفيات الأطفال عندنا
مرتفعة جدا إذا قورنت بالنسبة في بعض البلاد الأوروبية . ونحن
نقتبس من كتاب « على هامش السياسة » للدكتور حافظ عفيفي باشا
ما يوضح هذه الحقيقة . قال :

« إن نسبة الوفيات عندنا وهي المقياس المعتمد للدلالة على حالة
الصحة العامة تصل إلى ٢٥ في الألف من عدد السكان . وهي في
الأطفال الذين تقل سنهم عن السنتين تصل إلى ١٦١ في الألف . ولأجل
معرفة الحالة الصحية التي تترجم عنها هذه الأرقام يجب علينا أن نوازنها
بما يماثلها في البلاد الأخرى فهي في إنجلترا ١١,٧ في الألف من عدد
السكان ولا تزيد في الأطفال عن ٥٧ في الألف . وهي لا تزيد في البلاد
الأوروبية أو الأمريكية كثيرا عنها في إنجلترا . وإن ارتفاع هذه
النسبة في مصر إلى ضعف النسبة في إنجلترا وأوروبا هو في ذاته إنذار
خطير لنا وإعلان سيء عن حالتنا الصحية . وأخطر من هذا أن هذه
النسبة كانت في مصر في سنة ١٩٠١ — ٢٣ في الألف ، وعلى هذا فقد

زادت هذه النسبة بعد مجهودات أربعين سنة ظن الكثيرون معها أن
الصحة العامة تحسنت تحسنا يفتنا ...

أما معنى هذه الحقائق من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية فهو أن
الاسرة المصرية والريفية بنوع خاص تبذل الجهد والعناء في سبيل
إيجاد الذرية فيضيع هذا الجهد أدراج الرياح . وهذا في واقع الأمر
عبث بالحياة الانسانية لا يفوقه عبث .

والاسرة الريفية فقيرة إلى أبعد حدود الفقر . وقد جاء في إحصاء
الملكية الزراعية لسنة ١٩٣٥ أن أصحاب الاطيان من سكان مصر
يبلغ عددهم ٢,٥٠٠,٠٠٠ يملكون في مجموعهم ٥,٥٠٠,٠٠٠ من
الأفدنة .

من هؤلاء الملاك ١,٦٧٧,٥٣٦ يملكون أقل من فدان ومتوسط
ما يملكه كل منهم هو ٤١ ٪ من الفدان ، ٥٦٤,٧٠٠ متوسط ما يملكه
الواحد منهم ٢,٠٢ فدان ، ٨٤,٦١٧ يملك الفرد منهم في المتوسط
٦,٦٣ فدان ويبلغ مجموع هؤلاء ٢,٣٢٦,٨٥٣ شخصا يملكون
١,٢٠٠,٠٠٠ فدان تقريبا . ويبقى من الأراضى الزراعية بعد هذا
٣,٣٠٠,٠٠٠ فدان في حوزة ٢٠٠,٠٠٠ شخص . وعلى هذا نقول إن
٩٣ ٪ من مجموع ملاك الأراضى الزراعية لا يملكون غير ٢٠ ٪
من الأرض بينما يملك ٧ ٪ من الملاك ٨٠ ٪ من الأرض . فإذا
أضفنا إلى هذا أن هناك ملايين من المصريين لا يملكون شيئا بل يعملون

في الزراعة بأجر ضئيل أو لا يتكسبون مطلقاً ثم ترجمنا هذه الأرقام إلى حقائق اجتماعية تبين لنا أن الأسرة الريفية المصرية لا تعيش في القرن العشرين بل تعيش في مثل ذلك العصر الاقطاعي الذي كان يسود أوروبا في القرون الوسطى .

ولست أعدو الحقيقة إذا قلت إن الأسرة الريفية لا تزال الآن حيث كانت منذ خمسة آلاف سنة لم يتورها من التقدم إلا قدر طفيف . فها هو تاريخ قدماء المصريين ينبثنا والنقوش على جدران المعابد والهياكل ترينا أن الفلاح المصري القديم كان يبني منزله من الطين ويلبس جلباباً من الكتان ويشرب من ماء النيل رأساً ويروى أرضه بالشادوف والساقية ويستعمل المحراث في حرث الأرض ويأكل الشعير والبصل . وهذا ما يعمل الفلاح المصري في القرن العشرين بعد أن تبدلت ظروف العالم واختلفت أوضاع الحياة في أكثر الأمم .

هذه حالة شاذة لا بد لها من أسباب لا تقل عنها شذوذاً لأن المصريين كغيرهم يخضعون لسنن التدرج والتقدم ، ويتأثرون بشتى المؤثرات التي يتأثر بها غيرهم . فوقوفهم طوال هذه الآلاف من السنين حيث كانوا قديماً من الأمور التي قلبها تحدث في تاريخ الأمم . ومن يقرأ تاريخ إنجلترا الاقتصادي في القرن الثالث عشر يكاد يحسن أنه يقرأ تاريخ مصر المعاصر . ولكن أين نحن من إنجلترا اليوم في حين أن مصر تمتعت بمدنية عظيمة في وقت كانت فيه إنجلترا وأوروبا تتخبط في دياجير الجهل والتأخر !!

لا يرجع اللوم في ذلك على المصرى نفسه فهو معروف بالذكاء والجلد ، ولا إلى طبيعة البلاد نفسها فمصر بلاد غنية تحمل في تربتها أسباب النهوض والترقى . ولا إلى المناخ فهو وإن كان يدعو إلى الكسل في فصل الصيف إلا أنه معتدل بوجه عام لا يوجب الخمول والتدهور ، ولا إلى مركز مصر الجغرافى فانه كان ولا يزال أكثر مراكز العالم احتكاكا بالمدينيات القديمة والحديثة . فمن العجب العجائب والحالة هذه أن نرى بلاداً أصغر من بلادنا مساحة وأقل سكانا وأفقر موارد كهولندا أو الداينمرك قد سبقتنا في مضمار التقدم ، بينما تخلف بنا الركب وقعدت بنا الهمم مع أن نور العرفان قد انبثق من ديارنا والمدنية الأولى ظهرت على مسرح الحياة في وادينا !!

السبب في هذا الركون الذى شمل الحياة المصرية خارجى ليست له علاقة (مباشرة) بمصر نفسها . والواقع أن التاريخ المصرى يبين لنا أن ثلاثة آلاف السنة الماضية قد شاهدت مصر تناضل أقواما فتنوا بجهاها وأغرما بثرائها وثرأها فأقبلوا من كل حذب وصوب يطلبون فيها مقاما . ويلتمسون فيها مرتزقا . فقام بينها وبينهم كفاح مرير استنفد قوتها وجهدها ، وصرفها عن الاهتمام بتحسين أحوالها الداخلية ، فركدت فيها النواحي الاقتصادية والاجتماعية . وظلت الى الآن كما كانت من قبل لم تصب من التقدم إلا قدرا صغيرا .

وقولنا إن السبب في بقاء التقدم الاجتماعى يرجع إلى عامل خارجى

ليست له علاقة (مباشرة) بمصر نفسها احتياط لها ما يبرره، لأن جغرافية مصر لها دخل كبير في هذا الضعف الموروث

كلنا نعلم أن مصر سبقت غيرها في المدنية - وأهم أسباب ذلك أن خصوبة التربة المصرية ونهرها الفيض قد مكنا سكان الوادي في عصر مبكر جدا من الاشتغال بالزراعة، تلك المهنة التي ساعدت على استقرارهم واندماجهم وخروجهم قبل غيرهم من حالة الهمجية التي تصاحب اشتغال الانسان بالصيد وهي مهنة الانسان الأول - غير أن هناك عاملا آخر ساعد على حفظ هذه المدنية في دور طفوانها حتى شبت وصلب عودها - هذا العامل هو عزلة وادي النيل عزلة طبيعية . فالوادي تحف به الصحراوات القاحلة من الجانبين ويحميه البحر من الشمال والجنادل النهرية الوعرة من الجنوب - كل هذه العوائق كانت في العصور القديمة تحول دون الغزوات الأجنبية . ولذا نشأت المدنية في مصر بعيدة عن تدخل غرباء القوم ، وبقيت خلال آلاف السنين من تاريخها القديم مستقلة موفورة الكرامة . فنضجت إبانها مدنيتهما واستقرت - غير أن هذا العامل نفسه كان سببا في ضعف المصريين، لأن اعتمادهم في رد هجمات الأعداء على الحواجز الطبيعية التي كانت تحمي بلادهم أورثهم الامتكانة وحرهم تهمة أنفسهم للكفاح ومقاومة المعتدين . فلما تقدم العالم المجاور لهم وظهر على مسرح الحياة أقوام آخرون أصلب عودا وأشد مراسا وأعظم أطماعا ، وإن كانوا أقل

مدنية ، لم يجد المصريون في أنفسهم القدرة على الوقوف في وجوههم والدفاع عن وطنهم . ولذا دانت مصر تباعا للهكسوس والنوبيين والفرس والاغريق والرومان والعرب والأتراك وغيرهم . فأصبحت كالمرضى لا يكاد يفيق من مرض حتى يفتابه مرض آخر يسلبه حيويته وقدرته المدخرة .

هذا في نظرنا هو التعليل الصحيح لبطء تقدم مصر الاجتماعي ولذا كان إصلاح الأسرة المصرية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية عمل شاق مرهق يتطلب من أولى الأمر إنكارا لذاتهم وعزما ثابتا وإخلاصا قويا - فالعلة بادية للعيان والعلاج ظاهر معروف وإن كان مرا عسيرا . وليس من أغراض هذا الكتاب أن يعرض لوجوه الإصلاح ، فلنترك ذلك إلى قادة الأمة وأولى الأمر فيها .



الأسرة المصرية العصرية

أما الأسرات المصرية العصرية وهى تلك التى تسكن أمهات المدن فأكثرها من الطبقة المتوسطة، وتشمل أقلية من طبقة كبار الملاك الأثرياء . مثل هذه الأسرة تختلف عن سابقتها الريفية فى أن المدنية الأوروبية قد امتدت إليها حديثا وأثرت فيها تأثيرا محسوسا . فأصبحت لهذا وسطا بين الأسرة المصرية القديمة والأسرة الأوروبية الحديثة ، لها

تقاليد وعادات وأنظمة شرقية قد طعمت بأخرى غربية . ونستطيع أن نقول بعبارة أخرى إن الأسرة المصرية المصرية هي في طور الانتقال بين نوعين مختلفين من المجتمع يكاد الجديد منهما يطغى على القديم . فالأسرة المصرية الحديثة ليست شديدة التماسك كما كانت في الماضي ، لأن أفرادها لا يعيشون جميعا في صعيد واحد ، فترى الأب مثلا يعيش في الريف بينما يعيش أولاده في شتى المدن المصرية وقد احترفوا مهنا أخرى غير الزراعة ، فمنهم الموظف والطبيب والتاجر . وعلى هذا ضعف سلطان الأب على أبنائه وتفككت روابط الأسرة إلى حد كبير . غير أن ما فقدته الأسرة من هذه الناحية قد عوضته من ناحية أخرى بنضوج شخصية كل فرد من أفرادها . فالاستقلال في المعيشة والاعتماد على النفس هما أهم مقومات الشخصية ، ولا تتوافران إلا إذا ابتعد المرء عن أسرته وواجه الحياة منفردا ، يتعثر ثم يقف ويخطئ . ليتعلم من أخطائه ، وهكذا تكتمل رجولته .

والمرأة في نطاق الأسرة الحديثة قد قفزت إلى مركز اجتماعي أعلى بكثير من مركزها في نطاق الأسرة الريفية . فنالت قسطا وافرا من التعليم العام ولم تحرم من الثقافة الجامعية بل نافست الشبان وفاقته الكثيرين منهم . ثم اندفعت إلى الحياة العامة وساهمت بمنصيب كبير في شتى نواحي النشاط الاجتماعي ، وأدت واجبا نحو المجتمع المصري بصورة تدعو إلى الفخر . وقد وجدت لها أنصارا

كثيرين من ذوى المكانة والحيثية يدافعون عنها ويعضدون حركتها
ويقررون عدالة مطالبها على صفحات الجرائد وتحت قبة البرلمان وفي
الآذنية والمجالس العامة . وهكذا نالت المرأة المصرية العصرية
مطلبها بعد مطلب وأصبح لها مقام ملحوظ في المؤتمرات الدولية - وهذه
حركة مباركة تتفاهل بها وزجوها نجاحا مضطربا بحيث تقتل من حيزها
الحالى الضيق إلى نطاق أوسع يشمل المرأة المصرية في كل أنحاء البلاد .
ولكننا نقرر في شيء من الألم أن الأسرة المصرية الحديثة قد
طفرت إلى الأمام نحو المدنية الغربية . وخطورة هذه الطفرة تبدو
في أن كثيرين وكثيرات من شبان مصر وشاباتها يسكنون في كثير من
الأحيان استعمال ما تمتعوا به من حرية بعد أن تضام نفوذ رب
الأسرة عليهم . ونسوا أن لكل حق يكتسبه الفرد في حياته واجبا
يقابله ويتحتم عليه أدائه . ولو أن الفتاة المصرية نظرت إلى أختها
الغربية نظرة فاحصة لتبينت أنها إلى جانب تمتعها بما يتمتع به الرجل من
حقوق فإنها لا تهمل وظيفتها الكبرى وهى الإشراف على منزلها وتوفير
الراحة لزوجها وأولادها . ونحن نخشى أن نصرح أن كثيرات من الفتيات
المصريات ممن يتعلنن تعليما عاليا يبدو عليهن شيء من عدم الاهتمام
بهذه الناحية ويعتقدن أن الاشتغال بشئون المنزل شيء مكروه
يقمن به في شيء من الملل والضجر . ونحن إذ نقول ذلك لا نلوم
الفتاة كثيرا فهذا في نظرنا مظهر من مظاهر الانتقال من عهد سلب

فيه الفساد الحرية الاجتماعية إلى عهد جديد نلن فيه قسطا كبيرا منها .
وفي رأينا أن مرور الزمن كفيف بوضع الأمور في نصابها ، فيفهم المصريون
التقدم الاجتماعي على حقيقته ويبنون صرح مدنيهم على أسس قوية قوية .
على أننا في الواقع نشعر بحاجة ملحة إلى مثل عليا غير المثل التي
يصبو إليها الآن شباننا وفتياتنا . في حاجة إلى مثل عليا جديدة يرسمها
للجيل الجديد قادة الفكر والمهيمون على شئون التربية والتعليم . ويجب
أن يفهم المعلمون والمتعلمون أن التدرج — لا الطفرة — هو أسلم
طريق للتقدم والترقي ، وعلينا ألا نضرب بكل تقاليدنا عرض الحائط
بل يجدر أن نجعل من هذه التقاليد أسسا نرتكز عليها ثم نحورها
تحويرا يلائم مقتضيات العصر الحديث .



قوة رابطة الأسرة وأثرها في حياتنا الاجتماعية

اشتغل المصريون بالزراعة منذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد
تقريبا ، وقد كانت خصوبة التربة المصرية وتجدد خصبها كل عام بما
يجلبه النيل من طمي إلى جانب سهولة الري من أهم العوامل التي وطدت مهنة
الزراعة في مصر . ولا شك أن اشتغال المصريين بالزراعة طوال هذه
المدة قد طبعهم بطابع خاص يميزهم عن غيرهم من الصيادين أو الصناع
وترك أثرا عميقا في أخلاقهم وعاداتهم .

ولعل أهم ظاهرة اجتماعية في حياة المصريين لاتزال هي قوة الرابطة بين أفراد الأسرة الواحدة وشدة العطف المتبادل بينهم . وذلك راجع إلى أثر البيئة الزراعية . ففي الغابات الاستوائية والأصقاع القطبية حيث لا وطن للإنسان ، وحيث يحتم عليه الحصول على الرزق التنقل من بقعة إلى أخرى وراء الحيوان يصيده أو الثمار يجمعها ، ترى التفكك باديا بين أفراد الأسرة ولا يجد العطف سبيله إلى قلوب أفرادها ، فالاسكيمو الذين يشتغلون بالصيد في شمال كندا كثيراً ما يتركون الكهول والعجزة منهم للбот إذا ما اضطروا إلى الرحيل إلى جهة نائية .

وإذا اشتغل الإنسان بالرعى في جهة خاصة ، وقل تنقله نسبياً استقرت الحياة العائلية واشتد الاتصال بين أفراد الأسرة وقويت الرابطة بينهم وأمكنهم تكوين القبائل الكثيرة العدد التي تخضع لرئيس من شيوخهم .

أما الزراعة فهي الحرفة التي تربط الإنسان بالارض وتضطره إلى العناية بها وتحسينها حتى يكفل لنفسه وأسرته رغد العيش . وبذلك تعيش الأسرة طول حياتها في بقعة واحدة . فيتآلف أفرادها ويقوى عطفهم على بعضهم البعض إلى درجة يكرهون معها الانفصال عن الأسرة . ونحن نجمل أهم آثار هذه الظاهرة في حياة المصريين فيما يلي : —
أولاً — عدم رغبة الوالدين في انفصال أبنائهم عنهم بعد زواجهم ،

ولا تزال تتمثل هذه الظاهرة بوضوح في الأسر الكبيرة في قرى مصر، حيث تجد الرجل وزوجته وأبناءه وزوجاتهم في صعيد واحد يشرف عليه الأب وله فيه الكلمة النافذة، وهذا هو النظام الأبوي بأجلى معانيه Patriarchal System ولا مثيل له إلا في بيئة الرعى. ولا يخفى أن هذا النظام على الرغم من تقويته للأسرة بوجه عام فإنه يضعف شخصية أفرادها، تلك الشخصية التي لا يمكن أن تقوى إلا بالاستقلال في المعيشة والاعتماد على النفس. هذا فضلا عما يسببه هذا النظام في كثير من الأوقات من التنازع والتشاحن. ولقد بدأت هذه الظاهرة تقل شيوعا لأن ضرورات الحياة في العصر الحاضر، وانتشار التعليم وما يتبعه من تغيير الأفراد لحرفة الزراعة والاشتغال بغيرها تستلزم الابتعاد عن الأسرة.

ثانيا — الرغبة عن الهجرة إلى بلد بعيد، وأكثر ما تتمثل هذه الظاهرة في موظفي الحكومة، إذ تراهم إذا نقلوا إلى بلد بعيد عن أسرهم يضجون ويشكون ويسعون جهدهم إلى الرجوع إلى موطن الأسرة ولو كلفهم الأمر غالبا، وكثيراً ما تأتي الزوجة اصطحاب زوجها إلى ذلك البلد لأنها لا تود الابتعاد عن أهلها وعشيرتها، متناسية ما تحتمه الزوجية من مقاسمة الزوجة زوجها السراء والضراء. وقد كان لهذه الظاهرة السيئة أثرها في عدم إمكان استغلال المصريين للوحدات المصرية أو بلاد السودان تلك البلاد الواسعة التي يجدر أن

يكون لهم فيها مجال حيوى ونشاط استغلالي . والمصريون فى ذلك يخالفون الشعوب السكسونية بوجه عام ، والانجليز بوجه خاص ، أولئك القوم الذين لا يترددون فى الزواج إلى أقصى بقاع المعمورة حيث يفشون أوطانا جديدة يصبغونها بصبغتهم الخاصة ويستغلون مرافقها ويستقرون فيها ، وبذلك يؤدون لبلادهم أجل الخدمات . وليس أبلغ من تاريخ الانجليز فى الهند شاهدا على صحة ذلك ، إذ بدأ نفوذ الانجليز فى تلك البلاد على يد شركة تجارية محضنة هى شركة الهند الشرقية سنة ١٦٠٠ ، وقد امتلكت بومباى سنة ١٦٦٩ فى عهد شارل الثانى ، ولم تأت سنة ١٨٥٨ حتى كانت الهند من أملاك التاج البريطانى ، ولا يزال اسم لورد كليف من الاسماء الانجليزية الخالدة التى وضعت أسس الامبراطورية فى الهند .

ثالثا — التواكل وعدم الاعتماد على النفس ، وذلك نتيجة اندماج شخصية الأفراد فى شخصية الأسرة وضعف نفوذهم بالنسبة إلى كبيرهم ، وتبجلى هذه الظاهرة فى أن كثيرين من الشبان يتزوجون قبل أن يتمكنوا من كسب عيشهم ، ويعيشون فى منازل آبائهم مدة طويلة دون أن يستشعروا الخجل ، بل تراهم على العكس يعتبرون ذلك فخرا وميزة تميزهم عن غيرهم من الفقراء الذين لا ينالون نصيبا من مساعدة ذويهم . وهذه الظاهرة السيئة تخاف الحالة فى بلاد الانجليز ، حيث يستقل الفرد بنفسه اذا حصل على قوت يومه . وقد أدى هذا

التخاذل وعدم الاعتماد على النفس إلى قلة الانتاج الشخصى ، لأن
الشخص الذى لا يثق بنفسه ويعتمد على أهله وذويه قلما يكون
لنفسه مركزاً ممتازاً أو ينتج إنتاجاً حسناً . وهام شبان مصر المتعلمون
لا مطمع لهم ولا أمل تصبو اليه نفوسهم إلا وظيفة حكومية يلتصقون
بمقعدها ، ويخلدون إلى الراحة فى كنفها بعيدين عن معترك الحياة .
أما الكفاح والجهاد ولذة الانتصار على الصعاب فليس لها كبير وزن
لديهم . ولعل هذا الاستقرار المنشود هو صورة أخرى للاستقرار
الذى يشعر به ساكن البيئة الزراعية بين أفراد أسرته . ولقد كان من
نتائج هذا القصور أن ميدان العمل الحر قد ترك فى مصر للأجانب
يجولون فيه ويصولون ، ثم يجنون ثماره الناضجة فأصبحوا ذوى
ثروات ضخمة وأملاك واسعة بينما يقنع شباننا بتلك الوظائف
الحكومية التى لا تروى ظمأ من طمحت نفسه للغنى . تلك الوظائف
الصغيرة التى يعيش الانسان فى كنفها فقيراً ويموت فقيراً .

مى لها

البَابُ الثَّانِي

مشاكل الأسرة

مكتبة

الشيخ

المساكن الاجتماعية في الاسرة

قدمنا لك أن الاسرة تقوم بثلاث وظائف هامة هي إيجاد الذرية للمحافظة على بقاء الجنس البشرى ، ثم إشباع الغريزة الجنسية في الرجل والمرأة بصورة شرعية ، ثم تكوين المنزل الذى يلتئم فيه شمل أفراد الاسرة ويجدون فيه الراحة والعلمانية . وقلنا إن الاسرة هي النظام الاجتماعى الوحيد الذى يستطيع أن يجمع بين هذه الوظائف الثلاث ويؤديها فى توافق وانسجام . كما أن سعادة الاسرة تتوقف على مبلغ تحقيقها لهذه الاغراض مجتمعة .

وفى الواقع أن المجتمع الناهض هو ذلك الذى يمكن الاسرة من بلوغ هذه الاهداف دون أن يكون فى تحقيق الواحد منها انتقاص للآخر ونحن نعرض الآن للمشاكل التى تقوم فى حياة الاسرة وتقعدها عن القيام بوظائفها الرئيسية فتسلبها السعادة والهدوء .

(١)

المشكلة الأولى

سعادة الأسرة

يبدو لنا أن القليل من الأسر يتمتع أفرادها بقسط وافر من السعادة . أو بعبارة أخرى يندر أن تسأل رجلا متزوجا عن مبلغ شعوره بالسعادة إلا ويحيبك بأن متاعب الزواج تفوق لذائذه ، وأن العزوبة على ما فيها من عيوب تفضل الزواج وما يجلبه من مسرات . والحق إن في هذا القول نصيبا كبيرا من الصحة وإن كان المتزوجون يغالون في التصوير .

ولذا نرى لزاما علينا أن نناقش هذا الموضوع في شيء من الجراءة والصراحة وإن كان هذا يسيء إلى الكثيرين من الناس .

ففي البدء يجب أن نقرر أن أكثر الناس عند إقبالهم على الزواج لا تكون لديهم فكرة واضحة عن ماهيته وأغراضه ، بل يتقدمون إليه في شيء من الاستخفاف ، إما بدافع شخصي مؤقت ، أو لتحقيق غرض واحد من أغراض الحياة . فالرجل قد يندفع إلى الزواج من فتاة ملكت له محاسنها الجثمانية فنظر إلى جمالها فقط دون اعتبار أي شيء آخر . وقد يكون الباعث له على الزواج الرغبة في الحصول على غنم مادي فقط - والفتاة بدورها قد تقبل الزواج من رجل استولى على شعورها بحلو حديثه أو وجاهة مظهره .

وقد يكون راءدها في الزواج مجرد الحصول عل من ينفق عليها في سعة — كل هؤلاء يخطئون التقدير ويسعون إلى الشقاء بخطوات حثيثة .

يجب أن يفهم كل راغب في الزواج أن الأمانة هي أول أسباب الشقاء ، وأن السعادة الزوجية لا يملن الحصول عليها إلا إذا كان الفرد على استعداد للتضحية بالكثير في سبيل شريك حياته — فإذا كانت التضحية متبادلة بين الطرفين — وهذا ما يجب أن يكون — تعادلت كفتا الميزان ، فما يخسره شريك من ناحية يكسبه من ناحية أخرى . ومن الضروري أن يعلم الشاب والفتاة أن الزواج وتكوين الأسرة شيء جليل خطير ، ليس من المحتم أن يكون حلو المذاق دائما بل ينطوى على كثير من المنغصات . وأن عليهما أن يتغلبا على مشاكل الحياة بالحب والأمانة والعزيمة الصادقة . تحذوهما الرغبة في تحقيق تلك الأغراض النبيلة التي اجتمعا من أجلها . وليعتقد كل منهما أن النقص من صفات الانسان ، أما الكمال فن صفات الله تعالى . وعلى ذلك فيجب أن يغتفر كل للآخر تلك الأخطاء التافهة التي لا ينبجو من ارتكابها أحد . فإذا ما فهم الشاب والفتاة حقيقة الزواج وأغراضه ، وقدر ابحق عظم المهمة الملقاة على عاتقهما وفرا على نفسيهما الكثير من المتاعب التي يكون مبعثها وجود صورة مشوهة للحياة الزوجية في مخيلة الواحد منهما أو هما معا .

قبل الزواج

وعلينا أن نؤكد في صراحة تامة أن الجاذبية الجنسية هي أول ما يجب أن يتطلبه الشاب في شريكه حياته . إذ هي الأساس الذي ترتكز عليه الأسرة كما ذكرت في أول صفحة من هذا الكتاب، فإذا كان الأساس وإهيا تداعى كامل البناء . ويجب ألا يفهم أحد من هذا أن الجاذبية الجنسية وحدها تكفي لتوفير السعادة الزوجية ، بل الذي نقصده أن الرجل الذي لا يجد في الفتاة التي ينشد زواجها جمالا جثمانيا يجذبه نحوها يجب أن يثق أنها لا تصلح له زوجة مهما تحلت به من صفات أخرى .

وهنا يحول في خاطر سؤال آخر .. ما هو أصلح سن يصح أن يتزوج فيه الرجل والفتاة ؟ وأيهما يجب أن يكون أكبر من الآخر ؟ . والإجابة على هذا السؤال واضحة . فالفتاة أسبق من الرجل في البلوغ ، ولا يكتمل نموها الجنسي إلا بين العشرين والخامسة والعشرين ، فإذا عرفنا أن المرأة تنتهي خصوصيتها الجنسية بين الخامسة والأربعين والخمسين بينما يظل الرجل قادرا على النسل بعد ذلك بكثير ، وأن المرأة تفقد جمالها في أكثر الأحيان قبل الرجل ، أمكننا أن نقرر أن الزوج يجب أن يكبر زوجته بما يقرب من خمس سنوات - فإذا تزوجت الفتاة في الخامسة والعشرين وجب أن يكون زوجها حول الثلاثين

من العمر - وخصوصا أن الرجل قلما تمسكته ظروفه المالية والاجتماعية من الزواج قبل هذا السن في مجتمع كالذى نعيش فيه .

أما أن يكبر الرجل زوجته بعشرين عاما أو تزوج المرأة شابا تصلح أن تكون له أما ، فهذا أمر خطير يسبب الكثير من مآسى الحياة . لأن التفاوت في العمر قلما يصحبه تقارب فى العقلية أو تعادل فى تجارب الحياة أو اتفاق فى وجهات النظر . وهذا يثير بين الزوجين احتكاكا دائما ينتهى بزواجهما إلى الفشل والافتراق إذا كان هذا ممكنا .

والأخطر من هذا أن تقدم أحد الزوجين فى العمر مع وجود الآخر فى ربيع الحياة من الأمور التى توجد تنافرا جنسيا شديدا الوطأة . ولما كانت الطبيعة البشرية تنطوى على الضعف من هذه الناحية ، فليس بمستغرب أن نرى زوجة شابة فى أوج الصحة والنضارة قد ولت عن زوجها الشيخ المتهدم إلى قى تتدفق منه حرارة الشباب ، وإن كان دون زوجها مالا أو مركزا - وليس بعجيب كذلك أن نرى رجلا لم يتخط الثلاثين أو الأربعين قد هجر زوجته الذابلة إلى زهرة يانعة فى حديقة الحياة قد افتنن بجهاها . وفى كلتا الحالين تصطدم الأسرة بصخرة عانية فتتخطم أو يتصدع بناؤها .

ويحذر أن نشير مرة أخرى إلى أن الحب الذى يتركز على الجاذبية الجنسية وحدها وإن كان يكفى لاجتذاب حبيب نحو حبيبته ، إلا أنه لا يكفل سعادة زوجين يعيشان معا سنوات طويلا ، يتعرضان خلالها

لشئ أنواع التجارب المادية والمعنوية وتمتحن فيها صفاتها امتحانا قاسيا . وكثيرا ما نرى رجلا وزوجته قد سارا معا أول الشوط على أتم ما يكون سعادة ووفاقا، غير أنهما تنافرا وتباعدا بعد ذلك دون أن يقطعا من المرحلة إلا جزءا يسيرا - مثل هذه الخاتمة المحزنة ترجع إلى وجودهوة عميقة بين المزاجين والعقليتين لم يستطع الحب الجفسي أن يملأها . يقول كثيرون من الناس إن الحب يستر العيوب . وهذا قول معقول إذا فهمناه حق الفهم . والمعنى هنا أن الحب يعمى بصيرة المحبين عن تمكشيف وجوه النقص في بعضهم البعض - فاذا ما جاء الزواج وخفت حدة الثورة الجنسية ، انكشفت الستر وبدت لهم العيوب الواحد تلو الآخر، وبدأ التنافر واكفهر وجه الحياة . فكم من فتاة لها جمال الملائكة وطباع الشياطين ، وكم من رجل له مظهر الرجل ولكنه خلو من كل مميزات الرجولة . وكم من مخلوق يجد الإنسان لذة مطلقة في مجالسته يوما أو بعض اليوم ، ولكنه يفضل الجحيم على معاشرته في حياة زوجية طويلة الأمد .

على ذلك يتحتم على من اعزم الزواج أن ينظر في فتاة أحلامه ، إلى تلك الصفات الخلقية التي تبدو آثارها في كل يوم من أيام الحياة الزوجية، تلك الخلال التي تبقى بل ترقى على مر السنين وكر العشى ، بعد أن يذبل الجمال الجثافي ، ويشتعل الرأس شيئا . أو بعبارة أخرى على المرء أن يبحث عن تلك المزايا الخلقية التي تبعث على الاحترام والمودة

إلى جانب الجمال الذى يثير فى النفس عاطفة الحب الجفسى .

ولتسأل الفتاة نفسها مثل هذه الأسئلة .. هل يتمتع ذلك الفتى الذى تقدم لخطبتي بالنشاط وحب العمل ؟ هل يقدم على عمله بالبشاشة والاخلاص اللازمين للنجاح ؟ هل يتكلم عن مهنته بلمحة اليأس الكاره أم يفخر بها ويعتزم صعود سلم الترقى بالعمل المنتج ؟ فإذا كان ذلك الفتى غير مخلص لعمله فانه سيكون زوجا قافها لا يتحمل أعباء الحياة .. فالى الجحيم ولن يكون مثل هذا الرجل زوجى .

ولتوجه إلى نفسها سؤالا من نوع آخر .. ما هو أسلوب ذلك الفتى مع الفتيات ؟ هل يعاملهن فى رزانه واحترام أم أن حديثه معهن ينطوى على الخفة والزق مما يجعله عرضة للسقوط فى الهاوية بعد الزواج ؟ إذا كان الفتى من هذا النوع الأخير فليذهب عني ولن أخادع نفسي بأن الزواج سوف يهذب من خلقه .. إلى الشيطان !...

وليسأل الرجل نفسه أسئلة شبيهة بتلك التى قدمت .. هل تقدر فتاتي قيمة المال ؟ إذا كان الجواب بالنفي فلتأف العناية الإلهية بزوجها !... هل لتلك الفتاة روح المرح ؟ إذا لم يكن كذلك فلتأسى من الآن على ذلك الزوج الذى سيحاول عشا أن يدخل البهجة لإقلمها !... هل هذه الزوجة على شئ من الذكاء والنضوج الفكرى أم أن عقليتها قاصرة على المستحدث من اللباس وأفلام السينما وما اشتراه زيد

لزوجته وما قدمه عمر لخطيبته ؟ إذا كانت من هذا النوع فليرحم الله ذريتها !..... !

ولست أقصد من كل هذا أن على الرجل أن ينشد الفتاة الكاملة، أو أن على الفتاة ألا تقبل إلا من سما عن النقص ، فالإنسان الكامل لم يخلق ولن يخلق ، بل الذى أرمى إلى بيانه هو أن هناك عيوباً خلقية فى المرء لا يمكن للصبر والأناة أن يتحملها إلى أمد طويل . مثل هذه العيوب تزل الثقة وتقتل الأمل وتقضى على الحب نفسه مهما كان قويا عميق الجذور .

وهناك خطأ شائع يقع فيه الكثيرون عند الزواج ولا يتنبهون إلى وجوده إلا بعد فوات الفرصة. ذلك هو صعوبة تغيير طبع المرء رجل مرح خفيف الروح متوقد الذهن يتزوج فتاة راكدة بليدة لا تفهم معنى النكات والملح إلا إذا وضحت لها وفسرت . . . رجل متدفق العاطفة يتزوج جبلاً من الثلج . . فتاة نبيلة الشعور رقيقة الحواشى تتزوج رجلاً فظ الطباع خشن الحديث قليل الاحساس . . يدفع الواحد إلى زواج الآخر مظاهر خلافة من مال أو جاه ، وتحدو الواحد أو الآخر آمال واسعة تبني قصورها فى الخيال - يقول الرجل فى نفسه « سوف أذيب ذلك الجبل الثلجى وأحوله إلى نار متقدة إذا سلطت عليه حرارة حنى » ، وتقول الفتاة فى قرارة نفسها « سوف أهدب خشونة ذلك الرجل فأجعله يسيل رقة إذا تدفق عليه عطفي

وحناني ، . . كلاهما واهم سوف يعرض بنان الندم حين لا ينفع الندم .
 فالطبع جزء من تكوين المرء جذوره ضاربة في النفس إلى الأعماق .
 فهو لا يتغير بالسهولة التي يظنها الناس — وإذا كانت العادات البسيطة
 التي يتعودها الإنسان قلبا يستطيع ان يقطع عنها إذا رسخت في نفسه ،
 فهل من الهين أن يتغير طبعه وهو جزء من كيانه ولد به ونشأ عليه ؟
 فليتدبر الأمر إذن كل من يقدم على الزواج واضعا نصب عينيه
 أن الطباع يندر أن تتغير بمرور الزمن ، وأن السعادة الزوجية لا يمكن
 أن تركز على أمرجة متنافرة بل على انسجام وتوافق في الأخلاق
 والعادات ووجهات النظر . وأن الأعراض الزائفة الزائلة لا تستطيع
 أن تخفف وطأة الجفاء بين عقليتين مختلفتين متباعدين . أو طبعين
 متنافرين .

وهناك أمر آخر له خطورته عند الزواج ألا وهو التفاوت في
 المركز الاجتماعي بين الرجل والمرأة . . فكثيراً ما يحدث أن فتاة
 من عائلة ثرية طيبة العنصر رفيعة القدر تقع في حبائل رجل رقيق
 الحال لم يتلق من العلم إلا القليل — نشأ في بيئة فقيرة ولم يتعود ارتياد
 الأوساط الراقية وليس له إلمام بآداب المجالس المهيبة . . قد يكون
 ذلك الرجل مثلاً كاتباً يعمل في إدارة أملاك أبيها أو سائقاً لعربته . .
 أليس من الخطأ في مثل هذه الحال أن تندفع الفتاة وراء عاطفة تأبجت
 في صدرها فتقامر بمستقبلها ومستقبل أولادها ؟ نحن لا نقول إنه من

المحتم أن مثل هذا الزواج سوف يتحطم، ولكننا نقرر أن زواجا يبني على هذا التفاوت الاجتماعي قلبا تنضج له ثمار شهية ، لأن فئتنا هذه ستتكشف لها وجوه النقص في زوجها بعد أن تخبو تلك الجذوة المتقدمة التي أضاعت حياتها فترة قصيرة من الوقت . وتتمنى لو أنها عاشت في كنف رجل يضارعها نبلا ومركزا . .

وعكس هذا الوضع صحيح كذلك . فكثيرا ما يتزوج رجل عالم عظيم القدر واسع الاطلاع فتاة كانت خادمة في أسرته أو عاملة بأجر تافه في مكان عام لا شيء إلا لأن سحر عيونها قد قتله وصرع لبه ، فإذا ما أظلمها سقف واحد وجلس معا إلى مائدة واحدة يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر ورأى من آداب سلوكها وطريقة حديثها ما ينفره، علم أنه قد أساء الاختيار وتبين له أن مثل تلك المرأة لا تصلح اما لأولاده ولا تشرفه في المجتمعات الراقية التي يؤمها .

ويجب ألا يفهم أحد من هذا أننا من أنصار تقسيم المجتمع إلى طبقات يحرم الزواج بينها . فالذى نقصده هنا أنه ما دام المجتمع مقسما إلى طبقات فمن الأصلح أن يلتقى الرجل شريكه حياته من بيئة لا ترتفع ولا تنخفض كثيرا عن بيئته من الناحية الاجتماعية .

وعلينا الآن أن نكمل البحث في ما يجب توفره في الزوجين قبل الزواج بتحذير هام له أعظم المبررات ، ألا وهو وجوب خلو الفتى والفتاة من الأمراض التي تنتقل إلى الأبناء بالوراثة كالسل والأمراض

التناسلية — فقد وضعنا عند الكلام على الوظائف الرئيسية للأسرة أن أولى هذه الوظائف بقاء الجنس البشرى . ومن البديهي أن الذرية السليمة البنية هي التى تحفظ بقاء الجنس . أما الأطفال المرضى وذوو العاهات فهم سوس ينخر فى عظام المجتمع ويؤدى إلى تدهوره . على هذا يجب أن يلاحظ الرجل عند إقباله على الزواج أنه سليم من العلل قادر على إنجاب نسل قوى ، إذ من الجرم والاستهتار المطلق بالحياة أن يكون الإنسان سبياً فى نقل العدوى إلى زوجه وبنيه . فذلك فضلاً عن انطوائه على لون دنىء من الانانية فإنه بمثابة طعن لقلب الأمة والانسانية — كذلك على من يقبل على الزواج أن يتأكد من خلو زوجته من الأمراض سالفة الذكر — ولكل هذا يجب أن يطالب الرأى العام أن تسن الدولة تشريعاً يحتم عدم التصريح بالزواج إلا إذا ثبتت صلاحية الرجل والمرأة لذلك من الوجهة الطبية

ونحن نلح فى بيئتنا المصرية مقدمات لهذه اليقظة الاجتماعية ونرجو لها نجاحاً وذيوعاً .

بعد الزواج

الفريرة الجفسية . . .

لانعندو الحقيقة إذا قلنا إن الزواج رحلة مع زميل مجهول إلى أرض مجهولة . . . وعند ما يركب الزوجان القارب من شاطئ البحر العباب بحر الحياة ، ويطلقان الشراع للريح تبدأ رحلة مليئة بالمفاجآت والمغامرات . وكلها بعد الشاطئ وتواري عن النظر جمهور المودعين انصرف كل إلى زميله يأنس اليه ويفتح قلبه له معضدا إياه بكل ماحوت النفس من مشاعر . كل يصبو أن تكون الرحلة موفقة والبحر هادئا والرياح رقيقة موالية .

ومن عجب ، ونحن في هذا العصر ، أن يقوم الأزواج والزوجات بمثل هذه الرحلات الخطيرة في قوارب واهية البنيان مزرقة الأركان دون أن يلما بأبسط قواعد الملاحة ، ظنا منهم أن زرقة البحر وهدوء النسيم وجمال الشمس الساطعة هي كل ما في الرحلة من ألوان . ترى هل علم هؤلاء أن البحر قد يرغى ويزبد ، وأن الهواء ربما انقلب ريحا صرصراً عاتية ، وأن الشمس قد تتواري وراء السحب القائمة وتركهم في ظلام دامس !!

ومن عجب أيضا ونحن في القرن العشرين أن يبدأ الرجل والمرأة هذه الرحلة وهما يجهلان الشيء الكثير عن حقائق أجسامهما

وتفاصيل العلاقة الجنسية . فضلا عن عدم درايتهما ببيكولوجية الزواج . !!

في الواقع أن الجهل بالأمور الجنسية واعتبارها من المسائل المخجلة التي يجب أن تحاط بالكتمان ويتحدث الناس عنها بالرموز والأصوات الخافتة ، من الأشياء المستغربة والمستهجنة في نفس الوقت . فالرجل الذي يشتري سيارة أو جهازا لاسلكيا لا يفتأ يقرأ من الكتب ما يمكنه من معرفة دقائق تركيب تلك أو ذاك — والشخص الذي ينصرف إلى تربية الدواجن لا يرضن بالمال في شراء المجلات العلمية التي تبحث في هذا العلم بقصد تمسكين الهواة من العناية بالتفريخ والتربية . غير أن جمهرة المتزوجين لا يعنهم في قليل أو كثير أن يلبوا بحقائق العلاقة الجنسية وعلم وظائف الأعضاء ، ظنا منهم أن الطبيعة هي الرائد الأول والآخر . . . هلا رأيت أسخف من هذا الاعتقاد وأشد خطرا !! ؟

وهناك مظهر آخر من مظاهر هذا الجهل والتقصير . إلا وهو إغفال القائمين على شئون التربية والتعليم لموضوع الزواج والجنس إغفالا معيبا . فإذا ما ذكر هذا الموضوع فإنما يمر عليه المربون من الكرام ، يشيرون إليه في حذر شديد ، ولا يسمحون أن يثير أحد ما يدعو إلى التعمق فيه .

فإذا ماترك الفتيان والفتيات إلى أنفسهم تبادلوا الآراء الفاسدة

وتشبعوا بنظريات خاطئة عن طبيعة الجنس . ولهم كل العذر في هذا مادام الآباء والأمهات والمعلون والمعلبات يجهلون أو يتجاهلون كل شيء عنه .

أليس من المضحك والمخزى أن نطلب من المتقدم إلى وظيفة كتابية صغيرة أن يؤدي امتحانا في مبادئ الرياضة واللغات ، بينما لا نطلب من المتقدم لأعظم وظيفة في المجتمع إلا دفع مبلغ من المال وكتابة تعهد بأنه قبل الزواج من فتاة معينة ، ثم يشهد على ذلك شاهد من أهله وشاهد من أهلها وكفى !؟؟

أليس من قلب الأوضاع أن نحتم على طالب صغير لم يتجاوز الثانية عشرة من العمر أن يقرأ ثلاثمائة صحيفة في التاريخ ومثلها في الطبيعة ومثلها في عدة علوم أخرى ، ثم نضطره إلى تأدية امتحان عسير مدة أربعة أيام . وبعد ذلك يمسك عليه المصححون الغلطة والهفوة ويحاسبونه بالدرجة وكسورها ، فإذا ما جاز الامتحان سلموه شهادة طويلة عريضة بذلك — بينما يتزوج رجل في العقد الرابع من العمر وفتاة في العقد الثالث دون أن يدرسا قليلا أو كثيرا عن ذلك العلم أو قل ذلك الفن الرائع المعقد — فن الزواج !! فيكون مثلهما في ذلك مثل من يلقي بنفسه في وسط نهر عميق ليتعلم السباحة .. !

اكل هذا نجد لزاما علينا أن نقدم إلى المتزوجين والمتزوجات بعض الدروس في فن الزواج لعلها تبين لهم مواطن الزلل فيجتنبونها ، وهذا

يكسبون لأنفسهم بعض السعادة ، ويسIRON بأسراتهم في طريق مأمون،
محققين بذلك تلك الأغراض السامية التي يفسدونها .

ففي المقام الأول يجب أن يفهم الرجل والمرأة أن العلاقة الجنسية لها الاعتبار الأول في الحياة الزوجية ، رغم أن هناك إلى جانبها علاقات كثيرة لها أهميتها . وذلك لأن العلاقة الجنسية هي من أهم البواعث التي تدفع الرجل والمرأة إلى تكوين الأسرة ، كما أنها الوسيلة إلى الذرية ، فلا يصح أن يقول أحد إن الروحانيات أولى بتقدير الزوجين من الجثمانيات ، بل الوضع الصحيح هو أن الروحانيات تكمل الجثمانيات وتكسبها رونقا وجلالا .

لهذا يجب أن يكون إشباع الغريزة الجنسية إشباعاً معتدلاً نبيلًا هو الرائد الأول للزوجين . وقد لا يرى الرجل في هذا القول شيئًا جديدًا فهو لا يقصر في أداء هذا الواجب نحو نفسه وقلبا يجد في ذلك صعوبة ما - غير أن المسألة لا تقتصر على وجهة نظر الرجل فقط ، بل يجب أن تقاسمه في ذلك المرأة . وهذا يعني أن نصيبها من التمتع وإشباع غريزتها يجب ألا يكون في المقام الأخير بالنسبة للرجل . ففي هذا مطلق الأنانية من جانبه . وعليه أن يراعى كل الاعتبارات المادية والمعنوية - الجثمانية والروحانية التي تكفل لزوجته شطرا كاملا من التمتع الجنسي . إذ ثبت بالتحري والبحث العلمي أن كثيرا من الأمراض العصبية والباطنية ترجع في حالة المرأة إلى نوع من

الحرمان الجنسي . ويجب ألا يغيب عن بال الرجل أن الزوجة إذا شعرت أن زوجها لا هم له الا إشباع غريزته في أى وقت دون أن يكون لمزاج زوجته أى وزن لديه ، وأنه يعتبرها مجرد وسيلة لهذا الاشباع بحيث يكون دورها سالبا لا غير ، مثل تلك الزوجة التى لا تشاطر زوجها التمتع تفقد جمالها ونشاطها وتكره زوجها وزواجها . وهذه حال لا تتوفر معها سعادة الأسرة .

وعلى الرجل أن يلاحظ فى علاقته الجنسية مع زوجته ثلاث حقائق هامة : أولها أن الحاسة الجنسية عنده سريعة التأثير سريعة الهبوط ، بينما هى فى المرأة على عكس ذلك تماما بطيئة التأثير بطيئة الهبوط . أما الحقيقة الثانية فهى أن هناك فترات تكون المرأة فيها أكثر قابلية للتمتع الجنسي من غيرها . وأخص هذه الفترات ما يسبق الحيض وبعد زواله . والحقيقة الثالثة هى أن حالة المرأة من الناحية الصحية والمعنوية والمادية تؤثر تأثيراً كبيراً فى مبلغ استجابتها لنداء الطبيعة ، وأن الاختلاط الجنسي يجب أن يحاط بغلالة من الجمال الشعري تكسبه حسنا وبهاء فلا يكون آليا جافا . فاذا ما فهم الرجل هذه الحقائق وسار على هديها أمكنه أن يبني علاقته الجنسية مع زوجته على أسس صحيحة سليمة . . . هذا هو الدرس الأول فى فن الزواج .

فتنة وأمة

أما الدرس الثاني للبتزوجين فهو أنه من الخطورة بمكان أن يعتقد الرجل أو المرأة أنه من العبث أن يحاول كل اجتذاب الآخر والظهور أمامه بأجمل مظهر ، ظنا منهما أن مثل هذه المحاولات كان لها ما يبررها قبل الزواج . أما وقد ضمهما منزل واحد وأصبحا شريكين فما الذي يضير الواحد منهما أن يكون كما هو لا يتجمل ولا يتصنع !! هذا خطأ أيها السادة وأي خطأ - إن الزواج هو بدء حياة جديدة . حياة يتخللها الكثير من المتاعب والمسئوليات ، فيجب على كل من الرجل والمرأة أن يخففا من وطأة هذه المتاعب بما يدخلانه على المنزل من ألوان الجمال . وأول لون من هذه الألوان هو محافظة كل منهما على رونقه بمثل الصورة التي كان يظهر بها أيام الخطبة .

كان الرجل قبل زواجه يعتنى بهندامه كل العناية عند ما يذهب لزيارة خطيبته ، ويستشير المرأة عدة مرات حتى لا يبدو فيه نقص أو شذوذ . ثم يذهب إليها باسماحاملا زهورا أو عطورا . وهو في جلسته معها يزن الكلام ويتظرف في الحديث ويعبر عن إعجابه بها بشتى ألفاظ الغزل . أما الآن وقد أصبحت تلك الخطيبة زوجة ، فقد تغير الحال وتلاشت هذه المظاهر بمرور الزمن . فهو على مائدة الافطار يضع الجريدة إلى جانبه ويدفع إلى زوجته كوبه الشاي بحركة جافة لتلاهاه دون أن ينظر إليها ، فإذا ما انتهى من ذلك قام بسرعة ليلحق الترام

دون أن يفكر في تحيتها، كما تنما زوجة اليوم لم تعد فتاة الأمس . وهو عند رجوعه إلى المنزل لا يفكر ولو في فترات متباعدة أن يحضر معه باقة من الزهر أو قطعة من الحلوى ليثبت لزوجته أنها كانت في ذاكرته يفكر فيها .. على هذه الصورة يفقد الرجل سلطانه على اجتذاب حب زوجته وتصبح حياته آلية ، ثم تعده بعد ذلك دائم الشكوى من أن الحياة أصبحت مملة لا لذة فيها ولا بهجة .

والزوجة كذلك ترتكب نفس الخطأ على نطاق أوسع وأعظم أثرا .. في فترة الخطبة كانت الفتاة تقابل خطيبها في أبهى الحلل وأبهجها منمنقة الشعر معطرة الملابس - تدخل السرور إلى قلبه بحلو الحديث ورقة الأنوثة، وتشيعه إلى الباب بنظرات الحب والغرام ... أما وقد دخل الرجل في المصيدة وأغلق عليه باب القفص الذهبي أو الحديدي، فلماذا تكلف نفسها كل تلك المشاق !! لعلها قائلة لنفسها إن الرجل لا يتطلب من زوجته ما كان يتطلب من خطيبته ، أو أنه إن تطالب ذلك لا يقدره، وهذا خطأ كل الخطأ فالرجل يحب أن يرى زوجته دائما في أحسن هندام . والزوجة العاقلة هي التي تعنى بمظهرها بعد الزواج كما كانت تعنى به قبل الزواج بل أكثر . ويجب أن تفهم المرأة أنها لكي تجذب زوجها يجب أن تحافظ على جاذبيتها وجمالها - كذلك يجدر بالزوجة أن تعلم أن زوجها يرى غيرها من النساء خارج المنزل . ويراهن في أحسن الحلل، وأنه يقارن بين من يرى في الطريق أو الترام وبين زوجته

المهمة في مظهرها التي تقابله عند عودته كما تركها في الصباح عليها آثار العمل في المنزل . كل هذا يجب أن تدبره الزوجة وتعتقد أن ذلك المجهود الذي تبذله في العناية بنفسها لا يضيع عبثا، بل يكافئها عليه زوجها بحبه وعطفه، وأن إهمالها لمظهرها على عكس ذلك يتبعه إهمال زوجها لها وتفضيله المقهى على المنزل . والأخطر من هذا أن الرجل الذي يشعر بإهمال الزوجة لجملها يبرر لنفسه تعويض هذا النقص في حياته في أما كن أخرى غير منزله لايسر الزوجة كثيرا أن تعرفها .

وهناك أمر آخر له علاقة بهذا الموضوع، وهو أن الكثيرات من الزوجات يملن في أداء واجباتهن نحو الأزواج بحجة اهتمامهن بشئون الأطفال . وفي الواقع أن هذه حجة واهية لا يقبلها الزوج ولا يضايقه أكثر من أن يرى أنه قد احتل المكان الأخير في قلب زوجته وتفكيرها بعد أن كان صاحب المقام الأول . فلتحذر الزوجة من هذا إذا كانت ترغب في المحافظة على هناء نفسها وسعادة زوجها وأسرتهما . ولتسع جهد الطاقة أن تحارب ذلك القانون القاسي وماملكته اليد زهدته النفس ، فليس أقسى وأصعب من أن يطبق هذا القانون على الحياة الزوجية .

(الزوجية ليست امتطارا) .

أما الدرس الثالث وهو درس عسير الفهم على المتزوجين وبخاصة على الرجل ، فهو أن الرجل والمرأة بعد الزواج يجب ألا يحتكر أحدهما الآخر . فيعتقد الزوج أنه قد أصبح المصدر الوحيد لسرورها والموضع الوحيد لاهتمامها — كما تعتقد الزوجة أنها كل شيء في حياة زوجها ، وأنه إذا رغب أو طمع في أن يلتمس نوعا من السرور بعيدا عنها فقد ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، وحق عليه العقاب .

هذا الاعتقاد الخاطئ كل الخطأ يتعارض مع حقائق الحياة والطبيعة البشرية . تلك الطبيعة التي إذا أرغمت على السير وفق اعتقاد كهذا مسيطر على العقل أدى هذا لا إلى انعاش الحياة الإنسانية بل إلى ذبولها وتضاؤلها .

حقا إن الفتي والفتاة الذين يؤسسان حياتهما الزوجية على الحب المتبادل وتوافق الأمزجة والمشارب يعتقد كل منهما أن زميله هو المخلوق الفرد الذي يأمل أن ينال أكبر قسط من السعادة إلى جواره . .

غير أن هذا الاعتقاد يختلف كل الاختلاف عن النظرية القائلة بأن الزوج أو الزوجة يملأ الواحد منهما دنيا الآخر فلا يترك فراغا لأي شيء سواه .

ومن الجائز أن هذه النظرية الاحتكارية من جانب الرجل ترجع إلى عهد بائد كان عقد الزواج فيه يعتبر عقده ملكية تصبح المرأة بمقتضاه

ملكاً خالصاً للرجل تنسب إليه وتحمل اسمه ، وفي مقابل ذلك تنفى شخصيتها وتشكل وفق هواه ، لا يكون لما رأى غير رأيه ولا تعمل إلا ما يرضيه وإن كان لا يرضيها . . . وليس من شك في أن الطبيعة البشرية تأبى الاحتباس ولو كان ذلك في حديقة غناء دائية القطوف . والمرأة عندما وجدت أن القوانين والتقاليد قد ثبتت هذا الحق المطلق للرجل عملت جاهدة في صمت بالغ الاثر ، على تطبيق هذا القانون الجائر على زوجها . فأصبحت تطالب بأن من حقها عليه كذلك أن يبقى في تلك الحديقة إلى جوارها يتمتع بأشجارها وأزهارها ، بحيث لا تتطلع عينه إلى خارج السور ، ولا يستنشق نسيماً يأتي من وراء الحواجز . وبذلك تصبح الحياة الزوجية راحة مملّة ليس فيها من جديد .

والرجل من جراء هذه الفكرة الاحتكارية المتسلطة عليه يحدد الثمار المرة لما يزرع . فهو يباعد بين زوجته والحياة العامة ، ويحرم عليها التدخل في أمور كثيرة يرى أنها من اختصاصه هو ، وبذلك تتسع الهوة التي تفصلهما وتباين عقليتهما . فتصبح الزوجة عاجزة عن مبادلة الأفكار ، ولا تستطيع أن تتناول من الحديث إلا تلك الموضوعات الفاترة العابرة التي تدور حول شؤون المنزل الداخلية . تلك الموضوعات التي لا يجد فيها الرجل سروراً ولا يعيرها اهتماماً . . .

فهل يحق للرجل بعد هذا أن يرفع صوته بالشكوى من انعدام البهجة
في الحياة الزوجية ؟

هذا الاتجاه الاناني الذي يسير فيه الرجل أولا ثم تقتفي أثره
زوجته إن عاجلا أو آجلا ، يتبعه حتما أن الواحد أو الآخر يحرم على
زميله أية علاقة مع فرد من الجنس الآخر مهما انطوت عليه هذه العلاقة
من برامة وأمانة . تلك الغيرة العمياء التي تدفع الزوج إلى أن يحاسب
زوجته حسابا عسيرا عن كل نظرة أو لفظة أو كلمة ، والتي تدفع المرأة
إلى أن تستجوب زوجها عن الوقت الذي يقضيه خارج الدار كيف
قضاء . ومع من قضاء . غيرة ليس مبعثها الحب والثقة بل لون قائم من
الانانية والشك .

وعلينا بهذه المناسبة أن نصارح المرأة أنها إذا أرادت أن تجتذب
زوجها إلى المنزل فلا يصرف جل وقته في الخارج عليها أن تحاول تثقيف
نفسها ، ولا تترك ذهنها يركد وأفق تفكيرها يضيق بحيث لا يتسع إلا
لثافه الامور المنزلية . وبذلك يجذب زوجها فيها زميلا مطالعا ملها بالشئون
العامة يستطيع المناقشة والاقناع وإسداء النصح ، فلا يسعه إلا احترامها
والاعجاب بها .

ونخلص من كل هذا إلى أن الزواج ليس احتكارا من الجانبين
أو من جانب واحد ، بل هو تعاون بين مخلوقين جمع بينهما الحب
والاحترام . لكل منهما شخصية مستقلة لها ميولها وأفكارها الخاصة .

وليس من صالح أحد الشريكين أن يكون الآخر صدى لصوته ، بل من الأساسى أن يكون لكل صوت مستقل . وليس من ضرر مطلقا فى أن يختلف الاثنان على أمر من الأمور ويكون لكل منهما رأيه الخاص . فالديكتاتورية إن كانت نظاما سياسيا بمقتوا فهى بين الزوجين جحيم لا يطاق .

وبهذه المناسبة نرى لزما علينا أن نذكر أن هناك أوقاتا تمر على الرجل والمرأة ينشدان فيها العزلة . فيجب فى مثل هذه الظروف ألا يفسر هذا من جانب الزوج أو الزوجة بأنه قطيعة أو جفاء . فالمرء لا يخلو من التفكير فى أمر أو أمور يرى من حقه وحده أن يفصل فيها بالرجوع إلى نفسه يحاسبها أو يستلهمها الحل . وعندئذ يكون على الطرف الآخر ألا يتدخل ويلج على زميله فى الافضاء اليه بدخيلة نفسه ، ظلما منه أن الرباط الذى يربطهما يخلو له حق معرفة كل مواطن الأمور ، بل عليه أن يرقب من بعيد محترما سكوت الآخر حتى يفضى اليه بمكنون سره إن كان له فى ذلك رغبة .

وليس من الحكمة فى شيء أن يذكر الرجل لزوجته شيئا عن الجانب السئ من ماضى حياته مفتخرا بمغامراته النسائية . أو أن تسرد المرأة لزوجها بدافع الاعتزاز والخيلة تاريخ الرجال الذين تقدموا لخطبتها قبل زواجها . فالماضى يجب أن يسدل عليه الستار . ولننظر

الزوجان إلى حاضرها والمستقبل . فلا فائدة ترجى من نبش القبور
ونشر العظام البالية .

أُصُور تافهة

وهذا درس قصير في برنامج السنة الأولى من الزواج ، ولكنه
درس أساسى هام يتوقف على فهمه شطر كبير من هناء الأسرة . وبه
يستطيع الزوج والزوجة أن يتجنبنا الكثير من الاحتكاك والتصادم
في حياتهما الزوجية . هذا الدرس ينحصر في كلمة واحدة هى «التسامح» .
يجب ألا يظن الزوج أنه بزواجه قد وصل إلى ميناء هادئة فيها
يجلس فى قاربه فى مأمن من أمواج الحياة الصاخبة . ويجدر بالزوجة
أن تفهم أن حياتها الزوجية رواية كثيرة الفصول متعددة المناظر فيها
الكثير من المفاجآت والمضايقات . وأنه من الطبيعى أنها ستصطدم
مئات المرات بزوجهما فى ذلك الطريق الضيق الذى تسلكه معه .
والسنة الأولى من الزواج هى الفترة الحرجة التى يتحتم فيها على شخصين
كانا غريبين كل منهما عن الآخر أن يحاولا أن يتعرف أحدهما أخلاق
الآخر ويدرس طباعه وميوله ، ويشكل نفسه إلى أكبر مدى وفق
الحياة الجديدة ، بحيث يتحاشى التصادم العنيف ، وينحى أمام العاصفة
كالغصن الرطب فتمر بسلام . . . وفى الحياة الزوجية مئات بل عشرات

المئات من الأمور التافهة التي يتكرر حدوثها كل يوم ، والتي يجب ألا يعيرها الزوج أو الزوجة كبير اهتمام ، وإلا كبرت وتجسمت وأفسدت عليهما الحياة ... فالرجل قد يرجع إلى المنزل فلا يجد زوجته قد هيات له ما يشتهي من الطعام . أو قد يكتشف عند ارتداء ملابسه أنها قد أهملت وضع الأزرار في أكمام قميصه ، أو تركت فيه ثقباً دون حياكة ، أو يلاحظ أنها تقاطعه في الحديث أمام الزائرين . أو تثير ضجة مع الخادم في الصباح . إلى غير ذلك من الأخطاء الصغيرة .

والزوجة قد ترى زوجها يلقى رماد سيجارته على بساط غرفة الجلوس ، أو يبعثر مجلاته وأوراقه على مكتبه دون نظام ... وقد يحدث أنه يتأخر عن ميعاد الغذاء أو العشاء دون مبرر . أو يمنعها عن زيارة ذويها كما تحب ، إلى غير ذلك من الأشياء التافهة .

كل هذه الأمور لا بد من حدوثها بين مخلوقين يعيشان مع بعضهما في صعيد واحد حتى إذا كانا من الملائكة . ولكنها في نهاية الأمر أمور قليلة الأهمية . سحابة صيف عما قليل تقشع — ولذلك يجب أن يتغلبا عليها بالتسامح والتفاهم في صراحة تامة — فإنه لغبي ذلك الزوج الذي يتميز غضباً إذا بدر من زوجته تقصير طفيف في حق من حقوقه فيرغى ويزبد كأن السماء قد انشقت — وإنما لمقاء تلك الزوجة التي ترفع صوتها عالياً في وجه زوجها إذا ما وجه إليها شيئاً من اللوم أو العتاب الشديد ... مهلاً أيها القوم ... لستم من ملائكة الله في عصية

من الخطأ . ورفقا بأنفسكم فالزوجية أرفع من أن تشوه بمثل هذا التهور . . واللين أجدى من العنف في حل الصعاب والتغلب على مشاكل الحياة . وأسلم طريق يتبعه الواحد أو الآخر إذا رأى زميله في حدة أو ثورة أن يصطنع المسالمة والموافقة ، حتى إذا هدأت الثورة وهدمت الغورة أقبل على رفيقه في دعة وعطف يعتب عليه عتابا رقيقا فتصفو النفوس وترتاح الضمائر . وتتابع القافلة سيرها في هدوء وأمان .

هذا الخطأ في معاملة الزوج لزوجته والزوجة لزوجها ، يقترن به في الكثير من الأحيان خطأ آخر يقترفه الزوج ، وهو أنه يفتنى أو يتناسى بمعاملة زوجته ومخاطبتها في شيء من النعمومة والرفقة . . . يقول الزوج في نفسه : قد كنت أصطنع ذلك أثناء الخطبة . أما الآن وقد أصبحت زوجتي فما الداعي لهذا التظاهر والتزويق . إنها لا تكاد تلاحظ ذلك ، . . إنك لو اهتم أيها الزوج المحترم . . . إن الأدب في الحديث ورقة الكلم من الأمور الجوهرية في الزواج ، والزوج الذي ينسى أن يدخل كلمتي « من فضلك » ، « شكرا جزيلا » في حديثه مع زوجته هو زوج جاف يسيء إلى شعور شريكه حياته ويخلق في الجو المنزلي تلبدا لا داعي له .

والزوجة تترقب من زوجها دائما أن يعبر لها عن حبه وإعجابه . فهي مثلا إذا اشترت ثوبا جديدا أو قبعة جديدة تتوقع أن يباركها زوجها بكلمة استحسان أو إعجاب . . كلمة قصيرة لا تكلف الرجل

شيئا من الوقت أو الجهد ولكنها تنفذ الى قلب المرأة وتشعرها أن زوجها لم يفقد الحساسية والرفقة . وأنه لا يزال يعجب بها كما كان من قبل .

والزوجة المهذبة تتوقع دائما أن يحاملها زوجها وبخاصة في حضور الزائرين . كأن يجعلها تتقدمه في الدخول والخروج أو يقدم لها مقعدا في لباقة وسرعة، أو يطرى ما صنعت في المنزل من طعام أو شراب أو يمتدح ذوقها في تنسيق الأثاث . الى غير ذلك من المجاملات العابرة التي تصبغ على المعاملة ثوبا من الجمال والكياسة .

ونحن لا نرى تبريرا ما لأن يكون سلوك الرجل مع خطيبته مختلفا كل الاختلاف عن سلوكه مع زوجته . . تلك المخلوقة الوحيدة التي يأتي التظرف معها بأطيب الثمار . . ويجب ألا ينسى الزوج أن هناك أثرا طيبا آخر لحسن معاملته لزوجته ، ألا وهو انعكاس هذه الصورة على أطفاله فيشب الواحد منهم على جانب كبير من الأدب ولطف المعاشرة .

* * *

كل في نطاقه سير

قرأت في إحدى المجلات الانجليزية قصة طريقة لها مساس كبير بموضوعنا الذي نبهنا الآن ألا وهو سعادة الأسرة وإني لذلك أسردها هنا لعظم فائدتها . قال الكاتب : —

كنت في زيارة صديق من أصدقائي يشغل وظيفة مهندس معماري في إحدى الشركات . له زوجة قاربت الأربعين ممتلئة صحة وجمالا تبدو كأنها في الخامسة والعشرين . وقد كان الجو المنزلي الذي يحيط بنا يشعر بالسعادة التي يتمتع بها الزوجان وبذلك الهدوء والسلام اللذان يرفران على المنزل .

وبعد أن تناولتني قدحا من الشاي رأيت أن أوجه إليها سؤالاً جريئاً عن السبب في تمتعها بذلك القسط الوافر من السعادة، فابتسمت الزوجة ونظرت إلى زوجها في حب ظاهر وقالت : سأجيبك على هذا السؤال في صراحة تامة . لقد تزوجني مستر ولتر (وهو اسم الزوج) بعد سنتين من الحب الطاهر البريء . وقد كانت ميولنا متقاربة وأخلاقنا منسجمة كل الانسجام ، فسرنا في طريقنا دون كبير اختلاف أو احتكاك . غير أن شيئاً حدث بدأ يعكر الصفو وينذر باقتراب العاصفة ، ذلك أن زوجي كان يشغل غرفة في المنزل اتخذها مقراً لعمله . وقد كان قربه مني على هذه الصورة مدعاة لتدخله البريء في أعمالي المنزلية . ينصح تارة وينظم تارة أخرى ، ويطبق عليه الغزير على أمور المنزل ، حتى شعرت أن قلبي سينفجر من الغيظ . . . نعم إنه كان يعمل كل هذا في رقة بالغة وبكل نية حسنة لا يتطرق إليها الشك .

ولكن تدخله كان يضايقتني أكبر المضايقة . . . فقررت في نفسي أن أقوم بهجوم مضاد لعلّي أرجعه إلى قواعده سالماً . فبدأت منذ ذلك

اليوم أسأله عن عمله في شيء من الباقية . . ومن الطبيعي أن أسئلتى
 كانت تدل على جهل مطلق . ولكنه في بادئ الأمر أظهر سروراً
 لاهتمامى بفهم عمله وكان يشرح لى ما يمكن شرحه فى اغتباط واضح،
 فواليت الهجوم وتعمدت أن أظهر من الجهل وحب الاستطلاع
 ما يضايقه . فبدأ المسكين يتململ محاولاً أن يخفى حنقه وراء ابتسامة
 متكلفة . فعرفت أنى قد أصبت المرمى وأوشكت جهودى على النجاح
 — فعاودت الكرة مرة بعد أخرى حتى نفذ صبره . ففى إحدى الليالى
 عقب هجوم عنيف من جانبي لم يطق صبراً، فقال لى فى رقة مصطنعة
 « أريد يا عزيزتى أن أقول لك شيئاً طالما شعرت به . ولكنى أخاف
 أن أجرح شعورك » . فعلمت ماذا يريد أن يقول وأجبت « ماذا فى
 الأمر يا عزيزى ولتر . خيراً إن شاء الله . » قال . . « أليس من
 المستحسن أيتها العزيزة أن تتركى فن المعمار وكل ما يتعلق به من خطوط
 وأرقام إلى عنايتى الخاصة ؟ إنى أعلم أنك تودين مساعدتى، ولكن أنى
 لك هذا ولم تصيبي من هذا العلم قليلاً أو كثيراً ؟ فهل يغضبك فى شيء
 أن تتركينى وشأنى فى المستقبل غارقاً فى عمليأتى الحسائية المعقدة ؟! . .
 فابتسمت وأجبت على الفور « كلا أيها العزيز إنه ليسرنى ذلك كل
 السرور . غير أنى أشرت لى لذلك شرطاً صغيراً . . هل يضيرك فى شيء
 أن تتركينى وشأنى غارقة فى عمليأتى المنزلية المعقدة ؟! »
 فانفجر زوجى ضاحكاً بعد أن فهم تلك المناورة البديعة التى قمت

بها في إحكام شديد وقال : «حقا إنك لبارعة ماهرة ! لقد كنت سمجاً كل السماجة فأرجو المَعذرة» . ومنذ ذلك الوقت كان كل منا يعمل في نطاقه دون تدخل معيب من جانب الآخر

والذى نريد أن نستخلصه من هذه القصة أن لكل من الزوج والزوجة ميداناً يعمل فيه ويجب أن يكون مستقلاً في عمله لا يخرج به الآخر بالتدخل فيه مهما كان من حب بينهما . وأن الإنسان جبل على حب الحرية يثور إذا اعتدى عليها أى مخلوق مهما كان عزيزاً لديه . وبهنا أن ننصح الزوجة بهذه المناسبة ألا تستقبل زوجها عند عودته من العمل ظهراً أو ليلاً بسيل متدفق من الشكوى من سوء تصرف الخادم أو مغالطة البائعين أو عدم نظافة الكواء الى غير ذلك من الأحاديث المملة التى لا يصح أن تكون مادة الكلام على مائدة الطعام .

كذلك لا يجدر بالزوج أن يرهق زوجته بذكر متاعب عمله أو مضايقات زملائه . بل يجب أن يترك الرجل متاعبه في مقر عمله ويدخل المنزل باشاً يستقبل نوعاً جديداً من الحياة .

المرأة الفاضلة ناجح لزومها

أما الأرس الأخير من دروس الزوجية فهو أن المرأة قد تكون من عوامل رفعة زوجها أو تدهوره . وإليك هذا الدرس على صورة قصة : —

كالم وفؤاد أخان تزوجا في يوم واحد وكانا عذراء أقاربهما وأصدقائهما أنهما قد وفقا في هذا الزواج وأن المستقبل سيبسم لهما .
كان كالم يشغل وظيفة مراجع لحسابات شركة كبيرة ويذول راتبها لا يزيد على الخمسة عشر جنيها في الشهر . وكان متوسط القدر والذكاء ولكنه كان يمتاز بالدقة في عمله والاخلاص له . وقد تزوج فتاة كانت تبادل الحب وترغب رغبة أكيدة في أن تكون شريكة صادقة وفيه لرجلها تقاسمه السراء والضراء وتقدم له المساعدة إذا رغب فيها . لم تكن هذه الزوجة تبني قصورا في الهواء أو تعلل النفس بالآمال الخيالية ، ولكنها كانت زوجة عملية تزوجت وأخلصت لأنها أحبت . ولم تكن لتردد أن تزوج هذا الرجل حتى لو كان فقيرا لأنها كانت واثقة من متانة خلقه ومثابرة على العمل . وقد قررت ألا تكون أقل منه مثابة وجدا . . .

مضت سنة تلو الأخرى وكالم يجهد ويعمل ، فبدأ يصعد سلم الرقي درجة درجة وزوجته ترقبه من بعيد مشجعة إياه مظهرة كل الفخر بجده

واجتهاده . إذا تعثر سارعت اليه تشدأزره وإذا تردد بادرت تستنهض همته . حتى أصبح بعد سنوات مديراً عاماً للشركة وانتقل من مسكنه المتواضع إلى قصر منيف في طريق الهرم وهو الآن يفسكر في ترشيح نفسه لعضوية النواب توطئة لأن يكون وزيراً للبالية يوماً ما . ولو أنك سألته عن السر في نجاحه ورقبه لقال لك على الفور إن الفضل في هذا يرجع إلى تشجيع زوجته وعطفها وإلى تلك الروح النبيلة التي كانت تعامله بها . وكانت زوجته تعلم قيمة ما أسدته إلى زوجها من خدمات، ولكنها لم تشعره يوماً بذلك ، بل على النقيض كانت تتناسى أمامه كل مجهوداتها وتدخل في روعه أن همته العالية وقلبه القوى الوثاب وعزيمته الصادقة هي التي جعلت منه رجلاً يشار إليه بالبنان .

أما فؤاد فقد كان عند زواجه يشتغل بالمحاماة . كان مرحاً نشيطاً يرجى له مستقبل زاهر في مهنته . وكانت زوجته من أسرة رقيقة الحال طالما مننت نفسها بأن تزوج رجلاً له مكانة سامية يرفعها معه إلى مستوى الطبقات الراقية . وقد وجدت في زوجها تلك الضالة المفقودة فبدأت تبنى قصوراً شائخة من الآمال وتخيّل نفسها في قصر جميل يطل على النيل وتحت أمرها سيارة فخمة تذهب فيها إلى المجتمعات الراقية حيث يشير إليها الناس بأنها زوجة فلان باشا . !!

مرت الأيام والسنوات وزوجها لا يزال حيث هو لم يحقق تلك الآمال التي كانت زوجته تحلم بها . فبدأت الزوجة تنهرم بالحياة على

حين لم يكن هناك مسوغ للنبرم، لأنها كانت تعيش في سعة وكان زوجها مخلصا محبا وفيما .

ولم تستطع الزوجة الحقاء أن تخفى عن زوجها ما يساورها من ألم . فأخذت تظهر له في كل مناسبة أنه لم يكن عند حسن ظنها به . ومن أمثلة ذلك أنه كان اذا أخبرها بأن أحد عملائه قد تركه وذهب الى محام آخر قالت له في شيء من السخرية « طبعاً ، ... واخذت تشعره دائماً انها سيئة الحظ قد خاب ظنها فيه . بل تجاوزت ذلك الحد وصرحت له بأنه قد خدعها بزواجه منها . وكانت إذا صادفه حظ عاثر في قضية من قضاياها لا تتردد في إرجاع ذلك الى عجزه وقلة كفايته ولم يدر بخلدها يوماً ان تشجعه أو تعطف عليه ، بل على النقيض من ذلك كانت ترى انها هي التي يجب أن تواسى في حظها المنكود .

وكانت كلما رأت أخا زوجها يخطو إلى الرقي بخطوات واسعة بينما لا يزال زوجها حيث كان ، ازداد حقدتها عليه وتبرمها بالحياة ... من ذا الذي يرى ذلك الزوج المسكين الحائر ذاهباً الى مكتبته في خطوات بطيئة مكتئباً مطرقاً كاسف البال . او يشاهده جالساً في غرفته حزينا مشئت الفكر ، وقد انفض عنه عملاؤه الا ويحكم أن السر في هذا التدهور يرجع إلى ذلك المنزل الذي تسيطر عليه امرأة حمقاء ضعيفة الخلق قد خلت نفسها من الرقة والسمو !!

هذه بعض الدروس النصيرة قدمناها إلى المتزوجين والذين
يقدمون على الزواج — لعل فيها عظة وعبرة — ولعلها تعينهم على
تفهم معنى الزوجية وتساعدهم على حل مشاكلها فترفف السعادة على
أسراتهم .



المشكلة الثانية

⑤ (نحديد النسل)

من المشاهد الآن أن أكثر الأسر في العالم الممدن تحدد النسل . وأقصد بذلك أن الوالدين يحاولان التحكم في عدد الأطفال، وفي الفترة التي تنقضي بين مجيء طفل وآخر . والذي نلاحظه في هذا الصدد أن الطبقات الغنية والمتعلمة هي التي تسبق غيرها من طبقات الشعب في هذا المضمار . وهي تفعل ذلك سواء رضى رجال الدين أو غضبوا . وسواء سمحت بذلك قوانين الدولة أو حرمته . وعلى هذا فالتيار مندفع في طريقه لا يكاد يقف في سبيله شيء .

وتحديد النسل ليس ظاهرة غريبة أو جديدة، ففي الجماعات المتأخرة كان الآباء ، ولا يزالون ، يثدنون الأطفال . وفي الجماعات الأكثر رقياً تورع الآباء عن هذا العمل ولكنهم أجهضوا النساء . أما في المجتمعات التي نالت نصيباً وافراً من التقدم العلمي فإنهم يحاولون الحيلولة دون التلقيح بوسائل كيميائية أو آلية — وهذا هو المظهر الحديث لتحديد النسل — مظهر يختلف عن الوضع القديم في أساليبه وفي ذبوعه واتساع نطاقه .

وقد وقفت الحكومات في الدول الممدنة موقفاً مختلفاً إزاء هذه

الحال . ففي امريكا وفرنسا وبلجيكا والسويد سنت القوانين التي تحرم نشر أى شيء يعتبر تشجيعا على تحديد النسل، أو بيع العقاقير والاجهزة التي تستعمل لهذا الغرض — أما في انجلترا فليس هناك من القوانين ما يحرم ذلك .

على أن الاجهاض في أكثر بلاد العالم الممدن يعتبر جنائية إلا إذا قرر طبيبان أو أكثر أن هذه العملية هي الوسيلة الوحيدة لانقاذ حياة الأم، ففي انجلترا تعتبر كل محاولة غير شرعية للاجهاض من جانب المرأة الحامل نفسها أو غيرها، جنائية يعاقب مرتكبها بالحبس مع الاشغال الشاقة مدداً تختلف باختلاف الظروف، ويترك تقديرها للمحكمة — وإلى القارىء نص المادة ٥٨ من قانون سنة ١٨٦١ الخاص بالجرائم التي ترتكب ضد النفس .

“Every woman, being with child, who with intent to procure her own miscarriage, shall unlawfully administer to herself any poison or other noxious thing, or shall unlawfully use any instrument or other means whatsoever with the like intent, and whosoever, with intent to procure the miscarriage of any woman, whether she be, or be not with child, shall unlawfully administer to her or cause to be taken by her any poison or other noxious thing, or shall unlawfully use

any instrument or other means whatsoever with the like intent, shall be guilty of felony, and being convicted thereof shall be liable, at the discretion of the Court, to be kept in penal servitude for life or for any term not less than three years — or to be imprisoned for any term not exceeding two years, with or without hard labour, and with or without solitary confinement.

وهناك قوانين مماثلة في كل بلاد العالم . ومع هذا فالاجهاض عملية دائمة الحدوث ، وقلبا يمكن إثباتها أو عرضها امام القضاء . ويجدر أن نشير هنا الى أن الاجهاض ، ما لم يباشره طبيب إخصائي يعرض حياة الأم للخطر سواء استعملت فيه الآجهزة أو العقاقير التي تروجها الشركات الصناعية والتجارية سرا .

نعود الآن إلى تحديد الفصل عن طريق الحيلولة دون التلقيح فنقول إنها ظاهرة انتشرت في السنوات الأخيرة انتشارا هائلا في كل العالم المتمدن بما في ذلك الدول التي تحرم ذلك قانونا — لهذا يحق لنا أن نتساءل أولا عن السبب الذي جعل المدنية الحديثة تقترن بهذه الظاهرة ثم عن العلة في ان الطبقات المستنيرة تلجأ الى تحديد نسلها قبل الطبقات الفقيرة الجاهلة .

أما عن الشق الأول من السؤال فنقول إن المدنية الحديثة قامت في أكثر الدول على الاشتغال بالصناعة بعد أن كانت الزراعة هي الحرفة الرئيسية . وبهذا تغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة كما قدمنا في الباب الأول من هذا الكتاب . . فقد كان من صالح الأسرة الزراعية أو الرعوية أن تكون كبيرة العدد مرهوبة الجانب قوية العvisية . ولذا كان كل هم الرجل أن يتزوج صغيرا وينجب أكبر عدد من الأطفال في أقصر وقت ممكن . فلا يكاد هؤلاء يكبرون حتى يشاركوا أباهم في أعمال الحقل ورعى القطعان دون أن ينفق عليهم قليلا أو كثيرا . ويعزز هذا الرأي ما نشاهده الآن في الريف المصري وفي كل البلاد المشغلة بالزراعة كالهند أو الصين ، من كثرة عدد الأبناء في الأسرة الواحدة .

أما الآن وقد أصبحت الصناعة الحرفة السائدة وتشتت أفراد الأسرة في جهات مختلفة ، وسنت القوانين التي تحرم اشتغال الأطفال بالصناعة قبل سن معينة ، فقد تلاشى أو تضائل الدافع الذي كان يشجع الرجل على الإكثار من الذرية — ألا وهو مساعدة الأبناء للأب في عمله — كما أن ضعف روابط الأسرة ، وهو من نتائج الاشتغال بالصناعة ، قد جعل الأبناء لا يشعرون كثيراً بضرورة مساعدة ذويهم على النحو السابق . بل أصبح كل إنسان يرمى شئونه الخاصة ، حتى إذا كان ذلك على حساب غيره . لذا أصبح الآباء

لا يميلون إلى الإكثار من الذرية لأن في هذا الإكثار تضحية كبيرة من الوجهة المالية والصحية دون أن يقابلها مقابل .

أما عن الشق الثانى من السؤال ، وهو السبب فى أن الطبقات الغنية والمستنيرة أسبق من غيرها إلى تحديد النسل ، فنقول إن الرجل والمرأة فى الأسر المثقفة يقصدان من الزواج تحقيق أغراض أخرى أكثر من مجرد إيجاد الذرية . فالشاب يغرم بإحدى الفتيات فيتزوجها . لأنه يريد أن ينبج منها أطفالا ، بل لأنه يريد لها لنفسه ، فالزواج فى نظره ونظرها متعة شرعية بريئة يتوجان بها حياتهما الغرامية ، وهما يرميان كذلك إلى تكوين المنزل الذى يشعران فيه بنعمة القرب والاستقلال فى المعيشة — أما الأطفال فإنها تأتى عرضا — أو قل لأنها من وجهة نظر الكثيرين شر لا بد منه . وعلى هذا فالرجل والمرأة يسعيان إلى الحد من الذرية حتى لا تضيق بهجة الحياة وحتى لا يصبحا مجرد آلات تعمل لتحصيل الرزق .

وهناك عامل آخر لا يقل عن هذا أهمية ، وهو أن الرجل المستنير يرغب فى أن يعيش فى مستوى اجتماعى راق . وله مثل العليا يجب أن يربى أولاده وفقا لها . فهو لذلك يرى أن الإكثار من الذرية لا يتفق وهذه المثل العليا ، ولا يمكنه من الوصول إلى ذلك المستوى الاجتماعى الرفيع الذى يصبو إليه . هذا فضلا عن أن الحياة الحديثة أصبحت حياة معقدة كثيرة النفقات ، وبخاصة فى المدن الكبيرة ، حيث يتحتم

على المرء أن ينفق قدرا كبيرا من المال ليتمتع بمنزل صحي وغذاء ملائم وملبس محترم . وبالإضافة إلى هذا كله أصبح التعليم واجبا على الآباء نحو بناتهم وبناتهم على السواء من سن الخامسة إلى سن العشرين في المتوسط . وهذا عكس ما كان يحدث قديما عند ما كان الولد إذا بلغ العاشرة من العمر حمل نصيبا من العمل في الزراعة . كما أن البنت كانت تتزوج في سن مبكرة جدا قبل أن تحمل والدها قليلا أو كثيرا من الأعباء المالية .

لذلك يفضل الأب والأم اللذان يقدران المسؤولية ويعرفان واجبهما نحو بنيهما حق المعرفة ، أن يقللا من الذرية ، حتى يستطيعا أن يكفلا لأبنائهما قدرا رفيعا من التربية والتعليم — وحتى يتذوقا لذة الحياة المستقرة الهادئة ، في مأمن من الأزمات المالية التي تفسدرونق العيش وتقفز بالمرء الى طور الكهولة قبل الأوان .

ولا يقل عن هذه العوامل أثرا ضعف نفوذ رجال الدين على الطبقات المستنيرة التي تستطيع أن تفهم نصوص الدين والشريعة فهما صحيحا . فلم يعد أمثال هؤلاء يأتمرون بأمر رجال الدين ويطيعونهم طاعة عمياء دون مناقشة واقتناع كما كان الحال في القرون الوسطى والقديمة . بل أصبحوا يطلبون أن تقدم الأدلة والبراهين التي تثبت أن ضبط النفس من الأمور التي حرم الله . وقبلها يستطيع رجال الدين أن يأتوا بها .

تحرير الفصل من الوجهة الصحية

يقول المعارضون في تحديد النسل ألا ضرر مطلقاً على المرأة من كثرة النسل لأن الطبيعة قد هيأتها لهذا الغرض . فلا يجب أن نقاوم عمل الطبيعة ونحرم المرأة من الإكثار من الذرية وقتما تجب . وكيفما تجب . . غير أن الواقع غير ذلك في الحيوان والإنسان على السواء . فالنحلة مثلاً تفتج في السنة الأولى والثانية إنتاجاً قوياً حينئذ . ولكنها تضعف بعد ذلك ويضعف إنتاجها . ولذا يستبدلون بها غيرها . كذلك تسوء صحة المرأة وتنتابها الأمراض كلما أسرفت في الذرية . تقول ماري ستوبس Dr. Mary Stopes إن تقرير مصلحة الصحة الانجليزية في سنة ١٩١٩ يدل على أن كثيرات من بين السبعين ألفاً من النساء اللاتي ولدن في هذه السنة تأثرن أثناء الحمل وفي الولادة بحيث أصبحن غير صالحات للحمل بعد ذلك . كذلك تدل الأبحاث الطبية الحديثة على أن كثرة الولادة قد تنشأ عنها أورام سرطانية في الرحم تنتهي بالوفاة . وبغض النظر عما يقوله الأطباء فإن في إمكان كل فرد منا أن يلاحظ في نطاق أسرته ما يقاسيه النساء أثناء الحمل والرضاعة ، وما يبذلن من جهد وعناء في تربية الأولاد والعناية بهن أثناء المرض مما يؤثر تأثيراً سيئاً في صحتهن ، ويؤدي إلى ذبول جمالهن وسرعة انحدارهن نحو الشيخوخة . ولذا كان الواجب على كل زوجين أن يحددا نسلهما بما يتفق مع الصحة العامة للأولاد والأم . ومن المستحسن أن تكون

الفترة بين كل ولادتين ثلاث سنوات أو أربع . تتمكن الأم خلالها من استعادة صحتها والعناية بطفلها حتى يصل إلى مرحلة تمكنه من العناية بنفسه إلى حد ما بحيث لا يحتاج إلى عناية أمه إلا قليلا . وبذلك تستطيع الأم أن تتحمل أعباء الطفل الجديد حملها وولادة وترية . وسهرا على صحته . فتقل أمراض النساء وتتضاءل نسبة الوفيات بين الأطفال الذين يموت أكثرهم نتيجة إهمال في التربية الصحية .

على أننا نجد من الواجب أن نشير هنا إلى أن عدم انتشار الثقافة الصحية الخاصة بتحديد النسل يدفع الكثيرات من الأمهات إلى استعمال عقاقير ضارة بالصحة يروجها الدجالون وأدعياء الطب كما تروجها الشركات التجارية التي ترمى إلى الكسب فقط . . ونحن نرى أنه ما دام تحديد النسل حقيقة واقعة تمارسها أكثر الأسر فمن المستحسن حفظا للصحة العامة أن تنور الأذهان إلى خير الأساليب الصحية التي تفي بهذا الغرض مع عدم المساس بصحة الأمهات .

والأكثر من هذا أن تحديد النسل على هذه الصورة أقرب إلى الإنسانية وأقل ضرراً بصحة الأم من الاجهاض ، تلك العملية التي يلجأ إليها الكثيرات من النساء مع ما فيها من خطورة على حياتهن .

تحرير الفصل وعملهم في تحسين الذرية

هناك طائفة من مجبذى تحديد النسل ينادون بوجوب تشجيع الطبقات الفقيرة على الحد من ذريتهم حتى لا تمتلئ الأمة بالعناصر الرديئة . وهؤلاء قد هالهم تناقص نسبة الموالدين الأسر الغنية بعكس الطبقات الدنيا ، مما ينشأ عنه حتما نقص في أصحاب الكفايات الذين يشغلون المراكز العليا في الهيئة الاجتماعية ويعتبرون قادة الفكر والمسيرة لدفة الشؤون السياسية .

وللتطرفين من هؤلاء نظرية تقول إن الصفات الخلقية والعقلية للأطفال تتوقف إلى حد كبير على صفات الوالدين ، فالجرمون ينجبون المجرمين وضعاف العقول يورثون أطفالهم ضعف العقل وهكذا . وهم لذلك يرون أن مكافحة هذا الخطر تقتضى أن تشرف الدولة على الزواج إشرافا دقيقا بحيث تحول دون زواج أصحاب الخلق الاجرامى والأمراض الخطيرة . أو بعبارة أخرى ينادى هؤلاء بوجوب تحسين نسل الإنسان بمثل الطرق التى تتبع فى تحسين نسل الطيور والحيوانات . كالدجاج والكلاب والخيول .

ولكن رغم أن هذه النظرية تبدو معقولة لأول وهلة إلا أنها فى الواقع خاطئة من أساسها . فأولئك الذين يهتمون بتحسين نسل الطيور والحيوان يوجهون اهتمامهم إلى المميزات الجسمية فقط ، على حين أن الراغبين فى رفع مستوى ذرية الإنسان يقصدون الناحية الخلقية

والعقلية لا الناحية الجثمانية . فاذا عرفنا أن البحوث العلمية الحديثة قد أثبتت أن الصفات العقلية والخلقية لا تكاد تورث بل تتوقف على البيئة التي ينشأ فيها الطفل تبينا بسهولة وجه الخطأ المنطقي في هذه النظرية .

والحقيقة هي أن الطفل عند ولادته يقبل التشكل إلى حد كبير جدا وفق البيئة التي يعيش فيها ، فاذا أنجب موسيقى ولدا وأصبح هذا الولد عازفا ماهرا ، فما ذلك إلا لأنه قد عاش في وسط موسيقى لا لأنه قد ورث الملمكة الموسيقية عن أبيه . والطفل الزنجي إذا نقل بعد ولادته الى انجلترا أصبح بعد فترة قصيرة كأطفال الانجليز من حيث العادات والخلق — وعلى هذا فأبناء المجرمين لا يرثون عن والديهم نزعة الاجرام بل يتشبعون به بالتقليد والممارسة . فإذا أرسل أمثال هؤلاء إلى الاصلاحيات منذ نعومة أظفارهم شبوا على عادات حميدة تختلف كل الاختلاف عن عادات آبائهم . لذلك نستطيع أن نقرر أن أثر البيئة يفوق إلى حد بعيد عامل الوراثة من ناحية المميزات العقلية والخلقية — أما الصفات الجثمانية في الانسان تكون البشرة وملامح الوجه فهي وراثية ولا جدال في ذلك .

على أن هذا لا يمنع من أن تحتم الدولة إجراء الكشف الطبي الدقيق على راغبي الزواج بحيث تحول دون زواج أصحاب الأمراض التناسلية التي تنتقل بالوراثة حتى يتم شفاؤهم .

أما أن نشجع تحديد النسل بين الطبقات الجاهلة والفقيرة بدعوى أن هؤلاء يورثون الجهل والفقر لأنهم لهذا هذيان ومغالطة ، لأن علاج هذه الحال لا يجيء بمنع الذرية بل بانتشال هذه الطبقة من وهدة الجهل والفقر .

* * *

تحرير الفصل من الموجهة الاقتصادية

في سنة ١٧٩٨ أصدر الكاتب الانجليزي توماس روبرت مالتس Thomas Robert Malthus كتابا ملؤه التشاؤم من مصير العالم إذا طردت الزيادة في نسبة المواليد . وقد لخص رأيه في أن التناسل يتبع في سيرة متوالية هندسية أساسها العدد (٢) على هذه الصورة : — ٢ — ٤ — ٨ — ١٦ — ٣٢ وهكذا ، بينما يتبع إنتاج المواد الغذائية متوالية حسابية أساسها العدد (١) أى يكون على هذه الصورة : — ١ — ٢ — ٣ — ٤ وهكذا . وقد قرر هذا الرجل أن العالم يبلغ الضعف كل خمسة وعشرين سنة . وعلى هذا الأساس كان يرى أن العالم سينتحر جوعا إذا ظل على هذا المنوال من التضخم . ولذا كان ينصح بوجوب تأخير الزواج أو التعفف الجنسي لمن استطاع إلى ذلك سبيلا .

ولقد قام أتباع هذا الكاتب من بعده يرددون نفس النغمة ويقولون إن علاج الفقر الناجم عن قلة المواد الغذائية لا يكون إلا

بتحديد النسل والاقبال من الذرية بقدر المستطاع . وبذلك يرتفع مستوى المعيشة .

وأكبر خطأ وقع فيه هؤلاء وغيرهم من مجذى ضبط النسل كوسيلة لتجنب خفض مستوى المعيشة ، هو أنهم خلطوا بين نقص القدرة الشرائية عند الأفراد ونقص الانتاج الزراعى العالمى . فكأنوا يقصدون الأول إذ يتكلمون عن الثانى . وقد أثبتت الأيام أن هذا التشاؤم لم يكن فى موضعه . لأن الانتاج العالمى لم يكن بطيئاً كما كانوا يظنون بل على العكس نرى أسواق العالم مغمورة بالمنتجات الزراعية التى طالما أتلفها أصحابها أو طرحوها فى البحر إذ عجزوا عن تصريفها ، ورأوا أن فى بقائها تأثيراً سيئاً على الأسعار . . . والواقع أن العالم فى مقدوره أن ينتج من المواد الغذائية ما يكفيه ويزيد ، سواء أحدد الناس نسلهم أم أطلقوه . ووجه الخطأ أن هذا الانتاج لا يحدده الاحتياج بقدر ما تحدده الرغبة فى الربح - كما أن القوة الشرائية عند الأفراد والأمم ليست موزعة توزيعاً عادلاً . فكما أن الفرد فى الأمة الواحدة يثرى على حساب مائة فرد ، كذلك تثرى الدولة على حساب غيرها من الدول الأخرى - وما الحروب الحديثة إلا نتيجة حتمية للتصادم الاقتصادى بين الأمم الصناعية وتنافسها على الأسواق التى تستطيع أن توزع فيها منتجاتها الزراعية والصناعية .

وقد يتبادر إلى الذهن أن نقص نسبة المواليد في الدول الغربية راجع إلى ذبوع وسائل ضبط النسل بها وأخذها بنظرية مalthus وأشياءه . غير أن هذه الفكرة تخطئها الاحصاءات . ففي هولندا التي تعتبر أقدم الأمم الأوروبية استعمالاً لوسائل تحديد النسل وأكثرها تسامحاً فيها بل وتشجيعاً لها ، تبلغ نسبة المواليد ٢٣,٨ في الألف بينما هي في فرنسا ١٨,٨ وفي السويد ١٦,٩ ، مع أن حكومة هولندا اعترفت بهذا النظام منذ ١٨٩٥ ، ولم تمنع في قيام المستوصفات الخاصة بهذا الغرض في جميع أنحاء البلاد . على حين أن فرنسا والسويد تعتبران كل محاولة لضبط النسل أو التشجيع عليه جريمة يعاقب عليها القانون .

وهنا لا بد لنا أن نكشف الستار عن الأسباب الحقيقية التي يرجع إليها تدهور نسبة المواليد في الدول الأوروبية والأمريكية . أي تلك الدول التي أخذت بأسباب المدنية الغربية الحديثة ، وعدم تدهوره في الأمم الشرقية وغيرها من الأمم التي لم يطغ عليها الترف العصري .

يرجع نقص نسبة المواليد في المجتمعات الأوروبية والأمريكية إلى الأسباب الآتية : —

- ١ — شيوع العزوبة والتأخر في الزواج .
- ٢ — العجز التناسلي أو ضعف الخصوبة الجنسية .

٣ - ذبوع العقم عند الرجال والنساء .

٤ - الإجهاض وضبط النسل .

أما عن السبب الأول فالثابت أن النساء والرجال على السواء يتأخرون الآن في زواجهم الى ما بعد الثلاثين من العمر . وهذا راجع الى طول مراحل التعليم والى صعوبة الحصول على عمل يطمئن فيه الرجل على مستقبله كعائل أسرة قبل هذا السن . ولما كانت المرأة اكثر ما تكون خصوبة جنسية في سن العشرين، ثم تقل خصوبتها بعد ذلك حتى تكاد تتلاشى في سن الخمسين ، كان كل تأخير في زواج المرأة من شأنه تقليل ذريتها . وقد دل إحصاء أجرى في بلاد السويد من سنة ١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٠ على أن النساء اللاتي يتزوجن بين العشرين والخامسة والعشرين يقل نسلهن عن يتزوجن قبل هذه السن بمقدار ١٧ ٪، ومن يتزوجن بين الخامسة والعشرين والثلاثين ٢٠ ٪، ومن يتزوجن بعد الأربعين ٤٤ ٪ .

يضاف الى هذا أن زيادة عدد الفتيات عن الرجال سواء كان ذلك راجعا الى عمل الطبيعة نفسها أو الى الحروب التي تفنى الرجال دون النساء قد أدى الى بقاء كثيرات من الفتيات دون زواج، وشجع الكثيرين من الرجال على عدم الزواج اكتفاء بما يتخلل حياتهم من لهُو غير برىء لا يصحبه نسل في أكثر الأحوال .

أما عن السبب الثاني فقد أثبتت التجارب العلمية التي أجريت على

بعض أنواع الحيوان كالفرأخ والكلاب والطيور أن قدرتها التناسلية تقل إذا نقلت من حالة البداوة إلى حالة أرقى وأكثر عناية . ولقد تعرض الانسان إلى مثل هذه المؤثرات خلال خروجه من حالة الهمجية إلى حالة المدنية . وهو في العصور الحديثة أكثر انغماساً في الترف من أى عصر مضى .

ومن الثابت أن المرأة القديمة كانت أكثر خصوبة من المرأة الحديثة . بل إن ولادة طفلين أو ثلاثة في المرة الواحدة كانت أكثر حدوثاً منها الآن . لهذا تتناسب الخصوبة الجنسية تناسباً عكسياً مع درجة الترف والنعيم التي يعيش فيها الانسان . ويعزز هذه الظاهرة الآن كثرة أطفال الطبقات الفقيرة التي تعيش في القرى في منأى عن المدنية الحديثة وقلة أبناء الطبقات الغنية التي تعيش في جو متكلف وتنغمس في الملذات التي تلتف الأعصاب وتضعف الحيوية . وكلنا نسمع بأسر مصرية ريفية يبلغ عدد أطفالها العشرة والخمسة عشر . بينما لا يزيد عدد أبناء أغنيائنا عن الثلاثة أو الأربعة .

وقد دل إحصاء سنة ١٨٩٠ في فرنسا على أن مليونين من المتزوجين بدون ذرية ، $\frac{2}{3}$ ذوو طفل واحد ، ٢,٣٠٠,٠٠٠ ذوو طفلين ، $\frac{1}{3}$ ذوو ثلاثة أطفال ، ومليوناً واحداً ذواً أكثر من ثلاثة أطفال . وهذا يبين في جلاء ووضوح أن المدنية الحديثة وما يصحبها من تعقيد في الحياة ومعيشة في مدن مزدحمة بالسكان لا تتمتع بأشعة الشمس أو

الهواء النقي إلا قليلا ، وما تفرضه على الناس من قيود ، وما تجره في أذيالها من انتشار المسكرات والمخدرات واحتباس في ثنايا الحانات وأما كن الرقص — كل هذا يقلل من قدرة الرجل والمرأة على التناسل . أما شيوع العقم فهو أيضا من نتائج المدنية الحديثة إلى حد كبير لأن العلم الحديث وتقدم أساليب العناية بالصحة . رغم الخدمات التي يؤديها للجمع بوجه عام ، يساعد على الحياة أطفالا يولدون ضعاف الأجسام مصابين بكثير من العاهات . ولولا العناية بهم — عناية تحول دون موتهم ولكنها لا تقوم أجسامهم — لما توا في دور الطفولة أو بعدها بقليل — وهؤلاء ، ولو أنهم أحياء ، إلا أنهم لا يصلحون كأزواج أو زوجات قادرين وقادرات على التناسل . وحتى إذا تناسلوا كانت ذريتهم ضعيفة معتلة الصحة .

أما الاجهاض فالاحصاءات عنه نادرة جدا لأن هذه العملية تعتبر جريمة في أكثر دول العالم ، وليس من المعقول والحالة هذه أن ينقدم إنسان إلى القضاء يشكو نفسه — ولهذا فالأرقام دون الواقع بكثير ، والحقيقة هي أن هذه العملية كثيرة الحدوث جدا ، وخصوصا في الطبقات الوسطى والغنية التي يستطيع أفرادها الانجاء إلى الأطباء لإجراء هذه العملية .

وأخيرا يأتي تحدي النسل . وهو وإن كان له بعض الأثر في نقص نسبة المواليد إلا أنه لا يكفي وحده لتفسير هذا النقص الكبير

في العصر الحديث إذا قورن بالعصور السابقة .

على أن ضبط النسل من الوجهة العملية من الأمور التي لا تكاد تضبط . لأن أكثر العقاقير المستعملة في هذه العملية من الأنواع التجارية البحتة التي لم يراع في صنعها الدقة الطبية بل قصد بها مجرد الزيج . ويستطيع كل من مارس هذا الأمر من المتزوجين أن يذكر أن الحمل قد حدث رغم استعمالها . وقد قرر الثقة في هذا الموضوع أن استعمال وسيلة واحدة لا يأتي بالنتيجة المطلوبة . وأنه ، لكي يكون منع الحمل مؤكداً ، يجب أن يحتاط الرجل من جانبه وتحتاط المرأة من جانبها . وفي هذا إرهاق كبير وإقلال من المتعة الجنسية قلما يرضاه لنفسه أحد الزوجين أو الآخر . وإذا قبله مرة رفضه مرات . فإذا علمنا أن جرثومة واحدة تتخطى الأسوار وتمر بسلام تكفي للتلقيح تبيننا أن الكلام عن تحديد النسل شيء وتطبيقه شيء آخر .

ومن الطريف في هذا الموضوع أن إحدى الهيئات الانجليزية أجرت استفتاء بين المتزوجين عن عدد أطفالهم . فتلقت ٣١٦ إجابة منها ٢٤٢ من أزواج يستعملون وسائل تحديد النسل ، ٧٤ ممن لا يستعملون فكان متوسط عدد أطفال الطائفة الأولى ٢,٧ والثانية ٢,٨٨ . وقد أجرت هيئة أخرى استفتاء مماثلاً وتلقت ٤٧٧ إجابة منها ٢٨٧ من أسر تحدد النسل . فكان متوسط عدد أطفالها ٢,٤ . أما الأسر الأخرى فكان المتوسط فيها ١,٦ .

وقد أسفر استفتاء ثالث عن نتيجة مماثلة للاستفتاء الثاني إذ كان $\frac{1}{8}$ ٣ لمن يضبطون نسلهم ، $\frac{1}{4}$ ٢ لمن لا يتحكمون فيه .
من هذه الحقائق كلها نستنتج أن الضجة التي يثيرها حول تحديد النسل مجذوه والمعارضون فيه هي ضجة كلامية ليس لها في عالم الواقع إلا أثر ضعيف .

وقصارى القول أن تحديد النسل مسألة شخصية بحتة ، ومن الأمور التي يجب أن يترك البت فيها للزوج وزوجته . فإذا رأيا أن ظروفهما الاقتصادية والاجتماعية لا تتفق مع كثرة الذرية فليحاولا تحديد النسل إذا استطاعا إلى ذلك سبيلا ، وعليهما أن يتخيرا من الوسائل تلك التي لا تعود عليهما بالضرر — أما تدخل الدولة أو رجال الدين فما هو إلا صرخة في واد ونفخة في رماد .

نقص نسبة المواليد وعملاقهم بالزيادة المطلقة للأساطير

لا تتوقف الزيادة المطلقة للسكان على زيادة نسبة المواليد فقط بل على تناقص نسبة الوفيات . إذ من الجائز أن تكون نسبة المواليد مرتفعة في الوقت الذي تكون نسبة الوفيات أكثر ارتفاعا . وفي هذه الحالة يقل عدد السكان . فالمهم إذن هو عدد من يمتنون على قيد الحياة ، أو الفرق بين نسبتي المواليد والوفيات .

وقد كانت نسبة المواليد في دول أوروبا الغربية في سنة ١٨٧٣

تتراوح بين ٢٥ ، ٣٨ في الألف فهبطت في سنة ١٩٣٣ إلى ما بين ١٤ ، ٢٠ . وفي نفس المدة هبطت نسبة الوفيات من ١٨ — ٢٨ إلى ١٠ — ١٦ .

وهذه الظاهرة المزدوجة ليس لها نظير في التاريخ . وإن كانت تدل على شيء فأنما تدل على أنها مظهر من المظاهر المتعددة للمدنية الغربية الحديثة .

أما نقص نسبة المواليد فقد بينا أنها ترجع في المحل الأول إلى ضعف درجة الخصوبة في النساء والرجال وإلى شيوع العقم بينهم . ثم إلى تأخير الزواج وذيوع العزوبة ويحىء بعد ذلك عامل الاجهاض وضبط النسل . ولعل القارئ قد تبين مدى ارتباط هذه العوامل كلها بنوع الحياة العصرية التي يعيشها الآن سكان أوروبا وأمريكا . ووضح له أنه كلما أمعن الانسان في الحياة الصناعية المتكلفة ضعفت قدرته على النسل .

وأما نقص نسبة الوفيات وبخاصة وفيات الأطفال ، فهو كذلك من نتائج الرقي الاجتماعي والنهوض الفكري — فانتشار الثقافة الصحية بين الناس ، وتقدم وسائل مكافحة الأمراض المختلفة وقيام الهيئات المتعددة لمساعدة الأسرة على تأدية وظيفتها — كل هذه قد صاحبت المدنية الحديثة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، وأدت ولا تزال تؤدي ، إلى نقص الوفيات وعلى الأخص بين الأطفال .

وهذا التقصير المستمر في نسبة الوفيات رغم اقترانه بما يماثله في نسبة المواليد كان من العوامل الهامة في زيادة عدد سكان أوروبا من حوالى ١٧٥ مليوناً من سنة ١٨٠٠ إلى ما يقرب من ٤٥٢ مليوناً في سنة ١٩١٤ .

وفي مصر كان متوسط نسبة المواليد ٤٣,٤ في كل ألف من السكان قبيل نشوب الحرب الحالية أى أكثر من ضعف النسبة في دول أوروبا — كذلك كانت نسبة الوفيات فيما بين سنة ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ ، ٢٧,١ في كل ألف من السكان في المتوسط أى ضعف النسبة في أوروبا . وهذا يفسر لنا الزيادة المستمرة في عدد سكان مصر بمعدل يفوق بكثير نظرائه في دول أوروبا وأمريكا . ويعزز ما ذهبنا إليه من أن الحياة بين أحضان الطبيعة تعمل على زيادة الخصوبة الجنسية في الرجل والمرأة .

والواقع أن ارتفاع نسبة المواليد في مصر ترجع في المحل الأول الى خصوبة المرأة المصرية التي تساوى مرتين ونصف مثيلتها عند المرأة الانجليزية والفرنسية . ومرتين عند المرأة الهندية ومرة ونصف عند اليونانية - كما أن متوسط سن الزواج في مصر يقع بالنسبة للرجل والمرأة في أكثر فترات العمر خصوبة بين العشرين والخامسة والعشرين ، ومعنى هذا أن المرأة المصرية تتمتع بالقدرة التناسلية فترة طويلة . أى

من سن العشرين الى الخمسين تقريبا . ويمكن أن نضيف الى هذه العوامل أن المصريين وأكثرهم من أهل الريف لا يميلون إلى العزوبة . كما أن عدد الإناث لا يكاد يزيد كثيرا عن عدد الذكور . ولذا فقلما نجد فتاة بلغت الثلاثين دون زواج ، بعكس الحال في كثير من دول أوروبا حيث يكثر عدد العوانس .

ويجب ألا ننسى كذلك أثر تعدد الزوجات في رفع نسبة المواليد عندنا . ونحن نقصد بتعدد الزوجات هنا أن كثيرين من المصريين يتخذون لأنفسهم أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد لمجرد الرغبة في ذلك . كما أن العادة قد جرت أن الرجل إذا وجد زوجته عاقرا فانه في أكثر الأحيان يطلقها ويتزوج من أخرى ، أو يتخذ زوجة ثانية الى جانب زوجته الأولى ، كي ينجب أطفالا . وعلى هذا فقلما نجد أسرة دون ذرية .

أما تحديد النسل فألى جانب أنه أقل العوامل أثرا في خفض نسبة المواليد كما قدمنا ، فانه نادر الحدوث في الريف المصرى حيث يعيش أكثر سكان القطر . وأن كان له وجود فبين الطبقات الثرية والمتوسطة من سكان المدن . وفي هذه الحالة تكون النسبة ضئيلة جدا لا تؤثر في المجموع .

وارتفاع نسبة الوفيات في مصر وعلى وجه خاص بين الأطفال الرضع حيث تبلغ ١٦٣ في الألف أى أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة

فى انجلترا وكثير من دول أوروبا ، فإنها ترجع إلى سوء الأحوال الصحية بين الطبقات الفقيرة فى القرى والمدن . اذ ليس هناك أدنى شك فى أن أكثر المصريين يعيشون فى ظروف اجتماعية واقتصادية بعيدة كل البعد عن مقومات الصحة . فالفقر والجهل قد تكاثفا فى مصر على إحداث أخطر الأضرار بالصحة العامة . وبذلك تفقد الأمة المصرية كل سنة عددا كبيرا من أطفالها . وهذا أبشع نوع من الإسراف إذ يتناول التبذير فى مادة الحياة نفسها .

ومعالجة هذه الحال تتطلب من الحكومة والشعب بذل أكبر الجهود ومهما صرف من مال فى سبيل ذلك فإنه قليل إذا قورن بالنتائج الطبية التى تحصل عليها الأمة من الاحتفاظ بحيوية أبنائها .

نحمد ير الفسل من الوجهة العملية

لما كان المجال لا يتسع للكلام عن هذه الناحية فإننا ننصح القارىء بقراءة أحد الكتب الآتية ، وهى قد عالجت الموضوع علاجا مسهبا :

1. Birth Control Methods. By Dr. Norman Haire.
2. The Truth about Birth Control. By George Ryley Scott.
3. Wise Wedlock. By Dr. Courtenay Beale.

المشكلة الثالثة

تفاعل الأسرة الحديثة

ينبأ في الباب الأول من هذا الكتاب أن الأسرة في العصور القديمة والوسطى كانت وحدة اجتماعية متماسكة الأجزاء يسيطر عليها الأب وله على أعضائها واجب الطاعة المطلق. وذكرنا كذلك أن الأسرة كانت هي المجتمع الصغير الذي ينظم حياة الأفراد من الناحية الدينية والاقتصادية والثقافية. أو بعبارة أخرى كان أفراد الأسرة يلتمسون الرزق واللعب وشتى نواحي النشاط داخل نطاقها. ولذلك كان ارتباط أعضاء الأسرة بعضهم ببعض قويا تدعمه الظروف الاقتصادية والتقاليد والعرف.

أما الأسرة الحديثة فرغم ما كسبته من مزايا وما أصابته من تقدم وتححرر فقد تسربت إليها عوامل التفكك والتداعي. وهذه ناحية من نواحي النقص تستلفت النظر وتدعو إلى الأسف.

وأهم مظاهر هذا التفكك والتداعي في بناء الأسرة الحديثة شيوع الطلاق في المجتمعات الأوروبية والمجتمعات التي أخذت بأسباب المدنية الغربية... صحيح إنه في كثير من الجماعات المتأخرة كان العرف يخول للرجل أن يطلق امرأته لأسباب معينة كاشتغالها بأعمال

السحر أو عدم قدرتها على الطهي دون أن يكون للرأفة نفس الحق .
 وصحيح كذلك أن الرجل من العبرانيين القدماء كان له أن يطلق امرأة
 ويعطيها كتاب الطلاق - وبالمثل كانت هذه العادة سائدة في روما
 القديمة أبان عصر الجمهورية - غير أن المجتمعات الأوروبية التي اعتنقت
 النصرانية قد نبذت هذه العادة القديمة ، وكان لها من النواهي الدينية
 والروابط الاجتماعية والاقتصادية ما يحصر الطلاق عندها في أضيق
 نطاق ، إن لم يحرمه تحريما تاما . ولهذا لم تكن هذه الظاهرة لتثير
 مشكلة اجتماعية إلا في العصر الحديث .

ففي إنجلترا بلغ عدد حالات الطلاق التي رخص بها في سنة ١٩٢٨
 ٤٠١٨ . وهذا الرقم الذي زاد كثيرا عن السنوات السابقة قد هال
 القوم إلى درجة أن كثيرا من أمهات الجرائد قد أشارت إليه بأنه
 فضيحة قومية . وفي نفس السنة كان عدد حالات الطلاق في الولايات
 المتحدة ١٩٥,٩٢٩ - وفي سنة ١٩٣٢ كانت نسبة الطلاق في النرويج
 ٣٢,٨ في كل مائة ألف من السكان ، وفي السويد ٣٨,٥ ، وفي بلجيكا
 ٣٠,٨ . . . أما في ألمانيا فقد كانت في نفس السنة ٦٤,٨ ، وفي فرنسا
 ٥١,٨ ، وفي النمسا ٩٤ ، وفي سويسرا ٧٤,١ .

فاذا أحصينا نسبة الطلاق في إنجلترا وفي الولايات المتحدة إلى
 عدد السكان وجدناها في الأولى حوالي ١٠,٥ وفي الثانية حوالي
 ١٦١ لكل مائة ألف . أي أن إنجلترا تعتبر أقل دول أوروبا طلاقا

بينما تعتبر الولايات المتحدة أكثر دول العالم الذى اصطبغ بالمدينة الغربية من هذه الناحية . وتنافسها روسيا السوفيتية فى هذا المضمار فى بعض السنوات .

اما فى مصر فقد كانت نسبة الطلاق فى المحافظات والمديريات فى سنة ١٩٣٤ — ١٢,٤ لكل ألف من السكان أو ١٢٤٠ فى كل مائة ألف وعندما عمم الاحصاء فى سنة ١٩٣٥ بحيث شمل كل القطر هبطت نسبة الطلاق الى ٦,٩ فى الألف أو ٦٩٠ فى كل مائة ألف - وعلى هذا الوضع تكون نسبة الطلاق فى مصر أكثر من أربع مرات مثلتها فى الولايات المتحدة التى تعتبر على رأس القائمة بين أمم العالم الممدن ..



ولقد اختلفت وجهات نظر الدول وقوانينها نحو الطلاق . ففي إيطاليا وأيرلندا وسائر العالم الكاثوليكي يحرم الطلاق بتاتا ولو أنهم فى بعض الظروف يحكمون ببطلاق عقد الزواج إذا اتضح أن أحد الشريكين قد خدع الآخر كأن تكون الفتاة غير عذراء أو يكون الزوج فاقدا للحاسة الجنسية .

وفى أكثر دول أوروبا والامبراطورية البريطانية يعتبرون عقد الزواج غير قابل للحل . غير أنهم يرخصون بالطلاق إذا طلبه أحد الشريكين وأثبت أن الآخر قد ارتكب نحوه جرائم معينة . وفى النرويج

والسويد والدانيمرك واليابان والصين — يعتبر عقد الزواج كأي تعاقد آخر يمكن فسخه إذا وافق الطرفان على ذلك . وفي روسيا السوفيتية يرخص بالطلاق إذا طلبه أحد الشريكين .

أما في الدول التي تدين بالإسلام فقد أباحت الشريعة الطلاق ولكنها بغضت فيه لما قد يترتب عليه من الجفاء الذي نهى الدين عنه على أن الشريعة رأت إجراء التحكيم قبل الطلاق ليتروى كل من الزوجين فيه قبل الإقدام عليه . فقد جاء في القرآن الكريم : —

« وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها . إن يريدوا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » .

وعدد الطلاق ثلاث طلقات ولا بد أن يكن متفرقات . فقد جاء في المرسوم بقانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ أن الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة . ولا يقع طلاق الزوج إلا إذا كان بالغاً عاقلاً . ويقع الطلاق باللفظ وبالكتابة وبالإشارة من الآخرس إذا كانت تدل على قصد الطلاق .

والآن نعرض للأسباب التي أدت إلى شيوع الطلاق وما يتبعه من انحلال الأسرة في الدول التي اقتبست المدنية الغربية بعد أن كانت هذه الظاهرة في حكم العدم تقريبا في العصور الوسطى .
هناك عاملان هامين وصلا بالأسرة إلى هذا الوضع . أما الأول

فهو أن الأسرة في العصور التي سبقت الثورة الصناعية كانت تواجه العالم كوحدة اقتصادية يعتمد كل عضو من أعضائها على سائر أفراد الأسرة في حياته ورفاهيته . وكانت المرأة على الأخص تعلم أن الرجل قوام عليها وتعتقد أن كيانها الاقتصادي والاجتماعي وقف على إرادته، وأنه ليس لها إلا أن تختار بين الزواج أو التهرب في أحد الأديرة لهذا كانت تخضع لزوجها كل الخضوع وتحاول قدر الطاقة أن تنسى إساءته أو تناساها . ولا تفكر في التخلص من الزواج سواء كانت سعيدة أو بائسة . إذ لم يكن أمامها غير الزواج سبيلا إلى الاستقرار المادي . أما في العصر الحديث فقد أصبحت المرأة قادرة على الكسب خارج نطاق الأسرة وأصبح لها وجود اقتصادي معترف به . وبهذا تلاشى عامل الضرورة الاقتصادية الذي كان يضطرها إلى الخضوع لزوجها حتى في أسوأ الظروف وأقساها عليها . فإذا شعرت المرأة بأن زوجها يشتط في معاملته لها ثارت عليه وحاولت التخلص منه واتجهت إلى ميدان العمل تبغى فيه رزقا . ولقد صحب هذا التحرر الاقتصادي تحرر اجتماعي لا يقل عنه أهمية . وهو أن المجتمع لم يعد ينظر إلى هذا التحول في سلوك المرأة نظرة السخط السابقة بل أصبح يعطف عليها إلى حد كبير ويقدر الظروف التي تدفعها إلى التخلص من زواج يجر عليها الشقاء والتعس .

أما العامل الثاني فهو أن الزواج قد طفر في الدول التي شملتها

المدينة الغربية من حالة يفرض فيها الزواج على الرجل والمرأة فرضاً إلى حالة ترك فيها الحبل على الغارب، وأصبح فيها الزواج فصلاً ختامياً من رواية غرامية عنيفة. والغرام من خصائصه أن يجرف الشاب والفتاة في تياره ويغمرهما غمراً. فيسارعا إلى الزواج دون تبصر ودون تقدير لتلك العوامل التي يجب توفرها لتحقيق السعادة الزوجية. فإذا ما أفاقا من نشوة الحب وتجسمت أمامهما حقائق الحياة، عوتبتنا أن أسس زواجهما كانت واهية سارعا إلى الخروج من المأزق لا يردعهما رادع اجتماعي، ولا تقف في سبيلهما ضرورة اقتصادية ملحة.

وهناك عامل ثالث قد يكون ذا أثر في شيوع الطلاق في الأمم المسيحية وهو أن القرن السادس عشر قد شهد ظهور مذاهب مسيحية غير المذهب الكاثوليكي الذي كان سائداً إلى ذلك الحين في أوروبا. وقد قام أئمة هذه المذاهب مثل مارتين لوتر وكلفن بتفسير آيات الانجيل تفسيراً مغايراً لتفسير الكنيسة الكاثوليكية. ومن أهم نتائج هذا التفسير الجديد أنه أوجد فرجة للطلاق لم يكن لها وجود من قبل. فالكنيسة الكاثوليكية كانت ولا تزال تحرم الطلاق بتاتا استناداً إلى الآية المعروفة: —

« في البدء خلق الله ذكراً وأنثى. وما جمعه الله لا يفرقه الإنسان، فجاءت المذاهب الجديدة بمسوغات تبرر الطلاق في بعض الظروف

كان تكاب الزوجة لجريمة الزنا مستندة إلى الآية القائلة : —

« لا تطلق المرأة إلا لعلّة الزنا . ومن تزوج بمطلقة فقد زنا بها ،
أو كأن تكون المرأة عقيماً . وفي هذا استشهدوا بقول المسيح عليه
السلام : « الشجرة التي لا تثمر تقطع وتطرح في النار » .

وعلى هذا ضعف سلطان الكنيسة الكاثوليكية وأصبحت المجتمعات
التي اعتنقت المذاهب الجديدة كالبروتستانتية في حل من الوازع الديني
إلى حد كبير .

هذه الأسباب الثلاثة بمجتمعة تفسر إلى حد كبير اقتران المدنية
الغربية في العصر الحديث بكثرة حوادث الطلاق وتفكك الأسرة ،
حتى قال بعض المتطرفين في التشاؤم إن الأسرة في طريقها إلى الانحلال
السريع . وهم يقررون تعزيزاً لرأيهم ، أن أفراد الأسرة الآن أصبحوا
يلتمسون مسراتهم ونشاطهم الاجتماعي خارج نطاقها ، بالانضمام إلى
عضوية الهيئات المختلفة من رياضية وثقافية ومهنية وغيرها من شتى
الهيئات التي يستطيع المرء أن يقضى في رحابها أكثر أوقات فراغه
وبذلك يضعف مركز الأسرة .

غير أننا نرى أن هذه المبالغة في التشاؤم ليس لها ما يبررها لأن
الأسرة هي النظام الوحيد الذي يستطيع أن يحقق للإنسان رغباته
الجنسية ويروى ظمأه نحو الذرية وتعطشه إلى الحياة الهادئة المستقرة ،
ومهما كان من تعدد الهيئات والنقابات التي يرتبط بها الفرد فإنها تخدم

أغراضا اجتماعية أو اقتصادية معينة لاتتعارض مع وظائف الأسرة وأغراضها ، بل على النقيض قد تساعد على تأدية هذه الأغراض . ولعل أهم ما يستوقف النظر فى موضوع الطلاق فى العالم الغربى ذلك التفاوت الكبير بين الحالة فى إنجلترا والولايات المتحدة ، لأن النسبة فى الدولة الأولى تافهة جدا إذا قيست بالنسبة فى الثانية . وتعليل ذلك فى نظرنا أن الولايات المتحدة دولة مكونة من أجناس متعددة يختلف بعضها عن البعض فى الميول والعادات إلى حد كبير ، مما يدعو إلى قلة الانسجام بين الزوجين إذا كان كل منهما ينتمى فى الأصل إلى جنس مختلف عن الآخر كأن يكون أحدهما من أصل لاتينى والآخر من أصل سكسونى . هذا ويجب ألا ننسى أن الأمة الانجليزية أمة محافظة تحترم تقاليدها القديمة ، وأنها لم تطفر نحو المدنية الغربية طفرة الولايات المتحدة التى يميل شعبها إلى التجديد المستمر وينزع إلى السرعة فى هذا التجديد . وهو ، تمشيا مع هذه النزعة ، قد اكتسح التقاليد الموروثة فى شئون الزواج والطلاق وتكوين الأسرة وأصبح أفرادهم يقيمون الوزن لعاطفة الغرام كأهم ما يجب أن يشاد عليه بناء الأسرة . وقد رأينا أن هذه العاطفة ، وإن كالت من مستلزمات الزواج ، إلا أنها ليست كل شئ فيه . بل قل إنها عاطفة خادعة إلى مدى كبير ، والاعتماد عليها وحدها هو ارتكاز على أسس واهية .

نعود الآن إلى مشكلة الطلاق في مصر وعلاقته بتفكك الأسرة فنقول إن مصر تكاد تخلو من تلك العوامل التي أدت إلى زيادة أحوال الطلاق في أوروبا . ومع هذا فنسبة الطلاق تبلغ أضعاف النسبة في أوروبا وأمريكا كما ذكرنا من قبل وهذا يرجع فيما نرى إلى إساءة الشعب لفهم الشريعة الإسلامية من ناحية وإلى تراخي الدولة في تطبيق نصوص هذه الشريعة من ناحية أخرى .

فالشريعة الإسلامية قد أباحت الطلاق إذا كان لضرورة قصوى تستلزم ذلك كحدوث تنافر بين الزوج وزوجته يستعصى عليهما حله وتستحيل معه الحياة الزوجية . أو كأن تكون المرأة عقيمًا لا تلد والرجل فقيرًا ليست له القدرة على الجمع بين زوجتين . أو يكون الرجل هو العقيم فإن لم يفارق المرأة لتتزوج غيره حُرمت من الفسل . على أن الشريعة نفسها قد بغضت في الطلاق . إذ جاء في الحديث الشريف « أبغض الحلال إلى الله الطلاق » . فإذا كان الطلاق يتضمن أذى للزوجة بالباطل كأن يقع عليها من غير جنائية من جانبها ومن غير ضرورة ملحة من جانب الرجل تحمل على ذلك كان مخالفاً للانصاف ومستوجباً للذم . وقد جاء في القرآن الكريم . « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا . » وهذا نهى الله سبحانه وتعالى إلى الرجال ألا يقدموا على الطلاق إلا في أشد الحالات وأقصى الضرورات .

غير أن المصري العادي الذي لم يدرس نصوص الشريعة الإسلامية

ويجهل المعاني الحكيمة التي ترمى إليها يعتقد أن الطلاق أمر من الأمور العادية التي يستطيع أن يعملها بكل بساطة وراحة بال دون أن يكسر بذلك قانوناً وضعياً أو إلهياً ، لأنه واثق كل الثقة أن الشريعة تخول له ذلك متى شاء وكيفما شاء . وهذا جد خطأ كما يتضح من الآيات التي أوردناها قبلاً .

هذا الاعتقاد الخاطيء من جانب الرجال في مصر هو الذي يؤدي إلى شيوع ظاهرة الطلاق شيوعاً مخيفاً شديد الخطر على الكيان الاجتماعي والأسرة . لأن الطلاق قد قصد به شيء واحد فقط هو تجنب ما هو أعظم منه شراً . فإذا وقع لأسباب تافهة وهذا هو ما يحدث في أكثر الحالات ، كان تقويضاً لأركان الأسرة وتشريداً للأطفال والأمهات مهما كان الضمان المالي الذي تحكم به المحاكم الشرعية . لأن رعاية الأب وهي التي يفقدها الأطفال في حالة الطلاق ، هي أعظم مقوم لأخلاقهم وأهم عامل من عوامل التربية الصحيحة . فإذا أضيف إلى ذلك أن الأم التي تطلق تتزوج من رجل آخر في أكثر الحالات وبذلك تقل رعايتها لأطفالها السابقين ويضعف إشرافها عليهم ، تبيّن أن الطلاق واليتم قريبان من بعضهما لا يكاد يتميز أحدهما عن الآخر . لهذا نرى أن علاج مشكلة الطفولة المشردة يجب أن يكون بتطبيق نصوص الشريعة الإسلامية تطبيقاً صحيحاً على كل حالات الطلاق ، وبذلك نستأصل الداء من أساسه وننقذ المجتمع المصري من ذلك

الخطر الهائل الذى يهدده ، ألا وهو تداعى بناء الأسرة كنتيجة حتمية
لانتشار الطلاق .

وهناك مسألة أخرى يرجع إليها إلى حد ما تفكك كثير من الأسر
المصرية ، وهى الجهل بحكمة الشريعة الإسلامية فى موضوع تعدد
الزوجات . فالقصد من إباحة تعدد الزوجات فى نظر الإسلام هو إيجاد
فرجة للرجل الذى تصاب زوجته بمرض يجعلها غير قادرة على الفسل
دون أن يضطره إلى طلاقها . كما قصد به كذلك حل مشكلة زيادة
النساء على الرجال إذا كان لها وجود فى المجتمع . غير أن الشريعة
الإسلامية قد احتاطت الأمر واشترطت توافر بعض الشروط فىمن
يجوز له التعدد وهو العدل والقدرة والكفاية . وهى شروط تكاد
تجعل تعدد الزوجات فى حيز الممنوع . فقد جاء فى القرآن الكريم .
« فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، أى فاقصروا على واحدة من
الزوجات إن خشيتن الظلم دون العدل بينهن . وجاء فى الحديث الشريف
« من كان له امرأتان ولم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وأحدشقيه مائل ،
فأهداف الشريعة الإسلامية من إباحة تعدد الزوجات أهداف
سامية قد جعل الوصول إليها شاقاً يتطلب من الرجل الحيلة والحذر .
غير أن الواقع فى مصر غير ذلك . فالمشاهد أن الرجل المتزوج بواحدة
إذا أعجب بأخرى لجأ إليها أو مالها أو أى اعتبار آخر فيها بادر إلى
الزواج بها . وهذه الظاهرة سائدة بين الطبقات العليا والدنيا على السواء

فإذا عرفنا أنه من العسير على الرجل الغنى أن يعدل بين زوجاته ، ألا ترى أن هذا العدل يستعصى على الفقير ! . وهو في هذا الوضع لا يحقق شرط الدين في وجوب العدل ؟

والنتيجة المباشرة لتعدد الزوجات وبخاصة بين الطبقات الفقيرة في مصر أن الرجل لا يستطيع أن يسكن كل زوجة في منزل منفرد ، بل يحشرهن حشراً في حجرة أو حجرتين وكأنه بذلك قد حشر نفسه معهن في جحيم مستعر يتبادل أهل السب والشتم والضرب أثناء الليل وأطراف النهار . ولا جدال في أن هذا الجو المكفهر لا تستقيم فيه حياة الأسرة ولا يصلح لتنشئة الأطفال .

وليس الحال بين الطبقات الغنية بأصلح من هذا بكثير ، على الرغم من استقلال كل زوجة في منزل خاص بها ، لأن الرجل لا يستطيع أن يشطر نفسه شطرين بحيث يستطيع أن يعدل في رعاية المنزلين . ولذا ينتهي به الأمر في أكثر الأحوال إلى أن يميل نحو زوجة ويميل الأخرى فيهملها أو يطلقها . وكلا الأمرين كارثة اجتماعية .

لهذا نرى وجوب أخذ الدولة مثل هذه المسائل بثلث الشدة والدقة التي راعاهاها الدين الاسلامي ، الذي لم يترك للناس سبيلاً إلى العبث بل كان في نصوصه قوياً قوياً حازماً كل الحزم .

هذه هي الناحية الإيجابية من الإصلاح الاجتماعي لشئون الأسرة أما الناحية السلبية فهي وجوب تنشئة الجيل الجديد في المدارس المختلفة

تنشئة دينية صحيحة . وذلك بأن يكون أدب الإسلام موضع دراسة حقيقية في كل مراحل التعليم ، وبخاصة تلك الناحية من الأدب التي تتناول شئون الأسرة كالقصد من الزواج وحسن تربية الإبناء ومقومات الأسرة ، إلى غير ذلك من الموضوعات التي يعتبر فهمها أساسا لكل بناء اجتماعي . وبذلك يشب الأطفال على الفضائل الاجتماعية تحذوهم مثل عليا باللغة مرتبة السمو .

كذلك يجب أن تشحذ الدولة سلاح الصحافة والراديو ومنابر المساجد لتنوير الرأي العام وتوجيهه نحو الغايات النبيلة التي قصد إليها الدين الإسلامى من إباحة الطلاق وتعدد الزوجات . كما يجب تشجيع شتى الهيئات الاجتماعية التي تتألف لهذا الغرض .

بهذا كله نستطيع أن نوقف تيار ذلك السيل الجارف الذى يهدد المجتمع المصرى بالانهيار .

المشكلة الرابعة

المركز الاقتصادي للمرأة في المجتمع

قبل أن يخرج الإنسان إلى نطاق المدنية ، كان هناك تقسيم في العمل بين الرجال والنساء ، فكل فرد من هاتين الطائفتين يقوم بعمل يكاد يكون مماثلاً لعمل زميله من أفراد طائفته . ففي الجماعات التي كانت تشغل بالصيد البري مثلاً كان الرجال يقومون بالصيد ، ولا يكاد يختلف في ذلك رجل عن آخر . أما النساء فكان عليهن جمع الثمار والعناية بالأطفال وتعهّد شؤون المنزل . وعلى هذا كانت أعمال كل طائفة على حدة متجانسة ، وتختلف في طبيعتها عن أعمال الطائفة الأخرى . وهذا هو العصر الأول من عصور تقسيم العمل .

أما العصر الثاني فقد بدأ بظهور المدنية ، وفيه ظل النساء يباشرن أعمال المنزل لا تشد في ذلك واحدة عن الأخرى ، بينما بدأ الرجال يتخصصون في أعمال مختلفة بعضها عن بعض . وكل يعتمد في حياته على إنتاج باقي أفراد المجتمع . وقد زاد هذا التخصص بين الرجال بتقدم المدنية حتى أصبحت هذه الظاهرة الآن من أكبر مميزات المدنية الصناعية ، حيث يستلزم صنع شيء واحد عشرات العمليات المختلفة التي يقوم ببعضها العمال ، وتصنع الآلات البعض الآخر .

غير أن التخصص لم يقف عند هذا الحد بل تعداه إلى النساء . فبعد

أن كان عمل المرأة هو إدارة المنزل فقط ، أصبح الآن يشمل وجوها مختلفة من النشاط الاقتصادي خارج نطاق المنزل . والعالم لا يزال بعيدا جدا عن تعميم هذه الظاهرة بين النساء ، إلا أن الإحصاءات تدل على أن ثلث عدد النساء فوق سن الرابعة عشرة قد تخصص الآن في حرف مختلفة ، وهذا يعنى دخول العالم في عصر ثالث من عصور تقسيم العمل فيه تتنوع حرف النساء كما تنوعت حرف الرجال من قبل .

ويجب ألا يظن أن ظاهرة تنوع الحرف شملت كل الرجال أولا ثم بدأ دور النساء . فالواقع أن قضية اشتغال المرأة خارج الدار قديمة يرجع تاريخها إلى القرون الوسطى . ففي ذلك الوقت كان شيوع الرهينة بين الرجال وكثرة الحروب من العوامل التي أدت إلى زيادة النساء عن عدد الرجال . ففي مدينة نورنبرج من أعمال ألمانيا زاد عدد الإناث البالغات عن عدد الذكور البالغين بمقدار ٢٠٧ في سنة ١٤٤٩ . كذلك أجرى في مدينة بال سنة ١٤٥٤ إحصاء أسفر عن زيادة النساء عن الرجال بمقدار ٢٤٦ . لهذا كان أكثر النساء اللاتي حرمن الزواج يلجأن إلى الأديرة والملاجئ ، أو يلتحقن بخدمة أمراء الاقطاع . ثم بدأ النساء يعملن في التجارة ، فساعدت الزوجة زوجها والابنة أباهما في عمله ثم استقل كثيرات منهن بالعمل . وبدأ كفاح شديد بين النساء ونقابات أصحاب الحرف من الرجال انتهى بهزيمة النساء . ولم يكد القرن السابع عشر ينتهى حتى أبعد النساء عن النقابات وحرمن عليهن الاشتراك في عضويتها .

غير أن الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وفي فرنسا في الربع الأول من القرن التاسع عشر والتي انتشرت من دولة الى دولة ومن قارة الى أخرى كاشتعال النار في الهشيم ، هذه الثورة الصناعية قد حتمت دخول النساء بل والأطفال في مضمار الصناعة . وكانت المرأة في أول هذا العهد تصنع المنسوجات على أنوال يدوية في منزلها ثم تبيعها الى وسطاء يبيعونها بدورهم الى المستهلكين . ثم أغراها الربح الوفير باقتحام ميدان الصناعة داخل المصانع نفسها ، حيث حلت الآلات مشكلة ضعفها الجثامي فأصبح في مقدورها أن تباشر أكثر العمليات الصناعية التي يباشرها الرجل . ففي سنة ١٧٨٨ كانت مصانع الغزل الانجليزية والاسكتلندية تستخدم وحدها ٥٩٠٠٠ امرأة ، ٤٨٠٠٠ طفل ، وفي سنة ١٨٦٤ كان في باريس ٣٠٠٠ مدرسة موسيقى ، ومن سنة ١٨٢٤ الى سنة ١٨٦١ زاد عدد المعلمات في بروسيا من ٧٠٥ الى ٧٣٠٦ ، وفي إحصاء سنة ١٨٩٥ بلغ عدد النساء المشتغلات بالحرف المختلفة في ألمانيا ٦,٥٧٨,٣٥٦ أى ما يقرب من ثلث عدد نساء الأمة . . . فإذا ما حل القرن العشرين سارت المرأة بخطوات حثيثة جداً في طريق التنوع المهني حتى لانكاد نجد حرفة تخلو من النساء . بل أن هناك حرفاً يربى فيها عدد النساء على عدد الرجال . وليس أدل على ذلك من المقدرة البالغة المدهشة التي تساهم بها المرأة الأوروبية في الحرب الحالية ، فهي تؤدي أعمالاً

شديدة الخطورة ترهق الأجسام والأعصاب ، وتتطلب قلوباً جريئة ومهارة عظيمة وتضحية هائلة بالنفس والنفيس .

مستقبل اشتغال المرأة خارج الدار

يعتقد الكثيرون أن تعميم اشتغال المرأة خارج الدار وهم من نسج الخيال لا يمكن أن يتحقق . بل جاوزوا هذا إلى حد اعتباره مرضاً من الأمراض الاجتماعية التي يجب القضاء عليها ، لامظها من مظاهر التقدم يحسن تشجيعه . ونحن ، إذ نحاول التكهّن بمستقبل المرأة في هذا المضمار ، علينا أن نبحث بعض الاعتبارات الهامة التي تلقى ضوءاً كافياً على هذه المشكلة .

ففي المحل الأول من هذه الاعتبارات يجب أن نقرر أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي شمل الحياة الإنسانية في عصورها المختلفة قد سار وفق تلك القوانين الطبيعية التي تحكم في تطور الحياة نفسها ، فالحياة بدأت في صورة خلية واحدة ثم أخذت ترتقي وتتعدد فكانت الأسماك ثم الحيوانات المائية البرية ثم الزواحف ثم الحيوانات الثديية ، وفي خاتمة المطاف جاء الإنسان . وفي كل مرحلة من هذه المراحل كان الترقى يصحبه تنوع في وظائف أعضاء الجسم وفي زيادة اعتماد كل عضو على سائر الأعضاء ، حتى أصبح جسم الإنسان مثلاً يعتبر أكثر تعقيداً

وأكثر أجهزة من جسم الدودة أو السمكة . هذا التنوع مع الانسجام والاتساق هو القانون الطبيعي الذي تدرجت بمقتضاه الحياة على الارض ، وهو القانون الذي اتبعه الترقى الاجتماعى والاقتصادى للجماعات الانسانية ، فالجماعة البدائية كانت بسيطة قليلة العدد يقوم الفرد منها بكل الاعمال التى يتطلبها وجوده ، فهو يصيد ويزرع وينى ويغزل . وكلما تدرج المجتمع من جماعات متفرقة الى قبائل كبيرة العدد ثم الى أمم عظيمة ، زاد تخصص الانسان وتنوعت حرفه ، وعظم اعتماده على انتاج غيره فى نفس الوقت — فإذا كان هذا القانون الطبيعي قانونا جبارا يتحتم على الانسان اتباعه — وقد خضع له بالفعل — فهل هناك مناص من تنوع حرف النساء بحيث يشمل كل بنات حواء ، كما تنوعت حرف الرجال وشملت كل أفراد الجنس الفشيظ !!

ونحن نعتقد أن المرأة تكسب ، لأن ظروف الحياة وأوضاع المجتمع تجبرها على ذلك ، لا لأنها تميل بطبيعتها إلى نبذ المنزل وأعماله وهى لذلك تتوق إلى الحياة الزوجية الهادئة التى ترجعها إلى مهنتها الطبيعية ووظيفتها الاولى ، ألا وهى رعاية منزلها وأبنائها . ولا تلبث أن تستقر فى منزلها عندما تواتيها الظروف . غير أن الظروف الاجتماعية أعظم قوة من الانسان . وهى تفرض عليه طرقا يجب أن يسلكها راغبا أو كارها . لهذا يخيّل لنا أن المرأة سائرة حتما فى ذلك الدرب الذى سار فيه الرجل من قبل ، وإن كانت له كارهة .

أما الاعتبار الثاني فهو أن المرأة خلقت لتكون زوجة وأما قبل أي شيء آخر . وهذه الوظيفة السامية تتعارض إلى حد كبير مع اشتغال المرأة بحرفة أخرى خارج الدار ، لأن ترك الزوجة لشئون المنزل وتربية الأطفال يجعل الجو المنزلي قاتما ويحرم الأبناء من ذلك الإشراف الضروري بل الأساسى ، وهذا يسئ إلى تربية الأجيال المقبلة . وعلى هذا الاعتبار يقول المعارضون فى اشتغال المرأة إن النساء يجب أن تنحصر جهودهن فى تادية واجبات الزوجية والامومة ويتركن التكسب للرجال .

غير أن مجبذى هذه الحركة لهم سلاح يشحذونه لمقاومة هذا النوع من التحكم ، إذ يقولون إن وجوب انصراف المرأة إلى الأمور المنزلية تحتمه فى ظروفنا الحالية أنظمة من السهل تغييرها . فإذا اتخذنا لمجرد التمثيل منزلا كبيرا مكونا من عشرة مساكن مختلفة تقطن كل مسكن أسرة ، وجدنا كل أسرة تقوم بعملية الطهى وتنظيف الملابس مستقلة عن الأخرى . وهذا فى نظرهم مضيعة للجهد لا مبرر لها . وفى الاستطاعة تحويل هذا النظام بالتدرج بحيث تصبح المنازل كالفنادق يتركز الطهى والتنظيف فى جزء منها يرتبط مع باقى أجزاء المنزل بوسائل تجعل من السهل على كل أسرة أن تحصل على طعامها بانتظام فى أوقات معينة ، كما تستطيع أن ترسل ملابسها للتنظيف والكي فى أى وقت أرادت . وهكذا تتخلص المرأة من تلك الأعمال المرهقة التى تستغرق جانبها

كبيراً من وقتها . ويمكنها عندئذ أن تباشر العمل خارج المنزل .
أما عن تربية الأطفال فالأمر أسهل مما يظن الناس . إذ يقول
أنصار قضية المرأة إن الانسان وقد خلق محباً للاجتماع يجب أن يوجه
منذ نعومة أظفاره نحو هذه الغاية ، وذلك بتربية الأطفال تربية
إجماعية . وهذا غير الحاصل الآن . ومن رأيهم أن الأطفال يجب أن
يوكل أمر تربيتهم والاشراف عليهم إلى سيدات تخصصن في هذا الفن
فتعمم مدارس الحضانة لهذا الغرض . ويترك فيها الأطفال في الأوقات
التي تشغل فيها الأمهات خارج الدار . وبهذا تستريح الأم من ناحية ،
كما يربي الطفل مع غيره على الفضائل الاجتماعية تحت رعاية من يفقن
الأم في فن التربية من الناحية الأخرى . والأكثر من ذلك أن روح
الديموقراطية والمساواة الاجتماعية سوف تتأصل في نفوس الجيل
النشئ ، ويجنى المجتمع ثمار هذه الألفة والمودة التي يشب عليها
الأطفال ،

هذا في الواقع وضع غريب لم نألفه كثيراً حتى الآن ، وإن كان
موجوداً في بعض المدن الأمريكية الكبيرة حيث لجأت أسر كثيرة
إلى الإقامة في الفنادق العظيمة من جراء افتقارها إلى الخدم . وتحقيق
هذه الأحلام — إن جاز لنا أن ننتعها بهذا الوصف — يتطلب تغييراً
أساسياً في نظامنا الاجتماعي والاقتصادي . غير أن هناك مقدمات
توحى بأن العالم قد يسير في هذا الاتجاه . فالمرأة قد نبذت فعلاً كثيراً

من الأعمال التي كانت حتمية في الزمن الماضي واستعانت على قضائها بالمخترعات الحديثة ، فما الذي يحول دون تخلصها من باقي هذه الأعمال على حساب مدنية المستقبل ؟ . وما دام كثيرات من النساء المتزوجات يباشرن الآن فعلا أعمالا خارج المنزل فلحاجة تفتق الحيلة . والمستقبل كفيل بابتداع الوسائل التي تساعد المرأة على التحرر من أعمال المنزل على النحو الذي وصفنا .

وإذا كان كشف البخار والكهرباء قد قلب أنظمة العالم رأسا على عقب ، فمن يدري لعل كشفا آخر يمهّد الطريق الى ذلك الوضع الجديد الذي تصبو اليه نفوس البعض وترتعد له فرائص البعض الآخر ! .. أما الاعتبار الأخير فهو أن اشتغال المرأة من شأنه زيادة الإنتاج العام من الناحية الاقتصادية الصرفة . ولما كانت زيادة الإنتاج من الأمور التي تسعى إليها كل أمة من أمم العالم وتعمل جهدها للوصول إليها ، فمن المؤكد أن هذه الحركة النسوية سوف تلقى تعضيدا كافيا من رجال المال على الأقل ، ومن أرباب الصناعة الذين يسعون إلى الربح أنى وجدوا إليه سبيلا . ومن ناحية أخرى نجد كثيرين من الرجال لا يعارضون بل يرحبون بهذه الفكرة لأن في تكسب المرأة إلى جانب الرجل تحسينا للحالة المالية وضمانا من الفقر إلى حد كبير . كما أن فيه تخفيفا من تلك الأعباء المادية التي يتحملها الرجل وحده كعائل للأسرة . ألا ترى معي أيها القارئ أن الظروف تكاد تكون مواتية لهذه

الحركة النسوية سواء رغب البعض أو كره ؟؟ ومع هذا فله ترك تقرير
هذا المصير للمستقبل ففي ثنياه غوامض قد تعجز أبصارنا عن
النفاذ إليها...

٢

الأسرة والدولة

للدولة إشراف دقيق على شؤون الأسرة يفوق إشرافها على أى نظام آخر من النظم الاجتماعية . فالتعاقد على الزواج من الأمور التى يجب أن تقررها الدولة فى البداية والنهاية . والدولة تضع لسن الزواج حدا أدنى وتحدد درجة القرابة التى يجب ألا يجرى فى داخل نطاقها زواج ما . . وهى تعاقب على الإخلال بشروط التعاقد . وتقرر المسؤولية المالية للزوج نحو زوجته وللأب نحو أبنائه . وتعتبر أملاك الوالدين كأنها أملاك الأسرة محددة بذلك طريقة الميراث . إلى غير ذلك من شتى أنواع التدخل .

فعلى أى الأسس تبرر الدولة لنفسها حق هذا الإشراف الدقيق على الأسرة ؟ الجواب على ذلك أن الأسرة تقوم بأهم وظيفة فى المجتمع ألا وهى بقاء الجنس . فالزواج ينبج أطفالا يخلق وجودهم أنواعا من المسؤولية تختلف عن مسؤولية أية علاقة اجتماعية أخرى بين أفراد المجتمع . على هذا أصبح عقد الزواج ، وهو أكثر أنواع العقود أساسا بشخصية الإنسان ، من الأمور التى لا تخص المتعاقدين فحسب فحسب بل تمس الدولة بوصف كونها أداة المجتمع ، والوصية على حياة أطفال اليوم ومواطنى الغد .

وما دامت الرقابة على ينبوع الحياة بقصد المحافظة على الجنس هي الواجب الأول للدولة ، فمن حقها أن تنظم الحياة الزوجية تنظيما يتفق مع هذه الغاية السامية . فإذا نشأت حالة ترى الدولة أنها تهدد بتحطيم هذا القصد النبيل كأن يصاب أحد الزوجين بالجنون أو بمرض تناسلي لا يبرأ ، أو كأن يحدث بين الطرفين نفور لا تلتئم جراحه ، فمن واجب الدولة أن تقرر الفصل بين الزوجين .

ولقد نغبت الدولة إلى عظم المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه الأسرة والأبناء . فأخذت تقدم لها المساعدة بطرق مباشرة وغير مباشرة رغبة منها في تنشئة جيل سليم البدن والعقل والخلق .

ورغم أن هناك تفاوتاً كبيراً في أنواع الخدمات الاجتماعية التي تلتزم بها الدولة حيال الأسرة بين مجتمع وآخر ، إلا أن العالم المتمدن متجه بركبته نحو العمل على رفاهية الأسرة وسعادة الشعب .

وأول شيء يتحتم على الدولة القيام به هو توفير الغذاء الصحي اللازم لبناء الأجسام وجعله في متناول يد عامة الشعب : الفقراء منه قبل الأغنياء .

وعلى الدولة أيضاً أن توفر للأطفال ذلك الغذاء الروحي الذي يميز الإنسان عن الحيوان ، ألا وهو التعليم الذي يعتبر من مستلزمات الحياة كالماء والغذاء والهواء . يجب ألا يحرم منه فقير لفقره أو يتمتع به الغني فقط لغناه وثروته .

والمسكن الصحي كذلك من الأمور الهامة التي يجب على الدولة أن توفرها للأسرة ، فهو من العوامل الفعالة في حفظ الصحة العامة . وليس من المستساغ أن يعيش الناس في هذا العصر الممدن في منازل هي أقرب للكهوف منها إلى البيوت .

والأسرة تتعرض الى كثير من المآسى والكوارث . فقد يموت عائلاً أو يصاب بمرض يقعده عن العمل . أو يتعطل لا لذنب جنته يدها بل لسوء النظام الاقتصادي أو الظلم الاجتماعي . وقد يطعن في السن فتحرمه الشيخوخة ثمار العمل — وبالمثل تتعرض الأم لآلام الحمل والولادة والمرض إلى غير ذلك من شتى المنغصات .. لهذا شعرت الدولة بوجوب تدخلها لحماية الأسرة من تلك الآفات الاجتماعية الخطيرة . فبدأت الدول الأوروبية منذ نهاية القرن التاسع عشر بتبذع أنظمة للتأمين الاجتماعي وتنافس على تحسينها وتعميمها ، حتى أصبح من القواعد المقررة الآن أن الدولة الناهضة هي التي تقضى على تلك الأمراض الاجتماعية التي تنخر كالسوس في عظام المجتمع وتهدد صرحه بالانهيار .

ولم تشغل الحرب الحالية مختلف الدول المتحاربة عن التفكير في توسيع ضماناتها الاجتماعية وإعادة بنائها على أسس أكثر متانة . لأن هذه الحرب الضروس التي تباشرها الأمم في قسوة تفوق قسوة

الحيوان المقترس ستسفر عن ترميل ملايين النساء : ويتم ملايين الأطفال وتحطيم حياة مئات الألوف من الأسر . وتلك مشكلة عويصة تنذر بالشر المستطير إن لم تبادر الحكومات إلى تدبر علاجها من الآن قبل أن يستفحل الشر ويبلغ السيل الزبي .

ويسرنى كمصرى أن أرى الدولة في مصر قد أولت الأسرة قسطا وافرا من اهتمامها . فمن دواعي الفخر والاعجاب أن تقرر وزارة المعارف مجانية التعليم الابتدائي وتعمل على نشر الثقافة الفنية وتوسيع نطاق التعليم الجامعي . تلك مآثر جميلة لمعالى وزير المعارف وأياد بيضاء يشكر عليها .

كذلك من جليل أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية اهتمامها بشئون الزواج والطلاق والطفولة المشردة . وابتداعها تجربة الكشف الطبي على الراغبين في الزواج وانصرافها إلى تحسين حال العمال وتأمينهم ضد حوادث العمل إلى غير ذلك من شتى الخدمات الاجتماعية النبيلة . ونحن إذ نقر للحكومة بما أدته للشعب من خدمات ونشكر لها حسن تصرفها وجميل رعايتها . نطالبها بالمزيد ونرجو ملحين أن تصوب معولها إلى أسس الفقر والجهل فتهدمها من قواعدها وتبنى للأمة من جديد صرحا شامخا وطيد الأركان .

أرسلها

تصحيح اخطاء

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٣	١٢	الممدن	الممدنة
١٦	٧	من	عن
١٦	١٥	تقدم	تقوم
١٧	٩	مأذق	مأزق
٥٤	٩	وجلس	وجلسا

تم طبع هذا الكتاب بحمد الله
بمطبعة العلوم
بشارع الخليج رقم ١٦٣ بمصر

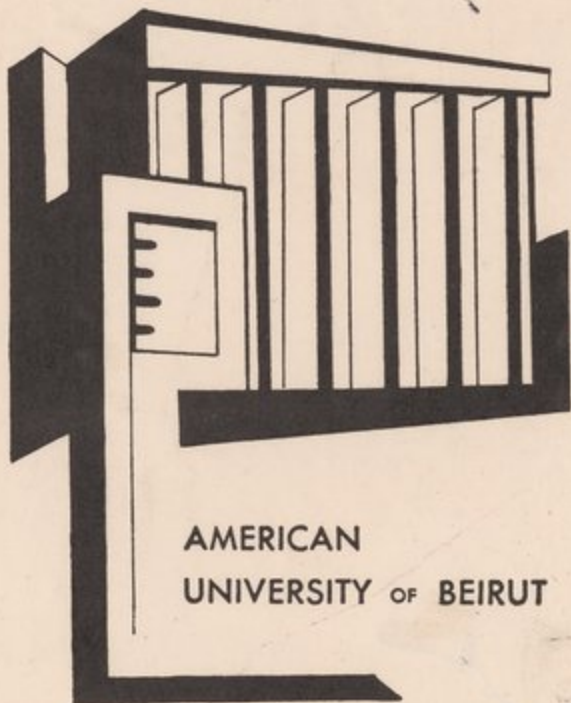
DATE DUE



اسكندر، لويس
الأسرة ومشاكلها الاجتماعية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01023755



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

306.85
I81FA